المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٩/٩/٢٤ الموافق ٢٥ محرم ١٤٤١ هـ العدد ٤٣٧ السنة السابعة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تغطية خاصة: رؤية جديدة لحرب الاستنزاف

صفحـ(٥)ـة

ملف خاص: رؤى وأبحاث إسرائيلية جديدة حول القدس

صفحـ(٦)ـة

٥٥ نائباً أوصوا بتكليف نتنياهو بمهمة تأليف الحكومة المقبلة و٥٤ أوصوا بتكليف غانتس!

الرئيس ريفلين يعلن غداً الأربعاء عن قراره *١٠ نواب من القائمة المشتركة من أصل ١٣ أوصوا بغانتس * ليبرمان امتنع عن تسمية مرشح *استناداً للإحصائية العينية التكليف سيكون لنتنياهو

من المتوقع أن يعلن الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، غداً الأربعاء، عن قراره بشأن هوية الشخص الذي سيكلفه بتشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة. وسيكون قراره إما بنيامين نتنياهو، زعيم الليكود، الذي حصل خلال مشاورات الرئيس مع الكتل البرلمانية المختلفة أمس وأول أمس على تأييد ٥٥ نائبا، أو بيني غانتس رئيس تحالف «أزرق أبيض»، الذي حصل على تأييد ٥٤ نائبا؛ فيما رفض ١١ نائبا تسمية مرشح باسمهم، وهم: ٣ نواب التجمع الوطني في القائمة المشتركة، و٨ نواب حزب «يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)» بزعامة أفيغدور ليبرمان.

وبموجب القانون، فإنه ستكون أمام المكلف مهلة ٢٨ يوما، وبإمكانه الحصول على ١٤ يوما إضافيا. وفي حال فشل المكلف يجري رئيس الدولة مشاورات جديدة مع الكتل البرلمانية، لمعرفة ما إذا سيكون بالإمكان تكليف شخص آخر، وفي حال وجد، فإن المهلة الممنوحة له ستكون ٢٨ يوما فقط دون تمديد (طالع تقريراً خاصاً ص ٧).

غير أنه لأول مرّة خلال ٧٠ عاما، ستقع مهلة الأيام الـ ٢٨ في موسم الأعياد اليهودية، إذ ستكون ثلاثة أعياد هامة، يُحظر العمل في ٨ أيام خلالها. وفي فحص للقانون الإسرائيلي، فإن هذه الحالة الاستثنائية لم يأخذها القانون بعين الاعتبار. وحسب القانون، فإن أيام السبت مشمولة ضمن الأيام الـ ٢٨. كذلك فإنه في قسم كبير من الحكومات، كان يقع إبان فترة تشكيلها عيد الفصح العبري، الذي يحظر العمل فيه يومين فقط. إلا أن الحديث الآن هو حول ٨ أيام، تضاف لها أيام السبت الـ ٤ خلال الفترة ذاتها.

وقد حصل بنيامين نتنياهو على دعم ٥٥ نائبا، وهم: الليكود- ٣١ نائبا، شاس- ٩ نواب، يهدوت هتوراه- ٨ نواب، تحالف الأحزاب الاستيطانية «يمينا»- ٧ نواب. وحصل بيني غانتس على دعم ٥٤ نائبا وهم: ٣٣ نائبا لتحالف «أزرق أبيض»، و١٠ نواب من أصل ١٣ نائبا في القائمة المشتركة، و٦ نواب تحالف العمل- «غيشر»، و٥ نواب تحالف «المعسكر الديمقراطي».

وأعلن أفيغدور ليبرمان أنه سيكون مستعدا للانضمام فقط إلى حكومة موسعة تجمع تحالف «أزرق أبيض» والليكود، وحزبه «يسرائيل بيتينو» على الأقل، ولكنه أبدى رفضا كليا لضم كتلتي الحريديم، شاس ويهدوت هتوراه. كما أن بالإمكان تفسير تصريحات ليبرمان، الصادرة طوال الحملة الانتخابية وأيضا في المؤتمر الصحافي الذي عقده يوم الأحد الأخير، بأنه سيرفض إشراك تحالف «يمينا» بسبب التزمت الديني لدى بعض نوابه.

موقف القائمة المشتركة

وكما ذكر قررت القائمة المشتركة، التي تمثل الأحزاب الناشطة بين فلسطينيي الداخل وتشارك في الانتخابات، التوصية بتكليف بيني غانتس بتشكيل الحكومة، إلا أن التوصية اقتصرت على ١٠ نواب من أصل ١٣ نائبا، إذ عارض التوصية النواب الثلاثة الذين يمثلون حزب التجمع الوطني الديمقراطي، فيما كان النواب الـ ١٠ الذين أيدوا التوصية من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحركة الإسلامية (التيار الجنوبي)، والحركة العربية للتغيير.

وقالت القائمة في بيان لوسائل الإعلام إن قرارها جاء «استجابة للموقف الشعبي الواسع الداعم والداعي لهذا القرار، والذي تجلى في الدعم الكبير للقائمة المشتركة. وكذلك وفاء لموقفها الثابت خلال الانتخابات بإعطاء أولوية لإسقاط نتنياهو وحكومته، والذي بث خطاب الكراهية والتحريض ضدنا، وراكم سياسات سيئة تجاه مجتمعنا العربي وشعبنا الفلسطيني، ويتحمل مسؤولية أسوأ القوانين العنصرية تجاهنا، كقانون القومية وقانون كامينتس، ويسعى لتصفية القضية الفلسطينية، عبر تنفيذ صفقة القرن».

وجاء أيضا أن «القائمة المشتركة تؤكد أن موقفها في موضوع التوصية لا يعني بأي شكل دعم الحكومة القادمة، حيث أن هناك فرقاً بين التوصية والتكليف بتشكيل الحكومة، وبين الموقف من الحكومة المشكلة فعلا».

وأصدر التجمّع الوطني الديمقراطي بيانا أعلن فيه «رفضه للتوصية على الجنرال بيني غانتس كمرشّح لتشكيل الحكومة الإسرائيلية». وأضاف البيان أن عدم التوصية بغانتس «بسبب أيديولوجيته الصهيونية ومواقفه اليمينية، التي لا تختلف كثيرا عن مواقف حزب الليكود، وبسبب تاريخه العسكري الدموي والعدواني ولأنّه ينوي إقامة حكومة وحدة قومية، بمشاركة يسرائيل بيتينو والليكود، وهي أسوأ من حكومات اليمين».

وأشار بيان التجمع إلى أن غانتس وتحالفه «أزرق أبيض» رفضا التطرق لمطالب القائمة المشتركة منه.

من ناحية أخرى أنشأت صحيفة «هآرتس» أمس مقالاً افتتاحياً قالت فيه إن قرار القائمة المشتركة التوصية بغانتس كمرشح لرئاسة الحكومة لدى ريفلين هو قرار يستحق الثناء. ويجب عدم الاستخفاف بقرار ممثلي الجمهور العربي في إسرائيل التوصية برئيس أركان سابق كمرشح من قبلهم لرئاسة الحكومة، ويجب عدم التقليل من شهامة الروح السياسية التي أظهرتها القائمة المشتركة، التي اختارت ضبط النفس إزاء الأفلام التي بدأ بها غانتس حملته الانتخابية، والتي تباهى فيها بقتل ١٣٦٤ من أبناء شعبهم في عملية «الجرف الصامد» في غزة، وتفاخر بصور دمار أحياء سكنية كاملة في غزة. وأشارت إلى أنه هذه هي أول توصية من جانب الأحزاب العربية لمرشح لرئاسة الحكومة منذ العام ١٩٩٢، حين أوصى أعضاء الكنيست من الجبهة الديمقراطية والحزب الديمقراطي العربي بتكليف إسحاق رابين بتشكيل الحكومة.

وأضافت الصحيفة أنه ينبغي لغانتس ورفاقه القيام بتغيير جوهري في علاقة المجتمع الإسرائيلي بمواطني الدولة من العرب وشرعية تمثيلهم السياسي. كما أن وصمة «قانون القومية» التي ترسخ التفوق اليهودي والدونية العربية يجب إزالتها من كتاب القوانين في إسرائيل.

في المقابل دان نتنياهو دعم القائمة المشتركة لغانتس.

وقال نتنياهو في بيان صادر عنه: «كما حذرنا فإن الأحزاب العربية التي تعارض إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وتمجد الإرهابيين أوصت بغانتس رئيساً للحكومة. سيبذل الليكود كل جهد ممكن لتأليف حكومة مستقرة وقوية ملتزمة بالحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. لا يمكن أن تكون لدينا حكومة تعتمد على أحزاب عربية تعارض دولة إسرائيل».

وقال أفيغدور ليبرمان إن أعضاء الكنيست من القائمة المشتركة أعداء، وأكد أنه سيكون في الجانب الآخر من الجانب الذي ستكون فيه هذه القائمة، ولكنه في الوقت عينه استبعد دعم نتنياهو.

نتنياهو.. بداية النهاية، أم تأبين مبكّر؟ (أف.ب)

خيار ريفلين مرتبك

ومن المفترض أن يكون ريفلين قد عقد مساء أمس الاثنين اجتماعا ثلاثيا مغلقا مع كل من غانتس ونتنياهو، في محاولة للاستماع منهما حول موقفهما من «حكومة وحدة موسعة» تجمع كتلتي الليكود و«أزرق أبيض»، كأساس، ثم تنضم إليها أحزاب أخرى. وهذا الاجتماع يعكس حالة الارتباك القائمة لدى ريفلين، إذ أنه يعرف مسبقا أن من سيتم تكليفه سيواجه تعقيدات ولن ينجح في تشكيل الحكومة.

وحسب التقديرات، فإن نتنياهو، وفي حال حصل على التكليف، وبقي أفيغدور ليبرمان عند موقفه، لن يكون بإمكانه أن يشكل حكومة ذات أغلبية. وهناك من يراهن على أن يستطيع نتنياهو إقناع حزب العمل بالانضمام للحكومة، وبهذا تكون لحكومته أغلبية ٦١ نائبا، إلا أنه من الصعب رؤية هذا السيناريو، خاصة بوجود نواب في العمل سيرفضون هذا العرض.

كذلك فإن نتنياهو لن يكون بمقدوره تشكيل حكومة وحدة برئاسته مع تناوب مع حزب «أزرق أبيض» كي يواجه قضايا لوائح الاتهام المفترضة ضده، وهو من موقعه العالي، فهذه النقطة بالضبط هي التي تجعل «أزرق أبيض» يرفض طلب نتنياهو.

وقال نتنياهو أمس إن «الطريقة الوحيدة هي الجلوس والتحدث، للوصول إلى الوحدة والتوصل إلى حل وسط بين المعسكر القومي والمعسكر اليساري». وأضاف أن «الوحدة هي ترتيب زمني واضح يتم السعي إليه من نتائج انتخاباتنا». ووفقا له «إذا تحدثنا بعقل وروح منفتحين، يمكننا تشكيل حكومة جيدة وواسعة لدولة إسرائيل».

التعقيد ذاته سيكون قائما أمام «أزرق أبيض»، الذي لن يكون أمامه سوى دعوة الليكود للانضمام إلى حكومة برئاسة بيني غانتس، ويبقى السؤال من هم باقي الشركاء، هل هم كتلتا الحريديم، مع إبقاء ليبرمان خارج الملعب، أو ليبرمان وحزب العمل، وفي هذه الحالة لن يقبل نتنياهو أن يكون وحيدا في الحكومة من دون شركائه الذين أوصوا بتكليفه بتشكيل الحكومة.

وهناك سيناريو آخر، لا أحد يتطرق إليه، وهو أن يستوعب حزب الليكود أن أزمته تعود أيضا لكون نتنياهو يقف على رأس الحزب، وأن يقرر نتنياهو التنحي، وإفساح المجال أمام انتخاب رئيس للحزب. ولكن هذا السيناريو يبدو بعيداً حاليا عن الواقع، وفي حال حدوثه فإن الليكود سيدخل في دوامة أشد لدى اختياره خليفة نتنياهو، الذي لن يكون بمستوى قوة هذا الأخير في سيطرته على الحزب.

المقربون من نتنياهو ينفون أنباء حول احتمال اعتزاله الحياة السياسية!

تحليلات: الإنجاز اللافت في هذه الانتخابات كان من نصيب حزبي اليهود الحريديم

قالت مصادر مسؤولة في ديوان رئاسة الدولة الإسرائيلية إن رئيس الدولة رؤوفين ريفلين توجه إلى المستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندلبليت كي يستوضح منه عن الوضع القانوني لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وإن كان هناك أي دافع يمنع أن يتم تكليفه بتشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة.

وأضافت هذه المصادر أن مكتب مندلبليت أكد أنه في هذه المرحلة لا يوجد أي مانع قانوني كهذا.

وأشارت المصادر نفسها إلى أن هذا التوجه جاء في إثر تقارير أفادت بأنه في حال تقرر تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو بشبهات فساد، عقب جلسة الاستماع التي ستجري بعد أسبوعين وسيخضع خلالها إلى المساءلة، سيكون هناك عائق قانوني أمام إمكان استمرار اتصالاته لتشكيل الحكومة.

في غضون ذلك يؤكد المقربون من نتنياهو أن «قانون أساس الحكومة» ينص على أن ولاية رئيس الحكومة تنتهي فقط بعد الإدانة بقرار حُكم قضائي نهائي، في حين أن القانون ينص على وجوب إقالة وزير من منصبه في حال تقديم لائحة اتهام ضده.

وكان محامو الدفاع عن نتنياهو نفوا في مطلع الأسبوع الأنباء التي قالت إنهم درسوا إمكان منح رئيس الحكومة عفواً أو التوصل إلى صفقة ادعاء في مقابل اعتزاله الحياة السياسية، وأكدوا أنه تتوفر بحيازتهم «أدلة قوية وحجج قانونية تتعارض مع لائحة الشبهات التي تحوم حوله وسيتم عرضها خلال جلسة الاستماع مع المستشار القانوني للحكومة».

من ناحية أخرى أظهرت النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الـ٢٢ التي جرت يوم ١٧ أيلول الحالي، والتي أعلنتها لجنة الانتخابات المركزية في نهاية الأسبوع الماضي، أن معسكر أحزاب اليمين حصل على ٣٨ مقعداً، ومعسكر أحزاب الوسط- اليسار حصل على ٤٤ مقعداً، وحصل حزبا اليهود الحريديم على ١٧ مقعداً، وحصل حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان على ٨ مقاعد، وحصلت القائمة المشتركة على ١٣ مقعداً.

ووفقاً لنتائج كل حزب على حدة حصلت قائمة حزب الليكود برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على ٣١ مقعداً، وقائمة تحالف «أزرق أبيض» برئاسة عضو الكنيست بيني غانتس على ٣٣ مقعداً، وحصلت القائمة المشتركة على ١٣ مقعداً، وقائمة حزب شاس الحريدي على ٩ مقاعد، وحصل كل من قائمة حزب «إسرائيل بيتنا»، وقائمة الحزب الحريدي يهدوت هتوراه على ٨ مقاعد، وحصلت قائمة تحالف «يمينا» برئاسة أييلت شاكيد على ٧ مقاعد، وقائمة التحالف بين حزبي العمل و«غيشر» على ٦ مقاعد، وقائمة تحالف «المعسكر الديمقراطي» بين حزبي ميرتس و«إسرائيل ديمقراطية» بزعامة إيهود باراك على ٥ مقاعد.

وأجمعت عدة تحليلات على أن هذه النتائج أظهرت، من ضمن أشياء أخرى، تحقيق حزبي المتدينين الحريديم، الغربيين والشرقيين، يهدوت هتوراه وشاس، إنجازاً انتخابياً كبيراً إذ ازداد تمثيل كل منهما بمقعد واحد عن الانتخابات الأخيرة التي جرت في نيسان ٢٠١٩ وبأربعة مقاعد (لكليهما) عن الانتخابات التي جرت في العام ٢٠١٥. فقد ارتفع تمثيل حزب شاس (الحريدي السفارادي) في هذه الانتخابات إلى ٩ مقاعد، مقابل ٨ مقاعد في انتخابات نيسان الماضي و٧ مقاعد في انتخابات ٢٠١٥؛ بينما ارتفع تمثيل حزب يهدوت هتوراه (الحريدي الأشكنازي) إلى ٨ مقاعد في هذه الانتخابات، مقابل ٧ مقاعد في انتخابات نيسان الماضي و٦ مقاعد في انتخابات ٢٠١٥.

ووفقاً لهذه التحليلات يكون حزبا الحريديم قد فازا معاً بـ ١٧ مقعداً في الكنيست الـ ٢٢، مقابل ١٥ مقعداً في الكنيست الـ ٢١ (انتخابات نيسان الماضي)، و١٣ مقعداً في الكنيست الـ ٢٠ (انتخابات آذار ٢٠١٥)، وهو ما يشكل الإنجاز الأكبر الذي يحققه قطاع محدد من السكان في هذه الانتخابات.

(طالع التغطية الخاصة للانتخابات ص ٢ و ٣)

كلمة في البداية

ما الذي يمنع وحدة معسكر اليمين الإسرائيلي؟

بقلم: أنطوان شلحت

ليس مبالغة القول في معرض التعقيب على النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الـ٢٢، التي جرت يوم ١٧ أيلول الحالي (طالع التغطية ص ٢ و ٣)، إن نجاح القائمة المشتركة كان بمثابة الرهان الانتخابي الأكثر نجاحاً في هذه الجولة، حيث حصلت على نحو ٨٠ بالمئة من أصوات الناخبين العرب، وتسببت برفع نسبة تصويت هؤلاء الأخيرين إلى ٦٠ بالمئة بعد تراجعها إلى ٤٩ بالمئة في انتخابات نيسان الماضي. كما ارتفع التمثيل العربي من ١٠ مقاعد في انتخابات نيسان إلى ١٣ مقعداً في انتخابات أيلول.

في الوقت عينه فإن أكثر الرهانات الخائبة في هذه الانتخابات وضوحاً هو رهان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وتمثّل فحواه في الحصول، عبر الجولة الثانية من الانتخابات، على ٦١ مقعداً على الأقل لمعسكر اليمين- الحريديم من دون حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، اعتماداً على مقاربة نتائج انتخابات نيسان، حيث حصل هذا المعسكر من دون ليبرمان على ٦٠ مقعداً، وأهدرت قوائم يمينية لم تتجاوز نسبة الحسم نحو ٢٩٠ ألف صوت. وقد اعتقد نتنياهو أنه من خلال توحيد قوائم اليمين الاستيطاني من جهة، وزيادة نسبة التصويت في قواعد اليمين التقليدية من جهة ثانية، وضرب تمثيل ليبرمان بين المصوتين الروس من جهة ثالثة، سيضمن لنفسه ائتلافاً حكومياً مع شركائه الطبيعيين.

وقام نتنياهو بين الجولتين بما يلي:

أولاً، ضم قائمة «كولانو (كلنا)» برئاسة وزير المالية موشيه كحلون، والتي حصلت في انتخابات نيسان على ٤ مقاعد، إلى الليكود.

ثانياً، عقد اتفاقاً مع حزب «زهوت» (هوية) برئاسة موشيه فيغلين، والذي حصل على نحو ٨٠ ألف صوت في انتخابات نيسان، ينص على انسحاب هذا الحزب من الانتخابات ودعم الليكود.

ثالثاً، شجع إقامة تحالف «يمينا» (إلى اليمين) الذي يضم قائمة تحالف «اتحاد أحزاب اليمين» التي حصلت في انتخابات نيسان على خمسة مقاعد، وقائمة «اليمين الجديد» برئاسة نفتالي بينيت وأييلت شاكيد والتي لم تتجاوز نسبة الحسم ولكنها حصلت على نحو ١٤٠ ألف صوت.

رابعاً، صعّد حملة التخويف من الصوت العربي بواسطة سلسلة من التصريحات ضد المجتمع العربي، بغية تحفيز التصويت في صفوف قواعده الانتخابية التقليدية.

خامساً، صرف ملايين على الدعاية الانتخابية في صفوف الناخبين الروس لضرب حزب ليبرمان، زاعماً أن هذا الأخير يتحالف مع اليسار ويخون قواعده الروسية اليمينية.

وكشفت نتائج الانتخابات عن فشل رهان نتنياهو هذا، وتراجع تمثيل الليكود من ٣٥ مقعداً إلى ٣١ مقعداً. وفي واقع الأمر فإن التراجع أكبر من ذلك، فالليكود بعد انضمام حزب كحلون إليه أصبح بحيازته ٣٩ مقعداً، وبانضمام فيغلين الذي حصل على أصوات توازي مقعدين بات لديه في حساب الأرقام الجافة ٤١ مقعداً.

كما أن رهان نتنياهو على أن يعزّز تحالف «يمينا» من تمثيله مُني بالفشل، فهذا التحالف بحساب الأرقام الجافة بناء على نتائج انتخابات نيسان، كان يجب أن يحصل على ٩ مقاعد، ولكنه حصل على ٧ مقاعد.

وفي التحصيل الأخير حصل معسكر اليمين- الحريديم من دون حزب ليبرمان على ٥٥ مقعداً، في حين حصل في انتخابات نيسان على ٦٠ مقعداً.

ويمكن القول إن فشل رهان نتنياهو يعود إلى عدة أسباب مركزية، أبرزها: تحريضه على المجتمع العربي والذي ساهم بكيفية ما في رفع نسبة التصويت في صفوف الناخبين العرب؛ نجاح ليبرمان في الفوز بثلاثة مقاعد من اليمين، ولا سيما من جمهور الليكود، الذي يعتبر أن مسألة الدين والدولة مهمة ويجب أن تحتل مرتبة متقدمة في سلّم الأولويات وأن الليكود تقهقر فيها أمام الأحزاب الدينية؛ حالة السأم العامة في صفوف قطاعات يمينية تقليدية وليبرالية من جرّاء سيطرة نتنياهو على حزب الليكود وانتهازيته المفرطة في استغلال القوة السياسية التي يملكها في ديوان رئاسة الحكومة من أجل الدفع قدماً بمصالحه الخاصة.

وفيما يتعلق بليبرمان لا بُدّ من أن نعيد التذكير بأنه قام بإفشال تأليف الحكومة في إثر انتخابات نيسان ٢٠١٩، ودعم إجراءات تقديم موعد الانتخابات، في سبيل تغيير نتنياهو والذي يعتبر ليبرمان بأنه أخفق في معالجة «ملف قطاع غزة»، وخضع للمتدينين، وكذلك بسبب رغبته في العودة إلى جمهوره بخطاب جديد- قديم يركز على سؤال الدين والدولة بعد التراجع المستمر لحزبه في دورات الانتخابات السابقة.

وحمل ليبرمان في هذه الانتخابات أجندة علمانية، وكان شعاره أنه سيقف سداً منيعاً «أمام دولة الشريعة (الهلاخاه)». ويتعين أن نفهم هذا التوجه لدى ليبرمان وإفشاله إقامة حكومة يمينية في نيسان، ورفضه الحالي الانضمام إلى معسكر اليمين برئاسة نتنياهو، من خلال واقع تغييب المسألة الفلسطينية عن الانتخابات الإسرائيلية، فالموقف من هذه المسألة يوحّد معسكر اليمين ويُصعّب على قوائم يمينية إفشال تشكيل حكومة يمين، ولكن تغييبها وتهميشها أديّا إلى إعلاء شأن سؤال الدين والدولة، وهو موضوع لا تتفق عليه كتل اليمين. وبالوسع القول إن تبني نتنياهو الأجندة الدينية، على غرار احتضانه للأرثوذكسية اليهودية، ورفضه تشريع قانون التجنيد ببنود لا تتفق مع مواقف الأحزاب الدينية المتزمتة، وغيرهما من القضايا، ساهمت في دفع ليبرمان إلى خارج الائتلاف الحكومي، من دون أن نقلل في الوقت ذاته من أهمية عامل الضغينة الشخصية بين الرجلين، حيث اتهم ليبرمان نتنياهو بأنه أفشله في منصب وزير الدفاع، واتهمه أيضاً بمحاولة إفشاله في مسيرته السياسية عموماً منذ فكّ التحالف الذي كان بينهما في انتخابات ٢٠١٣.

واستناداً إلى نتائج الانتخابات بمقدورنا أن نشير إلى أن رهان ليبرمان أيضاً كان ناجحاً، فهو من جهة عزّز من تمثيله في الكنيست من ٥ مقاعد إلى ٨ مقاعد، ومن جهة أخرى أضعف معسكر اليمين، ناهيك عن تراجع تمثيل الليكود في الكنيست، وتحوّل ليبرمان إلى الرقم الصعب في معادلة تشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة.

انتخابات الكنيست الـ٢٢ أفرزت تعقيدات غير مسبوقة والانقلاب على المواقف وارد!

إعادة الانتخابات ساعدت على توضيح جوانب في الشارع الإسرائيلي كانت مؤخراً تحت علامات استفهام *القوة الزائدة لحركة شاس أوضحت أن العامل الطائفي ما زال لاعباً فاعلاً *الحريديم وحدهم عززوا قوتهم بالمقاعد والأصوات *تشكيل الحكومة المقبلة، وفي حال لم تحصل انقلابات في المواقف، سيحتاج لأسابيع وقد ينتقل التكليف من نتنياهو إلى غانتس وبالعكس

كتب برهوم جرايسي:

أفرزت انتخابات الكنيست الـ ٢٢ التي جرت يوم ١٧ أيلول الجاري، حالة تعقيدات غير مسبوقة في عمقها، رغم أنه كان لكل انتخابات منذ انتهاء احتكار حزب العمل للسلطة في العام ١٩٧٧ تعقيداتها. ولكننا اليوم نرى مشهدا أشد عمقا، سينعكس على شكل تركيبة الحكومة، والوقت الذي ستحتاجه عملية التركيب. ولكن في المقابل فإن السياسة الإسرائيلية أبعد ما تكون عن الاستقامة، والانقلابات في المواقف واردة، خاصة حينما تكون المفاتيح بيد شخص من نوعية أفيغدور ليبرمان.

من ناحية أخرى، فإن إعادة الانتخابات خلال ٥ أشهر، وما رافقها من تعديل الاصطفافات الحزبية، ساعدت على توضيح جوانب في الشارع الإسرائيلي، كانت في السنوات الأخيرة تحت علامات سؤال، خاصة في ما يتعلق ببقايا ظاهرة التصويت لدوافع طائفية يهودية، برزت في نتائج انتخابات أيلول، وغيرها من الظواهر.

المعطيات الانتخابية

كان عدد الأصوات الصحيحة في انتخابات الأسبوع الماضي ٤٫٤٣ مليون صوت، زيادة بـ ١٢١ ألف صوت عن انتخابات نيسان. ولكن في تلك الانتخابات، كان ٨٫٥٪ من الأصوات الصحيحة لقوائم لم تعبر نسبة الحسم، وهذا لعب دورا في توزيع المقاعد، فيما هبطت نسبة هذه الأصوات في انتخابات أيلول إلى ٢٫٨٦٪. وقد ساهم هذا في خسارة قائمة «أزرق أبيض» والليكود مقاعد كثيرة.

فقد حصل «أزرق أبيض» على ما يلامس ٢٦٪ من الأصوات، بزيادة ٨ آلاف صوت، ولكنه خسر مقعدين، وبقي مع ٣٣ مقعدا. أما الليكود فقد خسر بداية ١٤ ألف صوت. ولكن قائمة الليكود تضمنت أيضا حزب «كولانو» المنحل برئاسة موشيه كحلون التي حصلت في نيسان على قرابة ١٥٣ ألف صوت، وللحزبين ٣٩ مقعدا، ما يعني أن القائمة خسرت ١٦٧ ألف صوت، وأيضا ٨ مقاعد، وبقي الليكود وكولانو مع ٣١ مقعدا. وهذا عدا الدعم الافتراضي الذي حصل عليه الليكود من حزب «زهوت» بزعامة موشيه فيغلين، الذي انسحب من المنافسة مقابل منصب وزير في حكومة نتنياهو، في حال تم تكليفه بتشكيلها. وقد حصل «زهوت» في نيسان الماضي على ١١٨ ألف صوت.

اللافت أن قائمتي الحريديم، ورغم أن نسبة التصويت في مدنهم وبلداتهم حافظت تقريبا على ارتفاعها بمعدل ٨٧٪، مقابل ٦٩٫٧٪ نسبة عامة، حققتا معا زيادة ٩١ ألف صوت، من بينها ٧١ ألف صوت لقائمة شاس وهي لليهود الشرقيين الحريديم. وهناك فوارق في مدن وبلدات الحريديم، إلا أنه لم يكن فارق ملموس بين جولتي الانتخابات، ما يعني أن مصدر الأصوات بالتأكيد كان خارج جمهور الحريديم. ولهذا فإن التفسير الفوري لهذه الزيادة لشاس جاءت من أحياء وبلدات اليهود الشرقيين، الذين صوتوا للشرقي موشيه كحلون في انتخابات ٢٠١٥ ونيسان ٢٠١٩. وهذا يؤكد ما قلناه، في العام ٢٠١٥، إن كحلون حصل على مقعدين من شاس وها هي تستردهما. وحصلت شاس على مقعد إضافي، وباتت مع ٩ مقاعد، رغم انخفاض نسبة حرق الأصوات.

أما بالنسبة لقائمة يهدوت هتوراه، التي عادة ٩٥٪ من أصواتها من جمهور الحريديم الأشكناز، فقد حققت ٢٠ ألف صوت زيادة، وحافظت على مقاعدها الـ ٨، وعلى الأغلب من جمهور الحريديم الذي امتنع عن التصويت في انتخابات نيسان، أو صبّ أصواته في قوائم أخرى. وهذه الزيادة ليهدوت هتوراه قد تكون رد فعل على التحدي الذي فرضه أفيغدور ليبرمان، بشأن قانون التجنيد الالزامي للشبان الحريديم، والذي تتشدد في رفضه أكثر من شاس.

الخسائر بالأصوات ظهرت أيضا في معسكر اليمين الاستيطاني، الذي حصل في نيسان على ما مجموعه ٤١٦ ألف صوت بثلاث قوائم، واحدة فقط تمثلت بالكنيست بخمسة مقاعد. إلا أن القائمتين اللتين مثلتا التيار الديني الصهيوني الاستيطاني في الانتخابات الأخيرة، حصلتا معا على ٣٤٣٦٠٠ صوت، منها أكثر من ٢٦٠ ألفاً لقائمة «يمينا» وتمثلت بسبعة مقاعد، والباقي، أكثر من ٨٣ ألفا، لقائمة «عوتسما يهوديت»، المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية.

وهذا سيحتاج أيضا إلى بحث هذه التحركات السريعة للمصوتين، خاصة الجمهور العقائدي، والعقائدي الديني. فليس من السهل على جمهور كهذا أن ينتقل إلى معسكرات أخرى، إلا إذا بقي في البيت، رغم أن عدد المصوتين اليهود تراجع بنحو ٢٥ ألف مصوت.

ونستطيع التقدير بأن الزيادة التي حققها حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفيغدور ليبرمان، بحوالي ١٣٧ ألف صوت، وثلاثة مقاعد إضافية، لتصبح قوته ٨ مقاعد، جاءت على حساب الليكود أساسا، وأيضا على حساب تحالف «يمينا». وهذا يعني أن المناورة التي خاضها ليبرمان، بعد انتخابات نيسان قد خدمته ولكن نتيجته جاءت أقل مما توخاه بداية، أكثر من ١٠ مقاعد.

وما ساهم أيضا في قلب توزيع المقاعد الزيادة الهائلة في نسبة تصويت العرب، من ٥٠٪ في نيسان ٢٠١٩ إلى ما يزيد عن ٦٠٪ في انتخابات أيلول الأخيرة، وحصول القائمة المشتركة على ١٣ مقعدا، بدلا من ١٠ مقاعد للقائمتين اللتين انبثقتا عن القائمة المشتركة في انتخابات نيسان.

ولاستكمال المشهد الانتخابي، فقد حصلت قائمة حزب العمل- «غيشر»، على ٦ مقاعد، عدد المقاعد ذاته التي حصل عليها حزب العمل وحده في انتخابات نيسان، ولم يضف له التحالف مع حزب «غيشر» برئاسة النائبة أورلي ليفي سوى زيادة ٢٢ ألف صوت.

أما التحالف بين حزب ميرتس وحزب «إسرائيل ديمقراطية» الذي أسسه إيهود باراك، فقد أضاف مقعدا واحدا لما كان لميرتس في انتخابات نيسان، وبات للتحالف ٥ مقاعد، وزيادة أكثر من ٣٥ ألف صوت للقائمة.

تعقيدات تشكيلة الحكومة

المعطيات الإحصائية، بالأرقام والنسب المئوية السابق ذكرها، ربما هي ضرورية لمعرفة أي تحركات سريعة في الشارع الإسرائيلي. وكل هذا المشهد خلق مشهدا سياسيا مليئا بالتعقيدات. ولا مبالغة إذ قلنا إن التعقيد الحاصل هو الأعمق في السنوات الأربعين الأخيرة، بعد نزول حزب العمل عن الحكم، ونهاية احتكاره للسلطة.

من رؤيتنا العامة فإن الانتخابات لم تفرز انقلابا سياسيا، وهذا استنادا للبرامج الحزبية، ولممارسة الأحزاب التي لم تنشر برامج، مثل حزب الليكود. فحينما أعلن بنيامين نتنياهو ضم مستوطنات غور الأردن، بالإمكان أن نتخيله وكأنه يقرأ البرنامج السياسي لتحالف «أزرق أبيض» الذي يتحدث عن ضم الكتل الاستيطانية، بما فيها غور الأردن، وأن «يسري القانون الإسرائيلي على كافة الإسرائيليين في يهودا والسامرة»، بقصد المستوطنين في الضفة، والعبارة الأخيرة تعني المستوطنين في المستوطنات الواقعة خلف جدار الاحتلال، دون حديث عن ضم المستوطنات كمستوطنات، ولكن ليس في هذا فرق جوهري كبير.

ومن رؤية إسرائيلية داخلية، بالإمكان القول إن نتنياهو اهتزت قوته واحتكاره للسلطة. فقد استفحل في تطرفه على كافة الصعد. ولكن أولا وقبل كل شيء، وبفارق كبير جدا عن الآخرين، حيال فلسطينيي الداخل والشعب الفلسطيني عامة. وقد أظهر تحالفا منذ انتخابات نيسان، وفي انتخابات أيلول، مع عصابات تصنف عالميا كحركات إرهابية، مثل «عوتسما يهوديت» المنبثقة عن حركة «كاخ» الارهابية. وأيضا مع موشيه فيغلين، السابق ذكره هنا، الذي تحظر بريطانيا دخوله إلى أراضيها، مثل حظر دخول شخص أو أكثر من «عوتسما يهوديت» إلى الولايات المتحدة الأميركية.

كذلك فإن نتنياهو صعّد من هجومه على وسائل الإعلام، وعلى صحافيين إسرائيليين بالاسم، وبلغ الأمر إلى حد فرض حراسة على أحد الصحافيين. وهذا في الوقت الذي ستدخل فيه قضايا فساد نتنياهو الدائرة الأخيرة لحسم مسألة تقديمه للمحاكمة أم لا، والتي ستبدأ في مطلع الشهر المقبل بجلسة الاستماع لاعتراض محاميي نتنياهو على قرار تقديمه للمحاكمة، أمام المستشار القانوني للحكومة، دون معرفة متى سيكون القرار النهائي للمستشار، ولكنه سيكون بعد عدة أشهر.

من ناحية المعسكرات، هبط تحالف الليكود مع شركائه الفوريين، وبضمنهم افتراضيا حزب أفيغدور ليبرمان، من ٦٥ مقعدا في انتخابات نيسان إلى ٦٣ مقعدا في انتخابات أيلول الأخيرة. وتحالف نتنياهو من دون ليبرمان هبط من ٦٠ مقعدا إلى ٥٥ مقعدا. ولكن ليبرمان الذي يسيطر على ٨ مقاعد، ما زال متمسكا بأجندته التي أعلنها بعد انتخابات نيسان، ولاحقا خلال الحملة الانتخابية الأخيرة، لا بل طوّرها. فقد بدأ ليبرمان بمعركة ضد المتدينين المتزمتين الحريديم، بإصراره على سن قانون التجنيد الالزامي لشبان الحريديم. ولاحقا وسّع الدائرة، معلنا اعتراضه على التزمت الديني، الذي عبّر عنه ممثلو التيار الديني الصهيوني في قائمة «يمينا» الذين نادوا بدولة شريعة يهودية، مثل وزير المواصلات الحالي بتسلئيل سموتريتش.

كما يطالب ليبرمان بحكومة موسعة علمانية، تضم تحالف «أزرق أبيض» والليكود وحزبه، ولكنه لم يعلن جهاراً أنه سيعارض رئاسة نتنياهو للحكومة. وحكومة كهذه سترتكز على ٧٢ مقعدا، وكما يبدو يقبل بها «أزرق أبيض» شرط أن تكون برئاسته. وهذا ما يرفضه بنيامين نتنياهو مرتين: أولا لأنه يريد الحكومة برئاسته، وثانيا يريد حكومة بمشاركة قسم من حلفائه الفوريين، ويقصد أولا الحريديم. وهذا ما سيكون صعبا على «أزرق أبيض»، بمعنى أنهم هم أيضا يريدون تحالفا يعزز أجندتهم الداخلية. فتنكرهم لمطالب ليبرمان سيجعلهم يدفعون ثمنا سياسيا لاحقا.

سيحتاج تشكيل الحكومة لأسابيع، وقد نشهد خلالها تقلبات وانقلابات في المواقف. ورغم ما رأيناه خلال الحملة الانتخابية، والأيام القليلة التي تبعتها، من تمسك بالمواقف، قد يتغير المشهد وفق ما علمته تجربة السياسة الإسرائيلية.

وما يسهّل قيام حكومة يمين استيطاني برئاسة بنيامين نتنياهو يكمن في إيجاد مخرج لقانون تجنيد الحريديم، يستطيع ليبرمان من جهة وكتلة يهدوت هتوراه من جهة أخرى التعايش معه. ولكن هذا ليس مرئيا حتى الآن.

هناك من يتوقع أن تتجه إسرائيل نحو انتخابات ثالثة، ولكن هذا أمر مستبعد، رغم أنه لا يوجد شيء مستحيل في السياسة. فانتخابات ثالثة لن تغير المشهد الحاصل، وقد يكون نتنياهو متخوفا منها لئلا تتسبب بخسارات أشد له.

ولا شك في أن نتائج الانتخابات الأخيرة أفرزت سلسلة من المؤشرات الحزبية والسياسية والمجتمعية، تستوجب التعمق بكل واحد منها لاحقا.

الانتخابات الإسرائيلية: المأزق يتعمق. (أ ف ب)

لأول مرّة منذ ٧٠ عاماً: نسبة التصويت بين اليهود تراجعت وبين العرب ارتفعت

ارتفاع نسبة التصويت بين العرب بنحو ١٠٪ وهبوطها بين اليهود بنحو ٤ر٠٪ *نسبة التصويت لدى الحريديم والتيار الديني الصهيوني راوحت مكانها تقريباً والتراجع حصل في معاقل العلمانية وما يسمى «الوسط- يسار» *أصوات حركة «عوتسما يهوديت» المتطرفة ترتفع بنسبة ٢٥٪ مقارنة مع ٢٠١٣ بينما ذوو حق الاقتراع ارتفعت نسبتهم بنحو ١٣٪

لأول مرّة في تاريخ الانتخابات الإسرائيلية منذ العام ١٩٤٩، تراجعت نسبة التصويت بين اليهود، ولو بصورة هامشية، في الوقت الذي ارتفعت فيه بشكل حاد بين العرب، مقارنة مع انتخابات نيسان الماضي. وفقط الزيادة بين العرب هي التي رفعت نسبة التصويت العامة إلى ٧٢ر٦٩٪ مقابل ٤٢ر٦٨٪ في انتخابات نيسان.

وهذا انعكس في النتائج، ولكن العامل الذي لعب دورا أكبر في إعادة توزيع المقاعد، كان الهبوط الحاد في نسبة «الأصوات المحترقة» التي لم تدخل في احتساب المقاعد، من ٥ر٨٪ في نيسان، إلى ٨٥ر٢٪ في الأسبوع الماضي.

وقد بلغ عدد ذوي حق الاقتراع في هذه الانتخابات ٣٩٤ر٦ مليون شخص، بزيادة قرابة ٥٥ ألفا عن انتخابات نيسان. ومن بين ذوي حق الاقتراع ٩٪ هم في عداد المهاجرين، أو المقيمين لفترات طويلة خارج البلاد. وبلغت نسبة المشاركة في انتخابات الأسبوع الماضي، كما ذكر، ٧٢ر٦٩٪، زيادة بنسبة ٢٦ر١٪ عن انتخابات نيسان. ورغم الارتفاع، إلا أن نسبة التصويت بقيت دون نسبة التصويت في العام ٢٠١٥، حينما بلغت ٣٤ر٧٢٪.

وفي فحص لعينة واسعة من المدن والبلدات، ذات التنوع الجغرافي والمجتمعي، لدى اليهود من ناحية، ولدى العرب من ناحية أخرى، تبين أن نسبة التصويت تراجعت بين اليهود بـ٤ر٠٪ مقارنة مع انتخابات نيسان. وبيّن البحث، الذي سنأتي على قسم منه كعينة للإثبات، أن نسب التصويت قد راوحت مكانها لدى المتدينين المتزمتين (الحريديم)، وكذا لدى التيار الديني الصهيوني، مع تراجع طفيف جدا في بعض المواقع، في حين ظهر تراجع ملموس في معاقل العلمانيين اليهود.

وبحثنا غالبا في المدن التي كلها يهود. فمثلا مدينة ريشون لتسيون، وهي واحدة من أكبر المدن الإسرائيلية، تراجعت فيها نسبة التصويت من ٧٣ر٦٧٪ إلى ٨١ر٦٦٪، وذوي حق الاقتراع فيها ٢٠٦ آلاف. كذلك مدينة بيتح تكفا وهي أيضا من أكبر المدن، تراجعت فيها نسبة التصويت من ٥ر٦٩٪ إلى ٨٥ر٦٨٪، وذوي حق الاقتراع فيها ١٩١ ألف صوت. وفي مدينة العفولة الصغيرة نسبيا، وهي من معاقل اليمين، وتقع في مرج بن عامر شمالا، تراجعت نسبة التصويت فيها من ٧٢ر٦٤٪ إلى ٩٥ر٦٣٪ وذوي حق الاقتراع فيها حوالي ٤١ ألف صوت.

أما مدينة تل أبيب، التي فيها حوالي ٤٣١ ألف ذوي حق اقتراع، ونسبة العرب منهم حوالي ٦٪، فقد هبطت نسبة التصويت فيها من ٦٣٪ في نيسان، إلى ١ر٦٢٪ في الأسبوع الماضي، رغم ارتفاع نسبة التصويت بين العرب في مدينة يافا، التي تعتبرها إسرائيل جزءا من مدينة تل أبيب.

وفي المستوطنات وجدنا أن نسبة التصويت في مستوطنة موديعين الواقعة بين شمال القدس وجنوب رام الله، هبطت من ١ر٧٨٪ إلى ٢ر٧٦٪. وفي مستوطنة معاليه أدوميم، شرقي القدس المحتلة، هبطت نسبة التصويت من ١٢ر٧٣٪ في نيسان، إلى ٢ر٧٠٪ في الأسبوع الماضي. كما تراجعت نسبة التصويت في مستوطنات معروف عنها أنها معاقل التطرف ومن أبرزها كريات أربع، الجاثمة على أراضي مدينة الخليل، فقد هبطت نسبة التصويت من ٤٥ر٧٣٪ إلى ٣ر٧١٪.

وهناك عوامل كثيرة ساهمت في هذا التراجع في نسبة التصويت، ولكن من الممكن التقدير أن أحدها هو نفور الناس من حالة التشرذم السياسي، وعدم وجود عنوان مقنع لكل شريحة سياسية ومجتمعية من الجمهور اليهودي.

التصويت لدى العرب

تراوحت نسبة التصويت بين العرب وفق التقديرات ما بين ٥٩٪ إلى ٦١٪، مقابل حوالي ٥٠٪ في انتخابات نيسان، وكانت تلك أدنى نسبة سجلها العرب في التصويت للكنيست خلال ٧٠ عاما. وكان ذلك الهبوط الحاد رد فعل على تفكيك القائمة المشتركة لقائمتين وحالة الاحتراب، في حين أن قوة القائمتين في انتخابات نيسان تضررت بسبب طابع الاصطفاف الذي فاجأ شرائح سياسية ومجتمعية.

وقد اثبتت انتخابات ١٧ أيلول ٢٠١٩ مرّة أخرى، أن التحالف السياسي هو إرادة جماهيرية. فعلى الرغم من الأجواء المشحونة التي رافقت تشكيل القائمة المشتركة، حتى قبل يومين من موعد تقديم القوائم، إلا أن الجماهير تعالت عن تلك الأجواء، وتدفقت على صناديق الاقتراع.

وبالإمكان القول إنه إلى جانب رغبة الناس في رؤية القائمة المشتركة تتشكل من جديد، فإن ما ساهم أيضا في رفع نسبة التصويت كان الهجمة العنصرية الحادة، التي شنها بنيامين نتنياهو على مدى الأسابيع التي سبقت يوم الانتخابات، وبالذات في الأسبوعين الأخيرين، مشككا بنزاهة الانتخابات في البلدات العربية. و«توّج» هذا بمبادرة فاشلة لسن قانون يجيز لناشطي الأحزاب إدخال آلات تصوير وتسجيل لصناديق الاقتراع، رغم معارضة المستشارين القانونيين. وزاد نتنياهو على هذا خطابا تحريضيا في يوم الانتخابات، أشد شراسة من تحريضه في يوم الانتخابات في العام ٢٠١٥، متذمرا من أن نسبة المصوتين العرب ترتفع. وفي ذلك العام واجه نتنياهو انتقادات عالمية، منها ما صدر عن البيت الأبيض، ولكنه لم يكترث هذه المرّة بأي انتقادات مفترضة؛ وانضمت اليه في يوم الانتخابات الأخيرة زعيمة تحالف «يمينا» وزيرة العدل السابقة أييلت شاكيد.

ويبين الفحص أن ارتفاع نسبة التصويت كان في جميع البلدات والمدن العربية على الإطلاق، باستثناء مدينة سخنين، التي تراجعت فيها نسبة التصويت من ٨٢٪، إلى ٧٢٪ في انتخابات الأسبوع الماضي، ولكنها تبقى أعلى بكثير من معدل نسبة التصويت بين العرب.

ورأينا أن نسبة التصويت في مدينة الناصرة قفزت من ٨ر٣٩٪ في نيسان، إلى نسبة ٥٦٪. وفي أم الفحم من ٤٥٪ إلى أكثر من ٥١٪ في الأسبوع الماضي. وفي مدينة رهط في صحراء النقب، وهي ثاني مدن فلسطينيي الداخل من حيث عدد السكان، ارتفعت نسبة التصويت من ٦ر٤٩٪ إلى ٦ر٥٩٪.

وحسب تقديرات أولية، فإن نسبة ما حصلت عليه القائمة المشتركة من فلسطينيي الداخل عامة، حوالي ٨٢٪- ٨٣٪، وقد وصلت نسبة التأييد في قرى صغيرة وحتى كبيرة إلى ما بين ٩٦٪ وحتى ٩٨٪ وأكثر. ونسبة التصويت للقائمة المشتركة، من دون القرى العربية الدرزية، التي تتميز بنسبة تصويت مرتفعة جدا للأحزاب الصهيونية، في حدود نسبة ٩٢٪.

في المقابل، فقد تم دحر الأحزاب الصهيونية، إلى النسبة التي حصلت عليها في انتخابات ٢٠١٥، أي إلى ما دون نسبة ١٨٪ من العرب عامة، مقابل حوالي ٣٠٪ في انتخابات نيسان. إلا أن ارتفاع نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية في نيسان، نجم عن تراجع نسبة التصويت من ٦٣٪ في ٢٠١٥ إلى ٥٠٪ في نيسان، وجاء هذا التراجع كله تقريبا على حساب الأحزاب الناشطة بين فلسطينيي الداخل.

وكما ذكر، ففي انتخابات نيسان انشقت القائمة المشتركة إلى قائمتين، وحصلت مجتمعة على ١٠ مقاعد، في حين حققت القائمة المشتركة في الأسبوع الماضي ١٣ مقعدا، مع فائض بحوالي ٥ آلاف صوت.

ويُمثل القائمة المشتركة في هذه الانتخابات، حسب الأحزاب كلّ من: أيمن عودة وعايدة توما- سليمان ود. عوفر كسيف ود. يوسف جبارين وجابر عساقلة (جديد)، وهم عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. ود. منصور عباس ووليد طه (جديد) وسعيد الخرومي، عن الحركة الإسلامية الجنوبية. ود. إمطانس شحادة ود. هبة يزبك وسامي أبو شحادة (جديد)، عن التجمع الوطني الديمقراطي. ود. أحمد طيبي وأسامة سعدي، عن الحركة العربية للتغيير.

وقد خاضت الانتخابات في الشارع العربي قائمتان أخريان، واحدة لحزب «الوحدة الشعبية» الذي أسسه البروفسور أسعد غانم، وحصل على ٥٩٠٠ صوت، بينما اجتياز نسبة الحسم كان يتطلب ١٤٤ ألف صوت. والثانية لحزب «كرامة ومساواة»، وأسسه في السنوات الأخيرة الصحافي محمد السيد، وحصل على ١٥٠٠ صوت؛ ما يعني حرق ٧٤٠٠ صوت في الشارع العربي.

قوة الكهانية

في انتخابات الأسبوع الماضي، خسر اليمين الاستيطاني مرّة أخرى مقعدين على الأقل، بفشل قائمة «عوتسما يهوديت» المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة في اجتياز نسبة الحسم، إذ حصلت على ما يزيد عن ٨٣ ألف صوت، فيما تطلبت نسبة الحسم ٢٥ر٣٪، ما يلامس ١٤٤ ألف صوت. وكان هذا معروفا مسبقا، على الرغم من أن كل استطلاعات الرأي في الأيام العشرة الأخيرة قبل الانتخابات، توقعت حصول هذه القائمة على ٤ مقاعد، ولكنها في نهاية المطاف حصلت على نصف هذه التوقعات.

وهذه ليست المرّة الأولى التي تخطئ فيها استطلاعات الرأي، ففي انتخابات نيسان توقعت حصول قائمة «زهوت» المتطرفة على ما بين ٥ إلى ٦ مقاعد، ولكنها حصلت على نصف النتيجة المتوقعة.

ويجري الحديث عن حركة هي الأشد تطرفا بين عصابات التطرف الاستيطانية. ورموزها هم ذات رموز حركة «كاخ» الإرهابية، التي اضطرت إسرائيل لحظرها في العام ١٩٩٤ في أعقاب مجزرة الخليل، ولكنها محظورة أيضا في الولايات المتحدة وعدة دول أخرى. وقد رفضت المحكمة العليا ترشيح ثلاثة من مرشحي هذه القائمة، واحد في انتخابات نيسان الماضي، واثنان في انتخابات أيلول الأخيرة.

وحصلت «عوتسما يهوديت» على ٨٣٢٦٦ صوتا، وهذه زيادة بنسبة ٦ر٢٤٪ عن الأصوات التي حصلت عليها الحركة في انتخابات ٢٠١٣، حينما خاضت الانتخابات بقائمة مستقلة؛ في حين خاضت انتخابات ٢٠١٥ بتحالف مع الوزير الأسبق المنشق عن حركة شاس إيلي يشاي، وحصلت تلك القائمة على حوالي ١٢٧ ألف صوت، ولم تجتز نسبة الحسم أيضا في ذلك الوقت. كما انخرطت هذه الحركة في تحالف أحزاب المستوطنين في انتخابات نيسان، إلا أن ممثلها المضمون شطبت ترشيحه المحكمة العليا.

وحينما نتحدث عن ارتفاع بنسبة ٦ر٢٤٪ في عدد الأصوات، مقارنة بالانتخابات التي جرت قبل ست سنوات ونصف السنة، فإن عدد ذوي حق الاقتراع ارتفع بين جولتي الانتخابات بنسبة ١٣٪. وهذا يدل على أن أنصار هذه الحركة بمستوى تطرف لا تشبع عقليتهم الأحزاب المثيلة الأخرى، التي تتمثل في الكنيست، وأجندتها ليست بعيدة عن أجندة «عوتسما يهوديت»، مثل حزب «هئيحود هليئومي» المنخرط ضمن تحالف «يمينا».

وعلى الرغم من أن المعقل الأساس لهذه الحركة في المستوطنات، إلا أن الغالبية الساحقة جدا، بمعنى حوالي ٧٠٪ من الأصوات، حصلت عليها خارج مستوطنات الضفة، في حين أن القوة الأكبر حصلت عليها من الأحياء والبؤر الاستيطانية في القدس، إذ حصلت في المدينة على ٨٧٧٧ صوتا، بمعنى ما يزيد عن ١٠٪ من قوتها الإجمالية.

وقد برزت هذه الحركة بنسب عالية جدا في المستوطنات الصغيرة ذات الطبيعة الدينية الصهيونية، وأعلى نسبة كانت في مستوطنة «يتسهار» إذ حصلت على نسبة ٥٨٪ (٣١١ صوتا)، وفي مستوطنات منطقة الخليل حصلت على حوالي ٢٥٪.

[ب. جرايسي]

في مؤتمر حول السياسات الخارجية والإقليمية عشية الانتخابات:

وزير إسرائيلي: أبو مازن ليس شريكاً، لذلك غيرت إسرائيل استراتيجيتها نحو توطيد علاقاتها مع العالم العربي!

عشية الانتخابات البرلمانية الأخيرة، للكنيست الـ ٢٢، والتي جرت يوم الثلاثاء الماضي (١٧ أيلول الجاري)، عقد معهد «مسارات ـ المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية» مؤتمراً في أوائل أيلول الجاري خصصه للبحث في آثار وانعكاسات الانتخابات المحتملة على السياسات الإسرائيلية الخارجية الراهنة ولوضع تصورات للأهداف والتوجهات المستقبلية في كل ما يتعلق بالسياسات الخارجية، وفي مقدمتها السلام مع الفلسطينيين؛ تعميق الانتماء الإقليمي في الشرق الأوسط، أوروبا وحوض البحر المتوسط؛ وتعزيز منظومات العمل في مجال الدبلوماسية والسياسة الخارجية.

شارك في هذا المؤتمر سياسيون ممثلون عن ستة أحزاب إسرائيلية: الوزير يوفال شتاينيتس (الليكود)، عضو الكنيست عوفر شيلح (أزرق أبيض/ يوجد مستقبل)، عضو الكنيست ميراف ميخائيلي (العمل)، عضو الكنيست إيلي أفيدار (إسرائيل بيتنا)، نيتسان هوروفيتس (المعسكر الديمقراطي/ ميرتس) وعوفر كسيف (القائمة المشتركة/ الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة).

«الجنون الأكثر أهمية ونجاعة!»

اعتبر الوزير يوفال شتاينتس (وزير الطاقة الحالي ووزير الشؤون الاستراتيجية سابقا) أن العقد الأخير كان الأفضل بالنسبة لدولة إسرائيل على الصعيد الاقتصادي، الأمني والسياسي (الخارجي) وأن إسرائيل تشن، خلال العقد الأخير، صراعاً هائلاً ضد إيران، يجري في معظمه بعيداً عن أعين الجمهور. وقد أثمر هذا الجهد بالحيلولة دون امتلاك إيران قنبلة نووية، حتى الآن، علاوة على منعها من التمركز عسكرياً في سورية.

وقال شتاينتس: «يقولون إن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، مسكون بهوس استحواذي جنوني في الموضوع الإيراني، لكن هذا الجنون هو الأكثر أهمية والأكثر نجاعة في تاريخ إسرائيل»! وأضاف أن على إسرائيل الانتقال الآن إلى المرحلة التالية في معركتها ضد إيران، «ليس للجم نواياها فقط، وإنما لإرجاعها إلى الوراء أيضا»!

وامتدح شتاينتس الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، وما اتخذه من إجراءات وقرارات سواء في مسألة المشروع النووي الإيراني (الانسحاب من الاتفاق النووي وتشديد العقوبات الاقتصادية على إيران) أو في مسألة الصراع الإسرائيلي ـ العربي والفلسطيني (نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وقف تمويل وكالة غوث اللاجئين/ الأونروا والاعتراف بهضبة الجولان السورية المحتلة كجزء من دولة إسرائيل وغيرها) ووصف تلك القرارات والإجراءات بأنها «تاريخية»، لكنه أبدى «قلقاً من مضمون لقاء محتمل بين ترامب والرئيس الإيراني حسن روحاني»!

في حديثه عن الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني قال الوزير الإسرائيلي إنه «ليس هنالك حل واضح للصراع مع الفلسطينيين. حكومات إسرائيلية مختلفة، من اليمين واليسار على حد سواء، أخفقت في التوصل إلى حل، وليس هذا صدفة». وأضاف موضحا: «بعد اتفاقيات أوسلو، بدلا من أن نحصل على السلام والأمن، حصلنا على الإرهاب ومحاولة إنشاء مليشيات فلسطينية مسلحة تشكل تهديدا خطيرا علينا. وحين حاول إيهود باراك، كرئيس للحكومة آنذاك، التوصل إلى اتفاق، كان الرد الفلسطيني إشعال الانتفاضة الثانية وتفجير الباصات في شتى أنحاء دولة إسرائيل»!

وعن «انفصال إسرائيل عن قطاع غزة»، قال الوزير شتاينتس إن «الانفصال كان مبرراً، رغم الثمن الباهظ الذي دفعناه لقاءه. ولولا الإرهاب والصواريخ من قطاع غزة، لما كنا مضطرين إلى فرض الحصار على القطاع بل كان سيبقى مفتوحا».

وعن الوضع في الضفة الغربية، قال الوزير الإسرائيلي إنه «مختلف تماما عنه في غزة. فالحديث هنا عن أرض آبائنا وأجدادنا وتقع في القلب النابض لأرض إسرائيل. ثمة هناك استيطان يهودي واسع جدا وللمنطقة أهمية أمنية من الدرجة الأولى. نتنياهو تحدث عن ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة وليس كل المنطقة. كذلك تحدث «مشروع ألون» (يغئال ألون، الوزير الإسرائيلي السابق عن حزب العمل) عن الضم. ولهذا، فإن الفروق بين اليمين واليسار في هذا الموضوع ليست كبيرة كما يبدو في الظاهر».

وعن العلاقة مع السلطة الفلسطينية، قال الوزير الإسرائيلي: «إسرائيل لم تلغ التنسيق الأمني مع أبو مازن ولم تلغ مشاريع اقتصادية مع السلطة الفلسطينية. واليوم، حين نخطط للبنى التحتية في مجال الكهرباء والغاز، نحن نأخذ في الحسبان مصلحة الفلسطينيين أيضا، لكن بما أن أبو مازن لا يتصرف كشريك ولا يوقف التحريض الفظيع ضد إسرائيل في جهاز التعليم الفلسطيني، فقد غيرت إسرائيل استراتيجيتها وبدأت بتعزيز علاقاتها مع العالم العربي الذي أصبح يدرك اليوم أننا نشكل ثروة بالنسبة له، بما في ذلك على المستوى الاستخباراتي أيضا».

عدم الانفصال عن الفلسطينيين ـ خطر وجودي

قال عضو الكنيست عوفر شيلح (من حزب أزرق أبيض وعضو لجنة الشؤون الأمنية والخارجية التابعة للكنيست) إن «وضع الصور الخارجية ـ لا العلاقات الخارجية ـ الإسرائيلية لم يكن أفضل مما هو عليه اليوم، منذ إقامة إسرائيل. في مجال التصوير والتقاط الصور، نحن لا نطمح بأية منافسة مع نتنياهو»!

وأكد شيلح إنه «طالما لم نقم بالانفصال عن الفلسطينيين، نحن نعرّض مكانتنا كدولة يهودية وديمقراطية لخطر جدي، بل نعرض دولة إسرائيل لخطر وجودي. وبدون التقدم في مسار تفاوضي مع الفلسطينيين، ستضيع هباء الفرصة التاريخية القائمة اليوم في العلاقات ما بين إسرائيل والدول العربية، على ضوء توافق المصالح الإقليمية. إذا لم تترجَم هذه الفرصة إلى تقدم سياسي حقيقي فسندفع الثمن في سورية وفي قطاع غزة. وهذا ما يقوله المصريون والسعوديون بكامل الصراحة أيضاً. الفرصة ليست بين نتنياهو وبن سلمان، وإنما بين الدول. وهي لا تنبع من المحبة وإنما من المصالح».

ورأى شيلح أن نتنياهو «لا يرغب في استغلال شراكته مع الولايات المتحدة وصداقته مع ترامب لإحداث انطلاقة سياسية تخلّصنا من الطريق المسدود مع الفلسطينيين والمنطقة. يجب المبادرة واستحداث عملية سياسية يتم في إطارها إحضار الأطراف ذات العلاقة إلى واشنطن، إحراز تقدم مع الفلسطينيين، وربما عقد مؤتمر قمة إقليمي أيضا، برعاية دولية».

وقال شيلح إن الحديث عن «دول عربية معتدلة» ليس دقيقاً، لأن ثمة للدول مصالح والأمر قابل للتبدل. فالسعودية، مثلاً، في حالة حرب حامية الوطيس مع إيران، مما يخلق توافق مصالح بينها وبين إسرائيل. لكن هذه الفرصة لن تظل قائمة لأمد طويل. وهذا ما لا يفقهه نتنياهو في حديثه المتكرر الذي يولد شعورا بأن التعاون الأمني ـ الاستخباراتي مع الدول العربية وقرار الجامعة العربية اعتبار «حزب الله» تنظيماً إرهابياً كافيان تماماً، بينما هذا غير صحيح على الإطلاق.

وتطرق شيلح إلى أزمة ووزارة الخارجية الإسرائيلية و«هبوط مكانتها»، على خلفية «النظر إلى الحلبة الدولية والحلبة الإقليمية وكل ما يحصل فيهما من خلال المنظور الأمني أساساً، وهو ما لا يمكن القبول باستمراره... ثمة استهتار متواصل بوزارة الخارجية ومكانتها، أدت في الواقع وبصورة عملية إلى إلغاء هذا الوزارة وتحييدها تماما».

إنهاء السيطرة على الشعب الفلسطيني

أكدت عضو الكنيست ميراف ميخائيلي (من حزب العمل) أن «الأمرين الأكثر أهمية في مجال السياسة الخارجية هما القضية الفلسطينية والعلاقات مع الولايات المتحدة». وأضافت: موقفنا، موقف حزب العمل، هو ضرورة التوصل إلى اتفاق مع جيراننا الفلسطينيين. ينبغي إنهاء السيطرة على الشعب الفلسطيني. بالإمكان التوصل إلى اتفاق معهم، لكن ينبغي إنهاء السيطرة على الفلسطينيين، حتى لو لم ننجح في التوصل إلى اتفاق معهم. يجب أن تكون لدولة إسرائيل حدود واضحة ونهائية.

وقال ميخائيلي: «إذا ما توفرت الإرادة لإنهاء الصراع، فبالإمكان إيجاد شريك في الجانب الآخر. هنالك طرق لإنهاء الصراع بشكله الحالي، لكن ما ينقصنا هو قيادة سياسية تتوفر لديها إرادة للقيام بذلك».

تنمية وتطوير العلاقات مع العالم العربي

قال عضو الكنيست إيلي أفيدار (من حزب إسرائيل بيتنا) إنه «ممنوع جعل المسألة الفلسطينية عقبة وعائقا أمام تنمية وتطوير العلاقات مع العالم العربي.

يجب التركيز أكثر على ما سيكون خلف الحدود التي ستقر مع الفلسطينيين وليس النظر فقط إلى سؤال: أين تمر الحدود؟»! وأضاف أفيدار: العرب والفلسطينيون لا يريدون سلاما تاما وكاملا معنا وإنهاء النزاع، ولذلك علينا الاكتفاء بتسويات سياسية، مع الدول العربية ومع الفلسطينيين على حد سواء.

المسألة الفلسطينية هي الأهمّ

قال عضو الكنيست نيتسان هوروفيتس (رئيس «المعسكر الديمقراطي» ورئيس «ميرتس») إن حزبه «يمتلك برنامجا سياسياً حقيقياً»، مشيراً إلى لقاء وفد من حزبه مع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، لأن «المسألة الفلسطينية هي الأهمّ، بما في ذلك الآن على خلفية إعلان نتنياهو عن نيته ضم المناطق بعد الانتخابات».

وأضاف هوروفيتس: «نتنياهو يريد ضم ملايين الفلسطينيين محرومي الحقوق وإخضاعهم للسيطرة الإسرائيلية. وهذا أبارتهايد خطير جدا».

وأوضح أنه ينبغي «إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين من أجل التوصل إلى حل الدولتين، إذ لا بديل عن هذا ولا حل آخر سواه؛ على أساس مبادرة جنيف: دولة فلسطينية على معظم أراضي الضفة الغربية، إلى جانب دولة إسرائيل، وبحيث يتم ضم الكتل الاستيطانية الكبرى إلى السيادة الإسرائيلية، بينما سيتوجب إخلاء البؤر والمستوطنات المتناثرة».

النضال ضد الاحتلال هو الأهمّ

أكد عضو الكنيست عوفر كسيف (عضو الحزب الشيوعي الإسرائيلي) إن النضال ضد الاحتلال هو الأمر المركزي والأكثر أهمية. وقال: كلنا في «القائمة المشتركة» متفقون على أنه يجب إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، على كامل المناطق التي جرى احتلالها في العام ١٩٦٧.

وقال كسيف: نحن نريد، أيضاً، أن تكون دولة إسرائيل دولة ديمقراطية، لكنها بقيادة نتنياهو دولة إثنوقراطية لليهود فقط. وهذا ما لا يمكن القبول به.

حزبا الحريديم (شاس ويهدوت هتوراه) يحققان إنجازاً كبيراً في انتخابات الكنيست الأخيرة:

الحريديم فازوا بـ ١٧ مقعداً - أكثر بـ ٤ مقاعد من انتخابات ٢٠١٥ وأكثر بـ ٥ مقاعد من قوتهم الانتخابية النسبية!

*نسبة التصويت بين الناخبين الحريديم بلغت نحو ٨٥٪، مقابل ٦٧٪ في المستوى الإسرائيلي العام و٧٠٪ بين الناخبين اليهود العلمانيين و٦٠٪ بين المواطنين العرب * توقعات المكتب المركزي الرسمي للإحصاء في إسرائيل تشير إلى أن الحريديم سوف يشكلون ٣٢٪ من مجموع السكان في إسرائيل حتى العام ٢٠٦٥، ما يعني أن عدد أعضاء الكنيست الحريديم سيزداد بمقعدين اثنين كل أربع سنوات، طبقاً للتوقعات!*

أظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية للكنيست الـ ٢٢ التي جرت في إسرائيل الثلاثاء الماضي (١٧ أيلول) تحقيق حزبي المتدينين الحريديم، الغربيين والشرقيين، يهدوت هتوراه وشاس، إنجازاً انتخابياً كبيراً إذ ازداد تمثيل كل منهما بمقعد واحد عن الانتخابات الأخيرة التي جرت في نيسان ٢٠١٩ وبأربعة مقاعد (لكليهما) عن الانتخابات التي جرت في العام ٢٠١٥. فقد ارتفع تمثيل حزب شاس (الحريدي السفارادي) في هذه الانتخابات إلى ٩ مقاعد، مقابل ٨ مقاعد في انتخابات نيسان الماضي و٧ مقاعد في انتخابات ٢٠١٥؛ بينما ارتفع تمثيل حزب يهدوت هتوراه (الحريدي الإشكنازي) إلى ٨ مقاعد في هذه الانتخابات، مقابل ٧ مقاعد في انتخابات نيسان الماضي و٦ مقاعد في انتخابات ٢٠١٥.

بهذا يكون حزبا الحريديم قد فازا معاً بـ ١٧ مقعداً في الكنيست الـ ٢٢، مقابل ١٥ مقعداً في الكنيست الـ ٢١ (انتخابات نيسان الماضي) و١٣ مقعداً في الكنيست الـ ٢٠ (انتخابات آذار ٢٠١٥)، وهو ما يشكل الإنجاز الأكبر الذي يحققه قطاع محدد من السكان في هذه الانتخابات.

وقد تسنى لحزبيّ الحريديم تحقيق هذا الإنجاز بفضل نسبة التصويت المرتفعة جداً بين جمهورهم من الحريديم، الشرقيين والغربيين على حد سواء، وعلى الرغم من حقيقة أن مجتمع الحريديم بشكل عام هو مجتمع فتي (نسبة مرتفعة جدا من الشباب ومن الأولاد، إذ أن عائلات الحريديم هي، في غالبيتها الساحقة، عائلات كثيرة الأولاد). فالمتدينون الحريديم يشكلون نحو ١٢٪ من مجموع السكان في إسرائيل، لكنّ نسبتهم من بين مجموع أصحاب حق الاقتراع في إسرائيل تبلغ، حسب معطيات غير رسمية، نحو ١٠٪ فقط، يفترض أن تكون قوتهم البرلمانية النسبية ١٢ مقعداً في الكنيست، بينما فازوا، في الواقع، بـ ١٧ مقعداً، أي بزيادة نحو ٥٠٪ عن وزنهم النسبي المفترض.

هنا ينبغي التوقف والتنويه بأن توقعات المكتب المركزي الرسمي للإحصاء في إسرائيل تشير إلى أن الحريديم سوف يشكلون ٣٢٪ من مجموع السكان في إسرائيل حتى العام ٢٠٦٥، ما يعني أن عدد أعضاء الكنيست الممثلين لأحزب الحريديم سيزداد بمقعدين اثنين في كل أربع سنوات، طبقا للتوقعات!

في المقابل، وللمقارنة فقط: يشكل المواطنون العرب نحو ٢٠٪ من مجموع السكان في إسرائيل ونحو ١٥٪ من مجمل أصحاب حق الاقتراع، ما يعني أن قوتهم البرلمانية النسبية يجب أن تكون ١٨ مقعداً في الكنيست، بينما فازوا في النتيجة النهائية بـ ١٣ مقعداً فقط، في إطار «القائمة المشتركة».

عدوّ/ خصم محرِّض، يجنِّد!

ثمة تشابه بين وضع المتدينين الحريديم ووضع المواطنين العرب من حيث تعرض كلا الجمهورين في هذه الانتخابات، كما من قبلها أيضاً، لحملات رفض وتحريض تنزع عنهما شرعية المشاركة السياسية عموماً، وشرعية مشاركة ممثليهم السياسيين في الكنيست في عمليات صنع القرار خصوصاً. فبينما تعرض المواطنون العرب لحملات تحريضية عنصرية منفلتة من قبل اليمين الإسرائيلي، بقيادة وتوجيه مباشرين من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، كذلك تعرض اليهود الحريديم وممثلوهم، ولا يزالون، لحملات تحريضية سافرة من جهات وقادة سياسيين في أحزاب «الوسط» و«اليسار» الإسرائيليين، في مقدمتهم وأبرزهم حزب «أزرق أبيض» بقيادة بيني غانتس، وأحد قادة هذا الحزب (يائير لبيد، زعيم حزب «يش عتيد»)، إضافة إلى أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب «إسرائيل بيتنا».

عن هذا يقول حاييم زيكرمان، الباحث قي شؤون الحريديم في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»: «في الماضي كان ذلك تومي لبيد (والد يائير لبيد وزعيم حزب «شينوي» آنذاك)، وهذه المرة ابنه يائير وأفيغدور ليبرمان. ما فاجأهم (الحريديم) الآن هو انضمام غانتس إلى ليبرمان في الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة قومية علمانية. شعروا، فجأة، بأن الهجوم عليهم يأتي من جبهتين اثنتين، لا واحدة فقط، وأن نمط الحياة الحريدي يواجه خطراً جدياً وحقيقياً. وإلى جانب هذا، كان للصراع حول العرض في مدينة العفولة أثر فوري، مما أدى إلى تضافر عوامل مختلفة دفعت إلى تجند شبه كامل في المجتمع الحريدي، على تعدد أطيافه ومشاربه».

ويقول نيري هوروفيتس، الباحث في شؤون الحريديم، إن نداءات الطوارئ والتجييش التي صدرت من قيادات المجتمع الحريدي كانت الأعلى والأوسع منذ انتخابات العام ٢٠٠١.

ويرى البروفسور نسيم ليئون، من جامعة بار إيلان، والذي ألف كتاباً عن «السياسة الناعمة لدى حزب شاس»، أن الحملة التي دعت إلى تشكيل حكومة وحدة قومية علمانية «ولّدت لدى المجتمع الحريدي شعوراً بأن الوضع بمثابة حالة طوارئ». وأضاف أن من دفع ثمن ذلك هو «حزب عوتسما يهوديت بقيادة إيتمار بن غفير» (حزب «عوتسما يهوديت» / «عَظَمة يهودية»، هو حزب أتباع الحاخام مئير كهانا). ذلك أن كثيرين جدا من المصوتين لحزب شاس هم ليسوا متدينين حريديم، وإنما «شبان شرقيون، محافظون، قوميون متعصبون»، كما يقول ليئون. ويضيف: «لقد كان هؤلاء يتدفقون بأعداد كبيرة جدا نحو حزب عوتسما يهوديت وإيتمار بن غفير، حتى اللحظة التي حصل فيها التحول في حملة حزب «أزرق أبيض» الإعلامية الانتخابية، حين أعلن هذا الحزب أنه يفضّل حكومة وحدة قومية علمانية وسيسعى إليها، مما دفع هؤلاء الشبان إلى إعادة حساباتهم وإعادة ترتيب سلم أولوياتهم. كان من الواضح لهم أن ثمة هجوماً يستهدف البيت كله ومن الواجب العودة إلى الدفاع عن البيت ـ شاس ـ وحمايته».

ثمة سبب آخر للنجاح الكبير الذي حققه حزب شاس هو الموعد الذي جرت فيه الانتخابات. فقد حل هذا الموعد ـ كما يوضح ليئون ـ في «فترة العودة»، أي الفترة التي يعود فيها الجمهور الحريدي المحافظ إلى الكنيس ويعيد بناء العلاقة مع حاخامه، ما يعني توطيد العلاقات وتوثيقها في داخل المجتمع الحريدي، وهو الأمر الذي سهّل كثيراً على حاخامات الحريديم، وخصوصا في أوساط حزب شاس، الوصول إلى جمهور الشباب وإقناعهم بضرورة التصويت لهذا الحزب. ولم يكن من شأن الشعور بحالة الطوارئ، حيال الهجوم الثنائي الرأس (أزرق أبيض وإسرائيل بيتنا) على نمط الحياة الحريدي سوى تعزيز هذا الجهد وتسهيل المهمة أكثر فأكثر.

تنظيم محكم وتماسك قوي

إلى هذا كله، يجب أن يضاف أيضاً درجة التنظيم العالية والمحكمة التي تميز بها حزبا الحريديم، شاس ويهدوت هتوراه، بما في ذلك تنظيم وسائل الاتصال الداخلية في داخل المجتمع الحريدي، سواء في المحطات الإذاعية المختلفة، الصحف أو غيرها، والتي تسنت لهما بفضل ما يتميز به المجتمع الحريدي من تماسك قوي جدا.

وكما في كل انتخابات سابقة، كانت نسبة التصويت في بلدات الحريديم ومدنهم مرتفعة بشكل ملحوظ، على خلفية ما يتعرضون له من هجوم وتحريض ـ كما أوضحنا أعلاه ـ وعلى خلفية نمط الحياة الاجتماعية والدينية بينهم، وهو ما يرفع كثيرا من درجة المسؤولية الاجتماعية ـ الأهلية، إلى جانب المستوى العالي من الانصياع لتعليمات وتوجيهات القادة الدينيين والاجتماعيين، من حاخامين ومسؤولين مختلفين، مع الانتباه إلى حقيقة أن الحريديم، في أغلبيتهم الساحقة، لا يصوتون لأحزاب من خارج مجتمعهم وجماعتهم، لأن هذه الأحزاب تمثل مصالحهم وقضاياهم خير تمثيل.

فقد بلغت نسبة التصويت بين الناخبين الحريديم نحو ٨٥٪، مقابل نحو ٦٧٪ في المستوى الإسرائيلي العام، نحو ٧٠٪ بين الناخبين اليهود العلمانيين ونحو ٦٠٪ بين المواطنين العرب. وتلعب هذه النسب، كلها، لصالح الحريديم وأحزابهم فتتيح لهم الوصول إلى الكنيست بتمثيل كبير جدا، نسبيا، وتشكيل قوة سياسية كبيرة الوزن والتأثير.

«جمهور الحريديم يميني بأغلبيته المطلقة»

شكلت مسألة العلاقة بين الدين والدولة إحدى القضايا المركزية، القليلة جدا، التي طُرحت على بساط النقاش العام في هذه الانتخابات، وخصوصا على ضوء تركيز حزبيّ «أزرق أبيض» و«إسرائيل بيتنا» وقادتهما على «ضرورة تقليص تأثير الحريديم على الخارطة السياسية وعلى القرار السياسي والاجتماعي في الدولة» وإعلانهم الصريح أنهم يفضلون تشكيل حكومة جديدة بدون الحريديم، حكومة وحدة قومية علمانية، وأنهم سيسعون إليها بعد الانتخابات.

وكما ذكرنا، فقد أدت هذه الحملة الهجومية التحريضية ضد الحريديم، جمهورا وأحزابا سياسية، إلى ردة فعل عكسية تمثلت في ارتفاع كبير، أكثر من السابق، في نسبة التصويت بين الحريديم وفي تحقيق حزبيهما ١٧ مقعدا في الكنيست الجديد.

قبل ساعات من إغلاق صناديق الاقتراع في يوم الانتخابات، الثلاثاء الماضي، شعر رئيس كتلة حزب الليكود في المجلس البلدي في مدينة بني براك (معقل الحريديم) ورئيس «طاقم الحريديم» في هذا الحزب، يعقوب فيدر، بأن «الناس (جمهور الحريديم) يشعرون بأن بيتهم يتعرض لهجوم عنيف ومنظم، ولهذا فهم يردّون برفع الأسوار أكثر فأكثر والتحصن في داخلها».

وأوضح فيدر أن «أساس المشكلة»، في رأيه، «هو وجود أحزاب قطاعية» (تمثل قطاعات سكانية محددة). ويضيف: «إذا ما أخذنا الدول التي تعيش فيها أغلبية الحريديم في العالم، مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، فسنرى أنه ليست هنالك أحزاب نقشت على رايتها شعار التحريض ضد الحريديم، لأن الحريديم هناك شركاء شرعيون في الأحزاب الكبيرة».

وقال فيدر، في مقابلة مع موقع «ميداه» اليميني، إن الليكود كان يأمل في الحصول على نحو مقعدين اثنين من أصوات الحريديم، لكن «تبين أن هذا الهدف طَموح جداً وغير قابل للتحقق في هذه الانتخابات على الأقل، بسبب حملة «أزرق أبيض» و«إسرائيل بيتنا» ضد الحريديم، والتي أدت إلى تقوية حزبيّ الحريديم (شاس ويهدت هتوراه) على حساب الليكود»، كما قال.

ويؤكد فيدر أن هذا ما حصل في الواقع، وما أظهرته النتائج النهائية، على الرغم من أن «جمهور الحريديم هو يميني بأغلبيته المطلقة، يؤيدون بنيامين نتنياهو ويريدون استمراره في منصب رئيس الحكومة»، وذلك لأن «التصويت في الانتخابات يتخذ طابعا دينياً بالنسبة للحريديم. هذا ما فعله السياسيون، إذ جعلوا التصويت للحزب الحريدي الامتحان الأوحد لكونك حريديا. إن صوتت لصالح الحريديم فأنت حريدي، وإن صوتت لحزب آخر فأنت غير حريدي، حتى لو كنت من الأبرار الذين يقرأون ويتعلمون التوراة يوميا. ليس هنالك مثيل لهذا الوضع في أي مكان آخر في العالم ـ اعتبار التصويت لحزب حريدي مقياسا لمدى كون الشخص حريدياً».

إعـداد: برهوم جرايسي

موجز اقتصادي

التضخم يخطئ الهدف للسنة السادسة على التوالي

تقـول تقديرات مكتـب الإحصاء المركـزي، ومعها تقديرات وزارة المالية ومحللين اقتصاديين، إن العام الجاري ٢٠١٩، سيسـجل فيه التضخم ارتفاعا يقل عن ١٪، وهو الحد الأدنى الذي حدده بنك إسرائيل المركزي في سنوات الألفين، و٣٪ كحد أقصى. إذ أن التوقعات تشير الى أن التضخم سيسجل ارتفاعا يقل عن ٨ر٠٪، وهذا يعني أنه للعام السـادس علـى التوالي يخطئ فيها التضخم الحد الأدنى من الهدف، من بينها ثلاث سنوات كان فيها التضخم «سلبيا».

وجاء هـذا في أعقاب ارتفاع التضخم في شـهر آب الماضي بنسـبة ٢ر٠٪، ومنذ مطلع العام الجاري ارتفع بنسبة ٨ر٠٪، وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، ارفع التضخم بنسـبة ٦ر٠٪. وحسـب ما هو معروف فإنه في الثلث الأخير من كل عام في السنوات الأخيرة، إما أن التضخم يسجل صفراً بالمئة، أو حتى أنه يسجل تراجعا.

وكان التضخـم المالـي فـي العام ٢٠١٨ قد سـجل ارتفاعا بنسبة ٨ر٠٪، وهي النسـبة الأعلى منذ العام ٢٠١٤، التـي انخفض فيها التضخم لأول مرة، بنسـبة ٢ر٠٪، وتبعـه عامان انخفض فيهما التضخم بنسـبة ١٪ ثم ٢ر٠٪، وفي العام ٢٠١٧ سـجل التضخم ارتفاعا بنسبة ٤ر٠٪.

«لن يكون مفر أمام كل حكومة من توجيه ضربات اقتصادية»!

تقول مصـادر في وزارة المالية الإسـرائيلية إن كل حكومة ستتشـكل في الأسـابيع المقبلـة، لن يكون أمامها مفر مـن توجيه ضربـات اقتصادية للجمهور العام، من أجل سـد العجز في الموازنـة العامة، الذي بلغ حتـى الأيام الأخيرة قرابـة ٩ر٣٪ من حجم الناتج العام، أكثر بنسـبة ١٪ من السقف المحدد للعجز في ميزانية ٢٠١٩، وهـذا يعني عجزا بمقدر يتراوح ما بين ١٢ مليـار الى ١٤ مليار شـيكل (٤ر٣ مليار- ٩٧ر٣ مليار دولار). وحسب مسؤولي وزارة المالية، فإنه إذا لم تقرر الحكومة المقبلة اتخاذ إجـراءات اقتصادية «صارمة» من شأن العجز أن يرتفع الى ٢٠ مليار شيكل مع نهاية العام الجاري.

وهذه الضربات كانت معدة للتنفيذ في ما لو تشكلت حكومة بعـد انتخابات نيسـان الماضـي، إلا أن عدم تشـكيل الحكومة منع الحكومة الانتقالية من توجيه ضربات كهذه في أوج حملة انتخابية.

ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن مسؤول في وزارة الماليـة قوله إنه «أيا كان الوزيـر المقبل لوزارة المالية، سيتعين عليه تبني جزء كبير من التوصيات. إن العجـز الكبير في الميزانية ومـا يقرب من عام من استحالة التقدم في الخطط والإصلاحات سيتطلبان من الحكومة الموافقة على بعض الخطوات بسرعة».

وحسب المسـؤول ذاته، فإن الوضع اليوم لم يسبق له مثيل. وبسـبب الحملتين الانتخابيتين، كان هناك مأزق كبيـر منذ عـام تقريبا، منـع الترويـج للبرامج الاقتصادية واتخاذ خطـوات مهمة لا يمكن الموافقة عليها. وأضاف «إنها سـنة ضائعة بالنسبة للاقتصاد تسـببت في الكثير من الأضرار. علينا أن نسرع ونحاول تقليل الأضرار».

وقد وضعـت وزارة المالية سلسـلة مـن الإجراءات، سـيكون على وزير المالية المقبل البـت بها، ومن ثم المصادقـة عليها في الحكومـة. وأول هذه الإجراءات رفع ضريبـة القيمة المضافة، ابتـداء من مطلع العام المقبل بنسـبة ١٪، لتعـود الى ١٨٪. وهـذه الزيادة وحدها، قادرة على سـد ٦ مليارات شيكل، من إجمالي العجـز القائم، ما يعني أن الإجراءات التالية سـيكون عليها توفير ٨ مليارات شيكل.

وحسب التقديرات، فإن رفع ضريبة القيمة المضافة بـات أمرا مفروغا منـه، وكان من المفتـرض أن ترتفع الضريبة في الأول من تموز الماضي، لولا حل الكنيست بعـد ٥٠ يومـا مـن انتخابـات نيسـان، والتوجه الى انتخابات معـادة. وبتقديرات وزارة المالية هذا القرار سيمر بسهولة.

كذلـك فإن الـوزارة تطلـب تقليصا بنسـبة ما بين ٣٪ إلى ٤٪، من ميزانية مشـتريات الحكومة، على أن يدخـل هذا الإجراء حيز التنفيذ فـورا، بمعنى تجميد المشتريات المتبقية لهذا العام، واستكمال التقليص المطلوب من ميزانية العام المقبل.

يضاف إلى هذا أن الحكومة سـتكون مطالبة بإجراء تقليص شـامل في ميزانيـات كافة الـوزارات، ولكن النسـبة لم تحدد بعد، وهذا سيضرب ميزانيات أنواع الصرف المتغير، بقصد مشاريع ليست ثابتة، وخاصة بنى تحتيـة. ولكن كما يبدو فهذا لـن يطال ميزانية وزارة الدفاع.

وحسب مصادر وزارة المالية، فإنها ستطالب الحكومة باتخاذ قرار نهائي وحاسـم، لرفع جيل التقاعد للنساء من ٦٢ عاما اليوم الى ٦٤ عاما، وبعد فترة قصيرة، رفعه الـى ٦٥ عاما، من بـاب توفير مخصصات الشـيخوخة الاجتماعيـة. وهذا قرار تحـاول الحكومات المتعاقبة منذ العـام ٢٠٠٦ وحتى اليوم اتخـاذه، ولكنها تلقى معارضة واسعة.

وفـي هـذا الإطار تطلـب الـوزارة أن ينحصـر رفع مخصصات الشـيخوخة الاجتماعية للمسنين الفقراء، الذين ليسـت لديهم رواتب تقاعديـة، بمعنى إلغاء الرفـع لمن له راتـب تقاعـدي، ومن المفـروض رفع مخصصات الشـيخوخة للجميع في مطلع العام المقبل بحوالي ٢٪.

يشار الى أنه عدا العجز الحاصل في الموازنة العامة، بنحو ١٤ مليار شـيكل، فـإن تقارير سـلطة الضرائب تشـير الى أن الجباية من دون فائض هذا العام، خلافا للسـنوات الخميس الماضية، التي كانت تسـجل كل واحدة منها فائضا بنسبة ٦٪ عما كان مخططا جبايته في كل عام.

فصل دراسي مكتظ في مدرسة اسرائيلية.

تقرير OECD: جهاز التعليم الإسرائيلي أكثر اكتظاظاً وأقل استثماراً في الطفولة المبكرة!

التقرير الدوري لمنظمة التعاون بين الدول المتطورة يشير إلى أن الاكتظاظ في الغرف التعليمية أكثر بحوالي ٣٠٪ من المعدل في الدول المتطورة *الاستثمار في جيل الطفولة حوالي ٣٠٪ مما هو في دول OECD *رواتب المعلمين هي الأدنى

كشـف تقرير دوري صادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD عن حجم النواقص في جهاز التعليم الإسـرائيلي، وقد تعاطى مع المعطيات ككل، دون فصل أجهزة التعليم المتنوعة لكشف حالات التمييز، فالاستثمار المتدني في جهاز التعليم العربي، يجر معدلات الاسـتثمار العام الى الأدنـى، وتبرز فيه نواقص مثـل الاكتظاظ في الغرف التعليمية، وقلة معدل الاستثمار في جيل الطفولة المبكرة.

استثمار ضعيف في الطفولة المبكرة

في العام الماضي، كشفت منظمة OECD أن إسرائيل ليس لديها أي استثمار تقريبا في رعاية الطفولة المبكرة (من سن صفر إلى ٣ أعوام)، وأنهـا تضع ميزانية للتعليم لهذه الأعمار في أدنى المسـتويات من أي دولـة فـي OECD. ويتبين أن ٢٥٪ من الأطفال في هذه الشـريحة العمرية يحظون بحضانات رسمية، أما الباقي فهم في حضانات خاصة تتلقى دعما ما من الميزانية العامة للوزارة.

ويظهر أنه في السـنة الدراسية ٢٠١٦/٢٠١٥، ارتفع الاستثمار بجيل الطفولة المبكرة، بنسـبة ٥ر٧٪ فقط. ويبلغ حاليا فقط ٢٩٧١ دولارا، من حيث تعادل القوة الشـرائية، أي ما يعادل حوالي ١١٣٠٠ شـيكل في السـنة، مقارنة بمتوسط قدره ١٢٠٨٠ دولارا في دول OECD (ما يعادل ٥ر٤٥ ألف شـيكل في السنة). وهكذا تسـتثمر إسرائيل في كل طفل من الذيـن تتراوح أعمارهم بيـن ٠ إلى ٣ أعوام حوالـي ٢٥٪ مما هو قائم في الدول المتطورة. هذا الرقم مذهل بشـكل خاص في سـياق البحوث التعليمية التي تشير إلى أهمية الاستثمار في طلاب الطفولة المبكرة.

وحسـب «ذي ماركر»، هناك رقم آخر في تقرير OECD يشير إلى أن الاسـتثمار الخاص للجمهور الإسـرائيلي في التعليم قبل المدرسي أعلى بكثير من الاستثمار في البلدان المتقدمة، ٨٤٪ من الاستثمارات العامة في أطفال ما قبل المدرسـة هي أموال خاصة، وخاصة من الآباء والأمهات، بينما في منظمة OECD تمول الدول غالبية ميزانية مرحلة ما قبل المدرسة، وتبلغ نسبة تمويل الأهالي ٣١٪ فقط.

الكثافة الأشد في الغرف التعليمية

تشـدد منظمة OECD فـي تقريرها على الحاجة إلـى توفير جودة التعليم قبل المدرسـي، حتى بين الأطفال في سـن ما قبل المدرسـة الذيـن تتـراوح أعمارهم بين ٣ إلـى ٦ أعوام. وبالـذات تقليص عدد الأطفـال في الغرفة التعليمية، وزيادة أعـداد المعلمين، إذ أن الوضع في إسرائيل من هذه الناحية مزر للغاية.

فالمعـدل القائـم في رياض الأطفـال فـي دول OECD ٧ر١٥ طفل في الروضـة، وفي فنلندا وألمانيا ٩ أطفال فقـط. ويرتفع المعدل في إسـرائيل إلى ٢٢ طفلا، مثل فرنسـا. وفقط في كولومبيا والمكسـيك والمملكة المتحدة وتشـيلي الوضع أكثر حدة في رياض الأطفال، وفي تركيا ١٧ طفلا، وفي البرازيل ٧ر٢٠ طفل. ولا يوجد في نيوزيلندا سـوى ستة أطفال في كل مرحلة من ما قبل المدرسة.

ساعات تعليمية وأيام أسبوعية أكثر

يشـير التقرير إلى أن الطلاب في إسـرائيل يمضون سـاعات أكثر وأيامـا أكثر في المدارس، مقارنة مـع المعدل القائم في دول OECD. وتستثمر إسرائيل مليارات الشواكل في هذه الساعات الدراسية، لكن تحصيل الطلاب في إسـرائيل لا يزال أقـل بكثير من الطلاب في بقية دول OECD.

يُطلـب من طلاب المـدارس الابتدائية الإسـرائيلية دراسـة ٥٧٥١ سـاعة من التعليم الإلزامي، مما يضيف إلى العديد من ساعات الإثراء والتعليم غير الإلزامي، مقارنة بمتوسـط قدره ٤٦٥٨ سـاعة من طلاب المدارس الابتدائية في OECD. ما يعني ٢٦٪ إضافة، مع حقيقة أن كل طالب في المدارس الابتدائية الإسـرائيلية يجبر على الدراسة خمس ساعات إضافية في الأسبوع، مقارنة مع المعتاد في البلدان المتقدمة.

ووفقا لتقرير OECD، منذ عام ٢٠٠٥ لم يتغير متوسـط عدد الطلاب في صفـوف المرحلة الابتدائية في إسـرائيل، وهنـاك ٢٧ طالبا في الصف، على غرار اليابان والمملكة المتحدة، وفقط الوضع في تشـيلي أعلى، ٣١ طالبا في الصـف. وحاليا المعدل في مدارس دول OECD، ٢١ طالبا في الصـف الابتدائي، وهذا أقل بطالب واحـد من المعدل الذي كان قائما في العام ٢٠٠٥. وكانت هناك دول تحسـنت بشـكل كبير. ففي كوريا الجنوبية، على سـبيل المثال، انخفض الازدحام في الصف الابتدائي من ٣٣ إلى ٢٣ فقط.

وفي إسـرائيل، تم اسـتثمار مئات ملايين الشـواكل في السنوات الأخيـرة، لكن هـذا لم يؤثر بشـكل كبير على الوضع. فـي المدارس الاعدادية، يكون الاكتظاظ أكثر حدة، وفي كل صف، يتم تسـجيل ٢٩ طالبا في المتوسط في إسرائيل، مقارنة بـ ٢٣ في دول OECD.

الفوارق في الرواتب

يبلغ الراتب الأولي لمعلمي المدارس الابتدائية في إسرائيل حوالي ٤٢٠٠ شـيكل شـهريا وهذا أقل من معـدل رواتب معلمـي المرحلة الابتدائية في الدول المتطورة، ويطلب منهم تدريس ساعات أكثر من غيرهم في تلك الدول. كما يوضح التقرير أن مدرسا في مدرسة ثانوية يكسب ٥٠٪ من معدل رواتب أولئك المعلمين في الدول المتطورة، وأن رواتب معلمـي المدارس الإعدادية هو حوالي ٤٥٠٠، أقل من نظرائهم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتقـول صحيفة «ذي ماركر» إنه على مـدار العقد الماضي، تضاعفت ميزانيـة التعليم، حيـث بلغ حجمها أكثر من ٣٠ مليار شـيكل (قرابة ٥ر٨ مليار دولار)، وهذا عدا تمويل الأهالي لبعض النشـاطات. ومما زاد الميزانية ارتفاع متوسط مرتبات المعلمين بنسبة ١٠٪، فقد زادت أجور المعلمين القدامى زيادة كبيرة، وأصبحت الفجوات بين أجور المعلمين القدامى والجدد أعلى بأكثر من ضعفي مثيلاتها في دول OECD.

ووفقا لوزارة التعليم، يجب إضافة ١٣ مليار شيكل إلى ميزانية جهاز التعليـم كل عام، من أجل تقليص فجوة الاسـتثمار في التعليم بين إسـرائيل والبلدان المتطورة. وفي الآونة الأخيرة، أصدر بنك إسرائيل المركـزي توصيـة مماثلة لزيـادة ميزانيـة وزارة التعليـم، وزيادة الميزانية في جميع المراحل المدرسية.

على مدار العقد الماضي، تم توفير زيادات في الرواتب للمدرسـين في إسـرائيل، ولكن تم إنشـاء فجوات هائلة بيـن قدامى المعلمين والمبتدئيـن، مـع أن كل واحد من الأخيرين يكسـب شـهريا أقل من المعتـاد في الدول المتقدمة بآلاف الشـواكل. هـذا الموقف هو أحد أسـباب النقص الحاد في المعلمين في إسرائيل واستمرار الانخفاض في مستواهم.

وحسـب بيانات OECD، ارتفعت رواتب المعلمين في إسرائيل منذ عام ٢٠٠٥ بنسـبة ٤٠٪ لمعلمـي المدارس الابتدائيـة، وحوالي ٥٠٪ لمعلمي مـدارس الاعدادية والثانوية، وبنسـبة ٥٥٪ لمعلمي مرحلة ما قبل المدرسـة. ومع ذلك، لم يتمتع جميـع المعلمين بنظام رواتب متساو. واليوم، تبلغ فجوة الأجور بين المعلمين المبتدئين والمعلمين نحو التقاعد في المدارس الابتدائية حوالي ١٥٠٪، والفجوة في الأجور في المـدارس الثانوية تبلغ حوالـي ١٤٠٪ (مقارنة بحوالي ٧٠٪ فقط في دول OECD).

فقط في إسرائيل دراسة ٦ أيام اسبوعيا

تدعي منظمات المعلمين الإسـرائيلية أنها مطالبة بالعمل أكثر من نظيراتها في الـدول الغربية، لكن تقرير OECD يظهر أن هناك ١ر١٥ أسـبوع من العطل المدرسية في جهاز التعليم الإسـرائيلي، مقارنة بمعدل ٨ر١٣ أسـبوع في OECD. وهذا يعني أن الطلاب والمدرسـين في إسـرائيل يتمتعون بأسبوع ونصف أسـبوع آخر من العطلة خلال الصيف والأعياد. إلا أن إسـرائيل هي الدولة الوحيدة التي تجري فيها الدراسـة ٦ أيام أسـبوعيا، بينما تدرس الدول الأخرى خمسة أيام. في الآونة الأخيرة عرض بنك إسرائيل إلغاء الدراسة يوم الجمعة. في مثل هذه الحالة، سـيتم تقصير عطل الطلاب والمعلمين، وسـيتم تقليل العبء على الأهالي.

التحصيل العلمي الأكاديمي

فـي عام ٢٠١٨ كان ٤٨٪ ممن تتـراوح أعمارهم بين ٥٥ و٦٤ عاما في إسـرائيل حاصلين على درجة جامعية، مقارنة بـ ٢٧٪ في دول OECD. ولكن النسـبة العالية جدا في إسرائيل هي نتاج موجهات الهجرة من دول الاتحاد السـوفييتي السـابق في العقود الثلاثـة الأخيرة. فعند النظر بمقارنة دولية إلى حالة التعليم للجيل الشـاب في إسـرائيل، والذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٤ عاما، يبدو أن إسـرائيل عالقة عند ذات النسبة، بينما قلصت دول OECD الفجوة.

واليوم ٤٨٪ من الشـباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٤ عاما في إسرائيل يحملون شـهادة جامعية بزيادة نسبتها ٦٪ مقارنة بنسبة ٤٤٪ في دول OECD بزيادة نسـبتها ٩٪، وهذا نتيجة لاستثمار أكبر في الدول المتطورة في التعليم العالي.

وجاء في التقرير أن إسرائيل تحتل المرتبة ١٢ بين ٤١ دولة من حيث نسبة الأجيال الشابة بين الأكاديميين.

الأهالي يمولون ٢٤٪ من حجم الإنفاق على التعليم برغم مجانيته!

إنفاق الأهالي في إسرائيل خلال العام الدراسي بلغ ٥ر٢٦ مليار شيكل (٥ر٧ مليار دولار) *رسوم الأهالي متعلقة أيضاً بقدراتهم الاقتصادية على تمويل برامج لا منهجية وإثراء، وهذا أحد أهم أسباب الفجوات في التحصيل العلمي بين الشرائح الفقيرة والغنية

قـال تقرير لمكتب الإحصـاء المركزي إنه على الرغم مـن أن التعليم المدرسـي مجاني فـي إسـرائيل، إلا أن تمويل الأهالـي لجهاز وعملية التعليـم المنهجي واللامنهجـي، بلغت في العام الماضـي ٥ر٢٦ مليار شـيكل، ما يعادل ٥ر٧ مليـار دولار، وهذا يعـادل ٢٤٪ من حجم الإنفاق علـى التعليم، الذي تجاوز في العام الماضي ١١٠ مليارات شـيكل، ٥ر٣١ مليار دولار.

وتشـير الاحصائيـات إلى رسـوم أولياء الأمـور للمـدارس والتعليم والفصول وشراء الكتب واللوازم المدرسية؛ وكذلك التعليم في مؤسسات التعليم العالي. ووفقا للتقرير، بلغت تكلفة الكتب المدرسـية ومعدات الكتابة التي اشـتراها الآباء في عام ٢٠١٨ وحده ٩٤١ مليون شيكل. ووفقا لوزارة التعليم، يبلغ حجم الرسـوم التي يدفعها أولياء الأمور للمدارس، بضمنهـا الإنفاق على الرحـلات والبرامج اللامنهجيـة حوالي ٥ مليارات شيكل سنويا، ولكن فعليا حسب التقديرات، فإن حجم مدفوعات الأهالي أكثر بكثيـر، نظرا لأن العديد مـن المدارس تتطلـب مدفوعات تتجاوز المبالغ المعتمدة من وزارة التعليم.

وتقول المحللة ليئور ديتال فـي مقال لها في صحيفة «ذي ماركر» إن حجم إنفاق الأهالي المتزايد على التعليم يُعدّ مفاجئا وخلافا للتوقعات، خاصة وأن الحكومة قد اسـتثمرت في الأعوام الأخيرة مليارات كثيرة في برامج لتخفيف العبء، مثل دعم رياض الأطفال من سـن ٣ سنوات، ودعم وجبـات الغداء، ودعم أطـر العمل للطلاب في أيام العطلات الرئيسـية، ومشروع استعارة الكتب المدرسية.

وعلـى الرغم من ذلك، يبدو أن سياسـة وزارة التعليم تسـمح بجباية رسوم تصل الى آلاف الشـواكل في مدارس المدن الغنية مثل تل أبيب، ممـا أدى إلى زيادة في إجمالي المدفوعـات، بالإضافة إلى ذلك قد تكون هنـاك زيادة فـي مدفوعات أوليـاء الأمور على الخدمـات مثل الفصول والدروس الخصوصية.

وتقول ديتال إن التعليم هو أحد أهم النفقات التي يتحملها الجمهور في إسـرائيل، ويتم تمويلها مباشـرة من خلال مدفوعـات أولياء الأمور ومشـتريات الطلاب، وبشـكل غير مباشـر من خلال مدفوعات الضرائب وضرائـب العقـارات. علـى الرغم من ذلك، فـإن التحصيل فـي النظام المدرسـي منخفض بشـكل خاص، حيث يتخلف عن العالـم المتقدم، ويطلـب من الآباء كل عام تمويل ميزانيات تعليم خاصة وميزانيات إثراء إضافية لتعويض النقص في الاستثمار في أطفال المدارس. وعلى الرغم من أن معدلات إنفاق الأسر لا تزال على حالها، إلا أن المبالغ التي يدفعها الآباء زادت، بسبب الزيادة في الإنفاق على التعليم.

في وقت سـابق من هذا العام، أعلن مكتب الاحصاء أن أولياء الأمور في إسـرائيل ينفقون في المتوسط ٥٦٢ شيكلا شهريا على تعليم أولادهم. وهي مدفوعات أولياء الأمور والدروس الخصوصية والفصول الدراسـية، والاسـتعدادات للامتحانات ودروس اللغة والإثراء وشراء الكتب واللوازم المدرسية. ولكن في فحص معمق، نجد أن الكلفة لدى الشرائح الميسورة تصـل إلى معدل ١١١٩ شـيكلا شـهريا، وهذا أكثر بأربعـة أضعاف مما تدفعه الشـرائح الفقيرة على أبنائها، إذ أن معـدل الصرف لديهم هو ٢٧٧ شيكلا شهريا. وقال مركز الإحصاء إن هذه الاختلافات وحدها يمكن أن تفسـر الفجوات الهائلة في تحصيل الطلاب، وهي من بين الأعلى في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويذكـر مركز الإحصـاء أن العائـلات الفقيـرة قادرة علـى تمويل المدفوعات الأساسـية للمدارس، وبالذات الكتب المدرسـية وما شابه، وليـس لديها أموال متبقية للدروس الخصوصية والفصول الدراسـية ودروس الإثراء.

كذلـك هناك جانب صـرف آخر مكلـف للأهالي، وهو الرسـوم التي تطلبها المدارس من الأهالي، لتمويل برامج ونشـاطات لامنهجية خلال العام الدراسـي، أو مطالبة الأهالي بمساعدة المدارس في تسديد جانب مـن نفقاتها. وهذا أحد المواضيع السـاخنة التي تطرح عند كل بدء عام دراسي، ولكن رغم كل الوعود الحكومية والحزبية، إلا أن الرسوم مستمرة. ووضعت وزارة التعليم حدا أقصى للرسوم لهذا العام، وبلغ ١٣٣٨ شيكلا جديدا لكل طالب في الصف الثاني عشـر، ومدفوعات إضافية تصل إلى ٣٩٠٠ شيكل لصفوف الإثراء، وغيرها من الخدمات التعليمية الطوعية.

ويقول المحامي هران ريتشـمان من قسـم أبحاث التعليم في جامعة حيفـا، والـذي مثل مع المحامي تل حسـان ويائيل كفـري، الأهالي في التماس ضد وزارة التعليم، إن «سياسة الوزارة في السنوات الأخيرة لرفع سقف الرسـوم على الأهالي هي سحب مسؤوليتها عن خصخصة تعليم الأطفال. نحن ندفع الثمن لإلحاق الضـرر بنوعية التعليم العام، وحرمان الأطفال المتميزين من العائلات التي تعاني من صعوبات مالية».

بالإضافـة إلى ذلـك، يقول تقرير مكتـب الإحصاء إن سـوق التعليم الخاص تبلغ ما لا يقل عن ١٢ مليار شـيكل سنويا، وبضمن ذلك ما تدفعه الـوزارة والمجالس البلدية والقروية لمنظمات غيـر ربحية، تبادر لبرامج إثراء لا منهجية في المدارس.

ويشـير مركز الإحصاء إلى تباطؤ معدل نمو الإنفـاق التعليمي العام، بعد نموه سـريعا نسبيا في السنوات الأخيرة. وفي العام ٢٠١٨، انخفض معدل النمو إلى ٤٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٧ر٤٪ في العام ٢٠١٧، وفي العام ٢٠١٦ بحوالي ٧ر٥٪.

وجـاء أيضا في تقرير مركز الإحصاء أن الزيادة في الإنفاق الوطني على التعليـم للفرد (باسـتثناء البناء) انخفضت إلـى ٥ر١٪ فقط، مقارنة مع ٤ر٢٪ فـي العام ٢٠١٧، و٨ر٣٪ في عـام ٢٠١٦. وكان الإنفاق على التعليم ٦ر١٦٪ مـن إجمالي الإنفاق الحكومي والحكومـي المحلي في عام ٢٠١٨، وهو انخفاض طفيف مقارنة بنسبة ١٧٪ في عام ٢٠١٧.

تغطية خاصة: رؤية جديدة لحرب الاستنزاف

اليوم بات ممكناً القول إن حرب الاستنزاف تفاقمت لأن الولايات المتحدة أرادت تجريب سلاح جديد!

بقلم: د. غاي لرون

تعريف: يعود الباحث في العلاقات الدولية، والأستاذ في الجامعة العبرية- القدس، د. غاي لرون، في هذا المقال إلى السنوات التالية لحرب حزيران ١٩٦٧، حيث تواصلت الحرب التي أطلق عليها لاحقا حرب الاستنزاف. وهو يورد شهادات ومعلومات عن أن الولايات المتحدة شجّعت إسرائيل على المضيّ في عملياتها العسكرية، ودفعتها إلى تجريب معدات وأنظمة عسكرية الهدف منها تحقيق نقاط لصالح واشنطن في صراع الجبابرة خلال الحرب الباردة الأميركية- السوفييتية.

ويقول الباحث في مقاله التالي، الذي نقدم مقاطع واسعة منه، إن المؤسسة الإسرائيلية لم تتعلم الدرس من دفع الثمن الباهظ في لعبة موافقتها على تجريب السلاح الأميركي، وهي تواصل هذه المغامرات الخاسرة حتى اليوم، وتدفع ثمنا لها في سورية هذه المرة.

حرب الاستنزاف: جوارير مغلقة.

*****

كان الثامن عشر من تموز ١٩٧٠ مجرد يوم صيفي قائظ آخر في القاهرة. فوق رؤوس الجنود المصريين ومسؤولي بطارية الصواريخ السوفييتية ظهرت عشرات الطائرات القتالية التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي. هكذا بدأت عمليات «إتغار» (التحدي) التي كان هدفها وضع حد لتهديد بطارية الصواريخ السوفييتية التي كانت في الأشهر الأخيرة حينذاك في طريقها إلى قناة السويس بعناد وإصرار. لم يكن لسلاح الجو الإسرائيلي حل أمام الصواريخ الفتاكة التي أحضرها السوفييت معهم. لكن هذا الوضع كان يتجه نحو التغيير، افتراضاً. كانت طائرات الفانتوم الإسرائيلية مزودة بالتجهيزات الإلكترونية الأحدث من إنتاج الولايات المتحدة الأميركية. وقد أكد الخبراء التقنيون الأميركان أن إشارة غامضة ستنطلق من الأجهزة الإلكترونية سوف تشلّ الصواريخ الروسية.

وقد رافق هذه الأجهزة الحديثة والواعدة شرط صعب. لقد صدرت تعليمات للطيارين الإسرائيليين بالتحرك من خلال بنية صارمة لسرب طائراتهم وعدم تفكيكها حتى عندما تطلق الصواريخ عليهم. ولم تكن هذه هي الطريقة التي تعود عليها الطيارون الإسرائيليون حتى ذلك الحين. النظام المعتاد نص على أنه مع إطلاق الصاروخ نحوهم يجب النداء بأجهزة الاتصال اللاسلكية «عقارب! انحرف!» والبدء بمناورات سريعة لتفادي الصاروخ. يفتاح سبكتور، ضابط سرب طائرات ١٠١، اعتقد أن استخدام هذه الأجهزة الحديثة ليس سوى ضرب من الجنون. خلال وجبة العشاء في مطعم بيافا حاول إقناعه صديقه الحميم، شموئيل حيتس، ضابط سرب طائرات الفانتوم، بالتمرد وعدم الخروج في هذه العملية. «هناك فيزياء في الدنيا! كيف يمكنك الطيران بهذا الشكل؟»، سأله سبكتور. «لن يتمكنوا من إصابتي» ردّ حيتس. وهو ما أذهل سبكتور الذي قال لزوجته حين عاد إلى البيت: «طالي، حيتس سيموت هذا السبت».

تحت، على الأرض، انتظر الجنود السوفييت أمام شاشات الرقابة. بدأت طائرات الفانتوم بالقصف واهتزّت تحتهم الأرض. على الرغم من التوتر الهائل امتنع الروس عن تفعيل الصواريخ وانتظروا اقتراب الطائرات.

«الحرب المنسية» التي لم تنته بانتصار إسرائيلي خاطف أو باحتلال أرض

أطلق المؤرخ يوآف غلبر على حرب الاستنزاف اسم «الحرب المنسية». كانت هذه حرباً استثنائية. لم تنته بانتصار إسرائيلي خاطف أو باحتلال أرض. بل جرت على طول خط الدفاع الثابت لقناة السويس، بهدف تكريس الوضع الذي نشأ بعد حرب ١٩٦٧. طالبت مصر باستعادة شبه جزيرة سيناء. كانت إسرائيل مستعدة لإعادة اجزاء منها فقط، لكنها اشترطت الانسحاب بإجراء مفاوضات مباشرة.

مصر رفضت هذا الشرط المسبق. لم يتحدث الطرفان مع بعضهما البعض، وعندما كان الدبلوماسيون صامتين، كانت المدافع تدوّي. أعلن جمال عبد الناصر أن مصر سوف تسفك دم إسرائيل في حرب استنزاف متواصلة. هكذا سيتعلم الإسرائيليون أن الإصرار على السيطرة على سيناء له ثمن باهظ. بدأ تبادل إطلاق النار والحوادث الحدودية وغارات الكوماندوز المتبادلة تكررت منذ حزيران ١٩٦٧. لكن في ربيع عام ١٩٦٩، أي قبل عام من عملية «التحدي»، تفاقمت الحرب.

زاد عدد قصف نيران المدفعية من الجانب المصري لقناة السويس، مما تسبب في سقوط العديد من الضحايا بين الجنود في المواقع. لم يكن لدى الجيش الإسرائيلي أي رد حقيقي، فقد قُتل وجُرح جنود كلّ شهر على طول خط بارليف، وفي تموز عام ١٩٦٩ وحده، قُتل ٢٥ جندياً وأصيب ٩٣ آخرون. في ذلك الشهر، حوصر قائد سلاح العمليات عيزر فايتسمان في قصف عنيف خارج أحد المواقع، واضطر للاختباء في الرمال لفترة طويلة. عاد إلى تل أبيب بروح قتالية، واستدعى قائد سلاح الجو موطي هود، وأمره بالتخطيط لعملية هدفها القضاء على الخطوط الأمامية للمصريين. وهكذا، بدأ الجيش الإسرائيلي في الاستخدام المكثف لطائرات سلاح الجو كمدفعية طائرة. في الأشهر التالية، أسقط سلاح الجو آلاف أطنان القنابل ودمر ليس فقط خنادق وبطاريات المدفعية المصرية ولكن أيضاً نظام الدفاع الجوي.

في كانون الثاني ١٩٧٠، اتخذت الحكومة قراراً مصيرياً وأمرت الجيش ببدء قصف أهداف ليس فقط على طول الخط الأمامي ولكن أيضاً في العمق المصري. بعد شهرين، في آذار ١٩٧٠، ظهر لواء الدفاع الجوي التابع للجيش الأحمر في الإسكندرية، مزوداً بعشرات بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات. في عملية بطيئة ولكن منهجية، تمكن السوفييت من نشر نظام الصواريخ. أولاً حول القاهرة ومنطقة الدلتا. ثم تمكنوا من دحرجة البطاريات الصاروخية حتى خط القناة. خسر سلاح الجو الإسرائيلي حرية التحرك. لكن وجود البطاريات السوفييتية كان له ثمن أقسى: وفر موقع الصواريخ على طول القناة مظلة جوية حتى عمق ١٠ كيلومترات لأية قوة مصرية تحاول عبور القناة. هكذا نشأت الظروف التي مكّنت الجيش المصري، بعد ثلاثة أعوام لاحقاً، من البدء بحرب الغفران (حرب أكتوبر ١٩٧٣) بعملية عبور. إن بذور مأساة أكتوبر ١٩٧٣ زُرعت في وقت مبكر من آب ١٩٧٠، وهو الشهر الذي انتهت فيه حرب الاستنزاف.

انتهت حرب الاستنزاف بهزيمة لإسرائيل

على الرغم من سلسلة من العمليات الناجحة، انتهت حرب الاستنزاف بهزيمة للجيش الإسرائيلي، بينما تمكن المصريون والسوفييت من تحقيق أهدافهم، وأدى الفشل إلى البحث عن متهمين. فور اكتشاف وجود القوات السوفييتية في مصر، اندلع جدل بين المخابرات الإسرائيلية والمخابرات الأميركية. ادعى الأميركيون أن عمليات القصف في العمق المصري التي وافقت عليها حكومة غولدا مئير كانت خطأ وأدت إلى تعميق التدخل السوفييتي في المنطقة. بينما ادعى الإسرائيليون أن الاتصالات بين مصر والاتحاد السوفييتي بدأت قبل فترة أطول من وقوع عمليات القصف في العمق المصري، ولم تكن هناك أية علاقة بين هذه العمليات وبين وصول بعثة القوة السوفييتية، واستمر هذا النقاش في حرب روايات بين المؤرخين الإسرائيليين ورجال الدولة المصريين مثل وزير الخارجية محمود رياض ورئيس أركان القوات المسلحة المصرية محمد فوزي.

ادعى المصريون أن عمليات القصف في العمق أجبرتهم على طلب المساعدة من الاتحاد السوفييتي، فأجاب الإسرائيليون أن المصادر السوفييتية تثبت العكس.

منذ البداية، لم تكن عمليات القصف في العمق ممكنة إلا بوصول طائرة مقاتلة أميركية الصنع من طراز فانتوم في أواخر عام ١٩٦٩. وكان بإمكانها حمل قنابل ثقيلة لمسافات بعيدة وكذلك التعامل مع طائرات الميغ المصرية. وقد تم بالفعل اختبار الطائرة بنجاح من قبل الأميركيين في فيتنام وكانت القوات الجوية متأكدة من أن لديها بطاقة رابحة في يدها يمكنها كسر العزيمة المصرية وإخضاع عبد الناصر.

وافق الأميركيون على بيع الفانتوم لإسرائيل. لكن كان هذا الاتفاق مصحوباً كما يبدو بتوقعات من إسرائيل بأن تستخدمها أيضاً: إسحاق رابين، السفير الأميركي في ذلك الوقت، فهم بأن الأميركيين يريدون من إسرائيل أن تفعّل الفانتوم ضد مصر. من مقر إقامته في واشنطن، كتب سلسلة من البرقيات التي شجعت الحكومة على زيادة استخدام سلاح الجو. ومع ذلك، فإن وضع القوات السوفييتية في مصر دفع القيادة الإسرائيلية إلى إعادة النظر في هذه القضية. هل كان يجدر بإسرائيل أن تقصف الوحدات السوفييتية لتجد نفسها في مواجهة مع واحدة من القوتيين العظميين الأكبر في العالم؟ هنا أيضاً تدخلت الادارة الأميركية للشدّ على أيدي حكومة غولدا مئير.

التصادم في سيناء وفر فرصة لاختبار المعدات الأميركية ضد الأسلحة السوفييتية

في ١٨ آذار ١٩٧٠، عقد رابين اجتماع عمل روتيني مع هنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي للرئيس ريتشارد نيكسون. في ذلك اليوم، بدأت ترد التقارير الأولى عن وصول القوة السوفييتية إلى مصر. في نهاية المحادثة، وقع شيء غير عادي. اقترح كيسنجر على رابين الذهاب معا لمقابلة الرئيس. قلما كان نيكسون يلتقي بسفراء دول أخرى. وخلال اللقاء سأل نيكسون رابين لماذا لا تدمر إسرائيل بطاريات الصواريخ التي حملتها القوة السوفييتية. وفسر رابين ذلك على أنه إشارة واضحة لإسرائيل لمواصلة عمليات التفجير في العمق المصري.

مما لا شك فيه أن نيكسون وكيسنجر شجعا إسرائيل على تسديد الضربات لمصر التي كانت حليفة للاتحاد السوفييتي، لكن كانت للإدارة الأميركية اعتبارات أخرى أيضا. كانت حرب الاستنزاف في نظر إسرائيل، جزءاً من الصراع العربي الإسرائيلي. ومع ذلك، من زاوية النظر الأميركية، فإن التصادم في صحراء سيناء وفر أيضاً فرصة لاختبار قوة المعدات الأميركية ضد الأسلحة السوفييتية. لقد رأى الأميركيون أمام أعينهم أيضاً حرب فيتنام. في الواقع، وقعت الحربان بشكل متماثل: استخدم الطيارون الأميركيون والإسرائيليون نفس طائرات الفانتوم للتغلب على أنظمة الدفاع السوفييتية نفسها التي تم نشرها في سيناء وفيتنام. كان يمكن تعلم الدروس مما كان يحدث في أحد المواقع وتطبيقه على الآخر. في ربيع عام ١٩٧٠، كان لدى الأميركيين فرصة ذهبية. تمت إضافة سلاح جديد، سام ٣، إلى منطقة المعركة، مما يجعل حل لغز نظام الدفاع السوفييتي أصعب. كان هذا صاروخاً أصغر وأكثر مرونة من أخيه الأكبر سام ٢، الذي كان صاروخا بطيئا وثقيلا. أيقن سلاح الجو الإسرائيلي بأنه لا يستطيع التغلب على بطاريات الصواريخ السوفييتية. أبلغ الجيش الإسرائيلي البنتاغون عن مصاعبه في التعاطي مع سام ٣، لكن رد الفعل الأولي كان عدم الثقة: لم ينشر الاتحاد السوفييتي أبداً بطاريات سام ٣ خارج حدوده، ولا حتى في أوروبا الشرقية.

عندما اقتنع الأميركيون بأن الجيش الإسرائيلي كان على حق، انقضوا على الفرصة. طور البنتاغون نظام حرب إلكترونية قادر على شل عمل سام ٢، لكنهم لم يعرفوا ما إذا كان بإمكانهم التعاطي مع بطاريات سام ٣ أيضاً. كان يتوجب على البنتاغون الإجابة على ذلك قبل أن ينشر السوفييت هذه البطاريات في فيتنام الشمالية ليصبح من الصعب عليهم ضرب العدو الشيوعي. كانت هناك طريقة واحدة فقط للتأكد من ذلك: استخدام النظام الأميركي المصمم للعمل ضد سام ٢ وتشغيله ضد بطاريات سام ٣. في تموز ١٩٧٠، أرسل الأميركيون ضباطاً كباراً وفريقاً من الفنيين إلى جانب المعدات اللازمة لتعليم الإسرائيليين كيفية استخدام النظام. وكانت نتيجة هذه الجهود «عملية التحدي»، التي قُتل خلالها شموئيل حيتس. الآن باتت لدى الأميركيين إجابة على السؤال الذي أزعجهم. لقد عرفوا أنه يتعين عليهم تطوير طريقة مختلفة للحرب.

من جهة ثانية، خلال الساعات الثلاث الأولى من حرب حزيران ١٩٦٧، قصف سلاح الجو الإسرائيلي مطارات سيناء والمصرية وشل نشاط سلاح الجو المصري ما شكل أحد الأسباب الرئيسية للانتصار الإسرائيلي في الحرب. وكان حل هذه المشكلة شرطا أساسيا لأي محاولة مصرية لبدء حرب أخرى واستعادة سيناء. ومع ذلك، لم تستطع مصر القيام بذلك بمفردها. مدركاً حجم المشكلة، اتصل عبد الناصر بالاتحاد السوفييتي في حزيران ١٩٦٧، واقترح أن يتحمل الاتحاد السوفييتي مسؤولية نظام الدفاع الجوي المصري. لكن الاتحاد السوفييتي تخوّف من الدخول في صراع قوى عظمى في المنطقة.

السلوك الإسرائيلي كان جزءاً من سياسة شاملة ولأنه تم نسيان حرب الاستنزاف لم يتم تعلم دروسها!

بعد أسبوعين من بدء التفجيرات في العمق المصري، في ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٠، وصل عبد الناصر إلى موسكو لحضور سلسلة من الاجتماعات، اعتبرها المشاركون الأكثر أهمية منذ نهاية حرب حزيران ١٩٦٧. طالب الرئيس المصري بلقاء بريجنيف بمجرد هبوطه. منذ تموز ١٩٦٧، كان الاتحاد السوفييتي يبذل قصارى جهده لمساعدة مصر، قال عبد الناصر للزعيم السوفييتي. لكن وصول طائرات الفانتوم إلى الشرق الأوسط في أواخر عام ١٩٦٩ قد غير الصورة من النقيض الى النقيض. فمصر ليس لديها أي رد عسكري على هذه الطائرات.

بعد مشاورات مطولة مع القادة السوفييت، أجاب بريجنيف بأن الاتحاد السوفييتي مستعد لتزويد مصر بصواريخ سام ٣ التي يمكن أن تعالج المشكلة التي نشأت، وتدريب الضباط المصريين على تشغيلها. وأجاب عبد الناصر أنه علما بكون فترة التدريب ستستمر ستة أشهر، فلن يكون هذا حلاً شافياً. فسأله بريجنيف، لماذا لا يتم الآن توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، الى أن تكون القوات المصرية جاهزة؟ أجابه عبد الناصر: من المستحيل تبريد وتسخين الجبهة فجأة. ستكون ضربة قوية لمعنويات الجيش والأمة. إذن ماذا تقترح؟ استوضح بريجنيف. فطلب عبد الناصر الاتحاد السوفييتي بإرسال بطاريات سام ٣ مع الفريق الروسي لتولي مسؤولية الدفاع عن الجبهة المصرية.

رد بريجنيف الكرة لعبد الناصر: هل تقترح بأن تشارك القوات السوفييتية في القتال؟ ليس القتال، أصرّ عبد الناصر، بل أن تشارك القوات السوفييتية فقط بحماية المدن المصرية. هنا قام المارشال أندريه غريتشكو، وزير الدفاع، بإيماءة صغيرة في اتجاه بريجنيف. ورد بريجنيف مضيفاً: هل تفهم أن إرسال قواتنا سيتطلب أيضاً وصول الطائرات مع طيارينا لحمايتهم؟ فأوضح عبد الناصر أنه ليس لديه مشكلة في ذلك أيضاً.

أليكسي كوسيغين كان رئيس الوزراء وزعيم الجناح الحمائمي في الكرملين، وقد رد بتحفظ: «هذا لا يعني سوى تصعيد الصراع. وسيؤدي إلى صدام بيننا وبين الولايات المتحدة». وافق بريجنيف معه، وردا على ذلك طالب عبد الناصر بمعرفة لماذا لا تخاف الولايات المتحدة من مساعدة إسرائيل بينما يتردد الاتحاد السوفييتي في مساعدة مصر! عندما لم يستجب أحد، التقط عبد الناصر صندوق سجائر ملقى على الطاولة. فهو لم يدخن منذ عدة أشهر بنصيحة أطبائه. وضع سيجارة في فمه وأشعلها: إذا لم تلبّ طلبي، هدد القيادة السوفييتية، فسأستقيل وأوصي بالرئاسة لنائبي، زكريا محيي الدين، وهو مؤيد لأميركا وسوف يلتزم بكل مطالب واشنطن. هنا كانت القيادة السوفييتية محرجة وعرض بريجنيف وقف المناقشات للتفكير في القضية.

كانت قضية التدخل العسكري في الشرق الأوسط مثيرة للجدل بين مختلف الأجنحة في الكرملين منذ حرب حزيران ١٩٦٧. لم تعتقد كل القيادة أن الهدف يبرر مواجهة مع الولايات المتحدة، فخلال حرب حزيران ١٩٦٧، كان كوسيغين يصرخ على زملائه: «وماذا لو أرسلوا قنابل ضدنا؟ هل كان الأمر يستحق ذلك؟» طوال عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨، ناقش السفير السوفييتي في القاهرة، سيرجي فينوغرادوف، وأحد كبار مستشاريه العسكريين، إيفغيني ملاشينكو، هذه المسألة. أراد فينوغرادوف أن يرسل الاتحاد السوفييتي وحدات عسكرية إلى مصر، بينما عارضها ملاشينكو. أشار ملاشينكو أيضاً باستنكار لزعماء سوفييت زاروا مصر وكانوا متحمسين لفكرة التدخل العسكري. من وجهة نظر ملاشينكو، كانت هذه التوجهات مدفوعة بطموحات الإمبريالية. اندلع جدل مماثل في المكتب السياسي في كانون الثاني ١٩٧٠ بين الصقور والحمائم. أيد غريتشكو طلب عبد الناصر، ولقي دعم بريجنيف، وهو ما رجّح الكفة لجهة الاستجابة لطلب مصر.

عندما التقى القادة السوفييت مع عبد الناصر بمجرد انتهاء جلسة المكتب السياسي، أخبر بريجنيف أعضاء الوفد المصري أنه، وللمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، سيتمركز الجنود السوفييت «في دولة صديقة». وافق المكتب السياسي على إرسال ٢٣ صاروخاً من صواريخ سام ٣ مع طاقمهم و ٨٥ طائرة ميغ أيضاً مع طاقم الطيارين السوفييت. استجابة لطلب عبد الناصر، ارتفع عدد الجنود في قوة المشاة من ١٠٠٠ إلى عشرة آلاف وتم تحديد الموعد المحدد لوصولهم في الفترة من تشرين الأول حتى آذار.

أدى استخدام سلاح الجو كمدفعية طائرة إلى إنجاز تكتيكي وهزيمة استراتيجية. أراد الجيش الإسرائيلي إخضاع مصر، لكنه دخل إلى ساحة الاتحاد السوفييتي، والذي تدخل بل هزم القوات الجوية الإسرائيلية. في البداية شجعت الولايات المتحدة إسرائيل على توجيه الضربات بشدة ضد مصر والاتحاد السوفييتي، ولكن بعد ذلك غيرت توجهها بما يخدم مصالحها، مما أجبر إسرائيل على قبول اتفاق وقف إطلاق النار. هل لم يكن هناك بالتأكيد خيار آخر؟ لماذا لم يرد الجيش الإسرائيلي على إطلاق الجيش المصري نيران مدافعه بالمدفعية المقابلة؟ أليس استخدام سلاح الجو تصعيداً لم يكن يريده أحد في الحكومة الإسرائيلية؟ من الواضح أن استخدام نيران المدافع فقط كان من شأنه أن يركز القتال على خط وقف إطلاق النار ولا يشكل أي تهديد للوجود العسكري السوفييتي الذي كان على بعد مئات الأميال.

ولكن في ذلك الوقت، لم يكن لدى الجيش الإسرائيلي سوى حفنة من بطاريات المدافع وليس صدفة. كان حجم الأراضي التي كانت ستحتلها اسرائيل في الحملة المقبلة هو نفس المدى الذي شهدته حرب الأيام الستة. على الرغم من أن الحدود التي نشأت بعد حرب ١٩٦٧ كانت تعتبر خطوط دفاع مثالية، إلا أن جنرالات هيئة الأركان العامة واصلوا التلهّي بآمال تحقيق المزيد من الفتوحات. كان حجم الأراضي التي كان سيتم احتلالها في الحملة المقبلة بنفس حجم ما جرى احتلاله في حرب حزيران ١٩٦٧. لقد تحدثت الخطط السرية، من بين أشياء أخرى، عن السيطرة على الضفة الشرقية لقناة السويس ومن هناك الاتجاه جنوباً لاحتلال خليج السويس حتى مضيق باب المندب؛ السيطرة على منطقة كبيرة غرب قناة السويس على الحدود مع القاهرة؛ احتلال جبل الشيخ السوري والبقاع في لبنان في الشمال. لتحقيق هذه الأهداف، احتاج الجيش الإسرائيلي إلى قوة قتالية هجومية ومتحركة مسلحة بالدبابات والطائرات، على الأقل كانت تلك تجربة حرب حزيران ١٩٦٧. لم يترك الجيش الإسرائيلي سوى القليل من الموارد لفيلق المدفعية وبالتالي اضطر إلى الارتجال واستخدام سلاح الجو كمدفعية طيران. علاوة على ذلك، فإن محاولة إخضاع مصر بسلسلة من التحركات الهجومية براً وجواً وبحراً ساعدت الجيش الإسرائيلي على تجربة الأسلحة الجديدة وإعداد القوات للهجوم الكبير الذي سيسمح للجيش بغزو المزيد من الأراضي.

ولكن في خاتمة المطاف، كانت هناك عناصر في هيئة الأركان العسكرية، بما في ذلك رئيس قسم المخابرات العسكرية أهرون ياريف، الذين كانوا يأملون في أن تؤدي عمليات القصف في العمق المصري الى سقوط عبد الناصر. اعتقدت واشنطن وموسكو أن هذا كان الغرض من القصف في العمق. كانت هناك بعض الجهات في الولايات المتحدة، مثل البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية، الذين اعتقدوا أنه سيكون من المفيد للغرب أن يغادر عبد الناصر الساحة، وشجعوا إسرائيل على السلوك في هذا الاتجاه. أي أن السلوك الإسرائيلي لم يكن بفعل خطأ بل جزء من سياسة شاملة.

ولأنه تم نسيان حرب الاستنزاف، لم يتم تعلم دروسها. لقد رأينا تعبيراً عن هذا منذ حوالي عام. خلال عام ٢٠١٨، هاجم الجيش الإسرائيلي أكثر من ٢٠٠ هدف في سورية، وفي هذه الحالة أيضاً، حرص الجيش على تجربة طائرة أميركية جديدة اشتراها للتو هي F-٣٥، والتي كان هذا أول تحليق عملياتي لها. الحكومة روت الجمهور أن كل هذه التحركات بالتنسيق مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، لذلك ليس هناك خوف من أن روسيا سترد. لكن في أيلول من ذاك العام، تم إسقاط طائرة استخبارات روسية على ما يبدو من قبل قوات الدفاع الجوي السورية، وقد حدث ذلك بينما قصفت الطائرات الإسرائيلية أهدافاً في سورية مرة أخرى. وقد استغلت وزارة الدفاع الروسية حادثة الطائرة لتوسيع سيطرة روسيا على المجال الجوي السوري وأرسلت ثلاث كتائب أخرى. وأحضرت منظومة الدفاع إس-٣٠٠ ذات القدرة على حرب السايبر والحرب الإلكترونية ضد الطائرات المهاجمة. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وفرت غطاء لإسرائيل أمس واليوم، ففي النهاية تركتها وحيدة تواجه نتائج أفعالها. هذه المرة كان الكليشيه صحيحا تماما: من لا يتعلم من التاريخ سيكرر أخطاءه التي ارتكبها.

ملف خاص: رؤى وأبحاث إسرائيلية جديدة حول القدس

دراسة إسرائيلية جديدة تبحث وتوصي كيف تجعل إسرائيل مدينة القدس «مركز الحكم»؟

تهويد القدس: جريمة متكاملة الاركان.

كيف تكون مدينة القدس «مركز الحكم» الإسرائيلي؟ ما هي مواصفات مثل هذا «المركز» ومقوماته؟ ما الذي ينقص مدينة القدس كي تكون «مركز الحكم» الإسرائيلي وما الذي يجب تغييره و/ أو إنجازه من أجل ذلك؟

هذه هي الأسئلة المركزية التي تسعى «وثيقة سياساتية» صدرت حديثاً كدراسة عن «معهد القدس لبحث السياسات» للإجابة عليها ضمن رؤية شاملة ترمي، في هدفها الأكبر، إلى «تعزيز مدينة العاصمة»، لأسباب عديدة ومختلفة من بينها: أن «مدينة الحكم» الناجحة تشكل تجسيداً لنظام ديمقراطي صحي ومتين؛ أن في «مدينة الحكم» درجة عالية من انتقال المعلومات والمعرفة والأفكار بين لاعبين مختلفين، مما يرفع من مستوى الإبداع والتجديد في تطوير السياسات؛ أن «مدينة الحكم» الناجحة تشكل مرساة للنشاط الاقتصادي والتجاري، بما يؤدي إلى تطوير الخدمات في محيطها بمستوى عال؛ أن «مدينة الحكم» الناجحة تشكل مركز جذب للسياحة المهنية، مثل المؤتمرات والمعارض التقنية التي تستقطب باحثين، عاملين في التقانة العالية (الهايتك) والخدمات وما شابه؛ أن «مدينة الحكم» الناجحة تشكل مصدر فخر واعتزاز للعاملين في القطاع الحكومي، للمدينة وأهلها وللدولة ومواطنيها عموماً.

تنضم هذه الوثيقة السياساتية، التي صدرت بعنوان «القدس كمركز للحكم ـ وثيقة سياساتية»، إلى جملة من الدراسات التي أعدها «معهد القدس لبحث السياسات» في موضوعة «مدينة الحكم» خلال السنوات الأخيرة، لوضعها أمام صناع القرار بغية اطلاعهم على الامتيازات الاقتصادية والأخرى الكامنة في جعل القدس «مدينة حكم ناجحة».

ويوضح «معهد القدس لبحث السياسات» أن وثيقته هذه، التي تبحث في كيفية تطوير القدس كمدينة حكم وجعها «مركز حكم ناجحاً»، مقدمة إلى وزارة القدس والتراث وإلى سلطة تطوير القدس، كجزء من سلسلة دراسات أجريت وستجرى حول الموضوع في إطار مشروع «هيوفيل» لتطوير المدينة اقتصادياً.

وتشكل الوثيقة الحالية ثمرة الدراسة المركزية في هذه السلسلة (التي تجري تحت عنوان «المدينة والحكم في صهيون»)، إضافة إلى دراستين أخريين كانت الأولى حول نقل الوحدات الحكومية المختلفة إلى مدينة القدس، والتي تركزت حول الفائدة الاقتصادية التي ستجنيها مدينة القدس من نقل ٩١ وحدة حكومية من منطقة تل أبيب إليها، تنفيذا لقرار حكومي صدر منذ ما يزيد عن عقد من الزمن لكنه لم يطبق بعد. وتقدر هذه الفائدة الاقتصادية المباشرة بنحو ٣٨٢ر١ مليون شيكل في السنة، علاوة على زيادة نحو ٩٥٤٠ عاملاً.

تركز الوثيقة على ضرورة تعزيز ما تسميه «منظومة الصدى الحوكمي» في مدينة القدس باعتبار ذلك مفتاحاً لتحويل المدينة إلى «مدينة حكم ناجحة ومزدهرة»؛ وتنطلق من تعريف «مدينة الحكم الناجحة» و«منظومة الصدى الحوكمي»، ثم تصيغ أربعة شروط أساسية لوجود «مدينة حكم ناجحة»، يليها عرض للوضع القائم في مدينة القدس حالياً، والتي تعاني من مواطن ضعف عديدة في أدائها كمدينة حكم، ثم تخلص في النهاية إلى طرح بعض التوصيات للعمل في ثلاثة مجالات أساسية: المنالية، التجارة وتطوير «منظومة الصدى الحوكمي».

مدينة الحكم و«منظومة الصدى الحوكمي»

تضع الدراسة تعريفاً لـ«مدينة الحكم» يعتبرها مدينة العاصمة التي تقوم فيها مؤسسات الحكم المركزية في الدولة: الوزارات الحكومية المختلفة، البرلمان، المحكمة العليا ومؤسسات سلطوية أخرى. غير أن هذا كله ليس كافياً لجعلها «مدينة حكم ناجحة». ذلك أن هذه الأخيرة هي التي تتوفر فيها شبكة من الروابط والعلاقات التبادلية بين اللاعبين الذين يشكلون ما يُعرف في الأبحاث بـ« شبكات السياسة» التي تتيح إمكانيات التعلم المتبادل وبلورة رد تجديديّ على التحديات العامة.

بكلمات أخرى، «مدينة الحكم الناجحة» هي المدينة التي يشكل الحكم فيها جزءاً مركزياً من النسيج المديني وتحيط به منظومة متكاملة من العناصر التي تعمل حول القطاع الحكومي وتقيم معه علاقات تبادلية متشعبة وغنية. وتشمل هذه العناصر: معاهد الأبحاث، مجموعات الضغط السياسي، شركات الاستشارة الاستراتيجية، المؤسسات الأكاديمية، منظمات المجتمع المدني وجمعيات القطاع الثالث، مكاتب الدعاية والعلاقات العامة، المنظمات الدولية، السفارات، القنصليات والممثليات الدبلوماسية، وسائل الإعلام الرائدة والشركات الخاصة التي تزود الحكومة بخدمات مختلفة. هذه العناصر مجتمعة هي التي تضعها الدراسة تحت مسمى «منظومة الصدى الحوكمي»، مع التنويه بأنه تجري بين مركّبات وعناصر «منظومة الصدى الحوكمي» سلسلة من التفاعلات المتبادلة، في مركزها التعاون المشترك في قضايا التفكير، تطوير المعرفة وتطوير الأدوات العصرية لتحسين أداء هذه المركّبات والعلاقة بينها.

النموذجان البارزان اللذان تورد‌هما الدراسة عن «مدينة الحكم» الناجحة هما واشنطن وبرلين، اللتان كانتا «حتى وقت قريب، مثل القدس ـ بعيدتين عن تشكيل نموذج ناجح لمدينة حكم، إلا أنهما أصبحتا قصة نجاح عالمي خلال العقدين الأخيرين»، إذ أصبحت تتوفر فيهما اليوم الجوانب المركزية من مدينة الحكم الناجحة: وجود مقرات الحكومة في موقع مركزي وجذاب؛ سهولة الوصول إلى مجمع المقرات الحكومية؛ نشاط كل مركّبات «منظومة الصدى الحوكمي» في المدينة، نسبة مرتفعة من الشبان وذوي المكانة الاقتصادية ـ الاجتماعية المتينة من بين السكان.

بعض هذه المركّبات تتوفر في القدس أيضا، بينما تنقصها مركبات أخرى، إما كلياً أو جزئياً، من أبرزها، كما تشير الدراسة: السفارات الأجنبية، وسائل الإعلام، جماعات الضغط السياسي وشركات التشبيك والاستشارات الاستراتيجية، ناهيك عن أن «الوجود الحكومي في العاصمة غير متكامل».

الوضع في مدينة القدس اليوم ـ معطيات

يعمل في مدينة القدس اليوم العدد الأكبر من مجموع العاملين في القطاع العام (الحكومي) الإسرائيلي، غير أن نصفهم فقط يقيم في المدينة نفسها.

المكاتب الحكومية: المكاتب الحكومية المختلفة في المدينة موزعة على ثلاثة تجمعات رئيسية هي: ١. «كريات هليئوم» في حي «جفعات رام»، والتي تشمل الغالبية الساحقة من مكاتب الوزارات الحكومية والمؤسسات الرسمية مثل المحكمة العليا، الكنيست و«بنك إسرائيل» المركزي؛ ٢. مجمع المكاتب الحكومية في حي «الشيخ جراح»، والذي يشمل مقار أربع وزارات حكومية هي: وزارة البناء والإسكان، وزارة الأمن الداخلي، وزارة العلوم والفضاء ووزارة العدل (في شارع صلاح الدين)؛ ٣. المنطقة الصناعية في حي «جفعات شاؤول»، حيث مقار وحدات حكومية عديدة. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة ١٠ وحدات حكومية أخرى موزعة في مبان مختلفة في أنحاء المدينة، مثل وزارة الاتصالات في شارع يافا، وزارة التربية والتعليم في شارع «هنفيئيم» وغيرها.

ولكن، على الرغم من أن «قانون أساس: القدس» ينص على أن تكون مقرات الحكومة في مدينة القدس وعلى الرغم من العديد من القرارات الحكومية الرسمية التي كررت ضرورة تركيز المكاتب الحكومية المختلفة في هذه المدينة، إلا أنه ما تزال أكثر من ١٤٠ وحدة حكومية تعمل من خارج المدينة، غالبيتها في منطقة تل أبيب، ومن بينها: وزارة الدفاع، وزارة الزراعة ووزارة الشؤون الاستراتيجية.

في الثالث عشر من أيار ٢٠٠٧، اتخذت الحكومة قرارها رقم ١٦٦١ الداعي إلى نقل جميع هذه الوحدات إلى مدينة القدس حتى موعد أقصاه يوم ١٣ أيار ٢٠١٥. غير أنه من بين ١٣١ وحدة حكومية رسمية، تم إلزام ٩١ فقط بالانتقال، بينما تم إعفاء ٤٠ وحدة أخرى من واجب الانتقال إلى القدس.

وطبقاً لوثيقة صادرة عن «مركز الأبحاث والمعلومات» التابع للكنيست، فإن السبب المركزي لعدم انتقال غالبية الوحدات الحكومية الملزمة بالانتقال إلى القدس، حتى الآن، هو «انعدام التعاون، بل المعارضة، من جانب تلك الوحدات»!

وسائل الإعلام: الغالبية الساحقة من وسائل الإعلام المركزية لا تتخذ من مدينة القدس مقراً رئيسياً لها، ومن بينها جميع الصحف اليومية الرائدة، قنوات التلفزة التجارية وجزء كبير من «اتحاد البث العام». أما وسائل الإعلام التي تتخذ من القدس مقرا أساسيا لها فهي: صحيفة «مكور ريشون» (يمينية)، شركة الأخبار التابعة للقناة التلفزيونية ١٣ وجزء من «اتحاد البث العام».

وفي موازاة الغياب شبه التام لوسائل الإعلام المحلية عن مدينة القدس، يلاحظ حضور مكثف ودائم لممثلي العديد من وسائل الإعلام الأجنبية، من بينها: صحيفة «دير شبيغل»، صحيفة «نيويورك تايمز» وصحيفة «واشنطن بوست»، وكالة «رويترز» للأنباء، شبكة سي إن إن (CNN) وشبكة هيئة البث البريطانية (BBC) وشبكة بلومبرغ وغيرها، إضافة إلى صحيفتي «جيروزاليم بوست» و«تايمز أوف إزرايل» المحليتين اللتين تصدران باللغة الإنكليزية.

سفارات أجنبية: حتى إعداد هذه الدراسة، ثمة لسفارتين أجنبيتين اثنتين فقط مقران في مدينة القدس: سفارة الولايات المتحدة، التي جرى نقلها إلى القدس السنة الماضية ولا تزال غالبية مكاتبها في مدينة تل أبيب حتى الآن؛ وسفارة غواتيمالا التي جعلت مقرها في الحديقة التكنولوجية في المالحة. أما سفارة باراغواي فقد أعيد مقرها إلى تل أبيب بعد شهرين فقط من نقله إلى القدس في العام ٢٠١٨، وذلك في أعقاب انتقال السلطة في تلك الدولة. وإلى جانب ذلك، ثمة في القدس مقار عدد من القنصليات، إلا أن غالبيتها تعالج شؤون وعلاقات بلدانها حيال السلطة الفلسطينية، وليس حيال إسرائيل.

الاستشارة الاستراتيجية والتجارة الدولية: الغالبية الساحقة من هذه المجموعات والشركات تتخذ من مدينة تل أبيب مقرا رئيسيا لها.

معاهد الأبحاث: تمتاز القدس بحضور مكثف وبارز لمعاهد الأبحاث المختلفة فيها، المؤسسات الأكاديمية الرائدة ومنظمات المجتمع المدني. إلا أن العلاقة بينها وبين الحكومة غير وثيقة بما فيه الكفاية ويعتري تدفق المعلومات بينها نقص واضح. فإمكانية وصول معاهد الأبحاث إلى أروقة السلطة محدودة ولا تحظى منظمات المجتمع المدني بأي دعم أو إصغاء من جانب موظفي الحكومة. ومع ذلك، يبدو أن تحسناً ما قد طرأ على هذا الوضع في أعقاب حملة الاحتجاج الشعبية في العام ٢٠١١ والتي أدت إلى تشكيل «لجنة ترختنبرغ» لفحص واقع غلاء المعيشة في إسرائيل وإلى نشوء عشرات المنظمات الناشطة من أجل التغيير الاجتماعي ومن أجل التأثير على السياسات الحكومية.

منظمات دولية: لا تشكل مدينة القدس مركزاً للمنظمات الدولية، مثل باريس أو واشنطن، إلا أن ثمة فيها مجموعة من المنظمات الدولية التي تستطيع، بعمل صحيح، أن تكون شريكة في «منظومة الصدى الحوكمي». وتضم هذه المنظمات، بشكل أساسي، منظمات يهودية مثل «جوينت» والوكالة اليهودية، إضافة إلى منظمات مسيحية، مثل السفارة المسيحية، حراسة الأرض المقدسة والمحفل الفرنسيسكاني وممثليات التيارات المسيحية الأخرى في المدينة.

السكان: تبين معطيات المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل للعام ٢٠١٧ أن في القدس العدد الأكبر من العاملين في القطاع العام (الحكومي) في إسرائيل: ٧ر٣١ ألف عامل يعملون في قطاعات الإدارة العامة، الإدارة المحلية، الأمن والتأمين القومي، من أصل ٢ر٣٨٢ ألف عامل في الدولة كلها. في المجمل، يعمل في القدس ٣ر٨٪ من مستخدمي القطاع الحكومي في إسرائيل، مقابل ٦ر٧٪ في تل أبيب (٢ر٢٩ ألف). أما نسبة مستخدمي القطاع العام في القدس من مجمل العاملين في المدينة عموماً فتبلغ ٢ر٩٪ (من أصل ١ر٣٤٣ ألف)، مقابل ٧٪ في تل أبيب (٢ر٢٩ ألف من أصل ٢ر٤٢٠ ألف). ومع ذلك، لا يقيم في مدينة القدس سوى ١ر٥٢٪ فقط من عاملي القطاع العام في المدينة، والذين يبلغ عددهم الإجمالي ٧ر٣١ ألف عامل. ٨ر٢٦٪ من العاملين في القطاع العام في مدينة القدس يقيمون في «حاضرة القدس» الكبرى، ١ر٢١٪ يقيمون خارج هذه الحاضرة ومعظم هؤلاء يقيمون في منطقة «غوش دان» (وسط إسرائيل).

على ضوء النتائج التي بينتها الدراسة، وضع طاقم البحث جملة من التوصيات ضمنوها «وثيقة السياسات» المقدمة إلى الجهات المسؤولة، البلدية والحكومية، من أجل تحويل مدينة القدس إلى «مدينة حكم ناجحة». وقد توزعت هذه التوصيات على ثلاثة عناوين رئيسية: المنالية وسهولة الوصول؛ التجارة والمدينية؛ منظومة الصدى الحوكمي.

العنوانان الأولان يشملان مركّبات فيزيية ـ تخطيطية، بينما يشدد العنوان الثالث على تعزيز العلاقات ما بين العناصر المختلفة في إطار «منظومة الصدى الحوكمي».

غالبية التوصيات في هذه الوثيقة تمثل «وسائل رقيقة» يمكن تطبيقها وتحقيقها في المدى الفوري، وهي غير منوطة بتنفيذ خطط البناء الخاصة بهذا الموضوع. وفي المحصلة، تؤكد الدراسة على أن «تنفيذ التوصيات، كلها أو بعضها، سيشكل دفعة قوية لمساعي تطوير القدس كمدينة حكم مركزية في إسرائيل»، لكنها تنوه في المقابل إلى أن «تحقيق التغيير الجوهري في وضع المدينة عامة، وفي هذا الموضوع خصوصا، يتطلب خطة استراتيجية شاملة، بالتعاون المباشر والحثيث ما بين البلدية والحكومة، في رصد الميزانيات أو القوى البشرية اللازمة».

تجدر الإشارة إلى أن «معهد القدس لبحث السياسات» تأسس في العام ١٩٧٨ وهو معهد خاص ومؤثر يدير الأبحاث والتفكير ويستنتج نظرية اجتماعية واقتصادية ومكانية مستدامة من القدس.

وبحسب المعهد يتصل به صانعو القرارات لتعزيز وتحديد قضايا السياسة العامة، في إسرائيل بشكل عام وفي القدس بشكل خاص. وتساعد أبحاث وأنشطة المعهد المؤسسات والهيئات المختلفة في تصميم وتنفيذ سياسات فعالة تتعلق بالمدينة.

ومنذ نحو عامين تأسس معهد أبحاث آخر حول القدس (طالع عنه في مكان آخر من هذه الصفحة).

«معهد القدس للدراسات الاستراتيجية»:

«تطوير متروبولين القدس تحت السيطرة الإسرائيلية مهمة قومية وجودية»!

في أواخر عام ٢٠١٧ تم تأسيس معهد أبحاث جديد في القدس هو «معهد القدس للدراسات الاستراتيجية» يعرّف نفسه بأنه «يتطلع إلى غاية إفادة إسرائيل من طريق تعزيز الخطاب السياسي والأمني المُحافظ فيها، عبر الأبحاث والمؤتمرات والتواصل مع أوساط حكومية وعسكرية وأكاديمية وإعلامية وجماهيرية».

وتشكل «القدس الكبرى الموحّدة» والسيادة الإسرائيلية عليها أحد الأعصاب المركزية في منطلقات هذا المعهد الفكرية وفي برامج عمله البحثية. ولذا فإنه فور بدء نشاطه أفرد المعهد لهذا الموضوع مجموعة من الدراسات والمداخلات نشرها على موقعه على الشبكة، وهي كفيلة بأن تقدّم صورة شاملة عن الدوافع الحقيقية لإنشائه، وعن رسالته الفكرية وتوجهاته ومراميه السياسية.

وتشير دراسة حول القدس مثلاً إلى أن «هناك آراء وأفكاراً (في إسرائيل) تدعو إلى تقسيم القدس وإدخال عناصر عربية إلى حيّز القدس الكبرى، وهي عناصر ستفتك بالسيادة الإسرائيلية»، وتؤكد أن هذه الأفكار والآراء ليس أنها تمسّ بمكانة القدس كعاصمة لإسرائيل فقط، إنما أيضاً تُعرّض مستقبل الدولة اليهودية كلها إلى الخطر. فالقدس الكبرى هي نقطة أرخميدس للسيطرة وللمحافظة على الشروط الأمنية الضرورية في فلسطين إلى الغرب من نهر الأردن.

بعد هذا ينتقل كاتبا الدراسة إلى تحليل مكانة «متروبولين القدس» بوصفه «العمق الاستراتيجي الحيوي للتجمع اليهودي في السهل الساحلي»، ثم لكون القدس «مفتاحاً للحدود الأمنية الآمنة في الشرق»، ثم أهمية السيطرة الإسرائيلية على «القدس الكبرى الموحدة» ودورها المركزي في سياق «محاربة الإرهاب الفلسطيني» وكمصدر رئيسي للمعلومات الاستخباراتية، ثم يعدّدان ما يسميانه «أفضليات سياسية للسيطرة (الإسرائيلية) على القدس الكبرى الموحدة»، ليخلصا في نهاية المطاف إلى الجزم بأن «المصلحة الإسرائيلية تُحتّم السيطرة التامة على القدس الكبرى ومحيطها»، نظراً لما للقدس من مكانة استراتيجية تجعل «الصراع عليها يحمل في طياته إسقاطات بعيدة المدى على أمن إسرائيل ومكانتها في المنطقة وفي العالم، على حدّ سواء». وبناء على هذا فإن «تطوير متروبولين القدس تحت السيطرة الإسرائيلية يشكل مهمة قومية وجودية، ذلك بأن حسم الصراع سيتم في داخل القدس نفسها وفي الغلاف المحيط ـ في صحراء يهودا من الشرق، في غوش عتصيون من الجنوب وفي منطقة بنيامين من الشمال».

عند هذا الحدّ يعيد الكاتبان إلى الأذهان أن «أهمية القدس الكبرى لضمان السيطرة على تلك المنطقة وقفت في صلب خطة ألون (يغئال ألون) التي بقي رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إسحاق رابين ملتزماً بها حتى اليوم الأخير من حياته». كما يعيدان إلى الأذهان ما قاله رئيس الحكومة الأول ديفيد بن غوريون في عام ١٩٦٨ أنه «من دون استيطان يهودي كثيف ومتزايد في ضواحي القدس، في الشرق والشمال والجنوب، لن يحل السلام على مدينة داود (القدس)»!.

والملفت، من جهة أولى، أن المجموعة التأسيسية لهذا المعهد تضم مجموعة من الباحثين المؤسسين والمسؤولين البارزين في «مركز بيغن ـ السادات للدراسات الاستراتيجية»، في مقدمهم البروفسور إفرايم عنبار، رئيس المعهد الجديد، الذي أشغل في السابق منصب المدير العام المؤسس لـ«مركز بيغن ـ السادات» لأكثر من ثلاثة وعشرين عاماً (كان خلالها أيضاً محاضراً في كلية العلوم السياسية في جامعة بار إيلان)، ودافيد فاينبرغ، نائب رئيس المعهد الجديد، الذي أشغل في السابق منصب «مدير العلاقات العامة» في «مركز بيغن ـ السادات» (وعمل أيضا ناطقا رسميا بلسان جامعة بار إيلان، وناطقا رسميا بلسان «مؤتمر هيرتسليا للأمن القومي»، ومستشاراً لنائب رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، نتان شيرانسكي، ومؤسس «المنتدى العالمي ضد معاداة السامية» في ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية).

والملفت، من جهة ثانية، أن بين طاقم الباحثين المركزيين في المعهد الجديد ثلاثة مسؤولين سابقين في «مجلس الأمن القومي» الإسرائيلي، هم: اللواء (احتياط) يعقوب عميدرور، الذي ترأس «مجلس الأمن القومي» (بين الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٣)، كما عمل مستشارا للأمن القومي لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وهو معروف بمواقفه اليمينية المحافظة وأبرزها معارضته العلنية لاتفاقيات أوسلو (١٩٩٣) إبان إشغاله منصب «رئيس وحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية» في الجيش الإسرائيلي، ثم معارضته خطة الانفصال عن قطاع غزة (٢٠٠٥)، حتى إشغاله وظيفة «المحلل العسكري» في صحيفة «يسرائيل هيوم» اليمينية المقربة جدا من نتنياهو؛ العقيد (احتياط) د. عيران ليرمان، نائب رئيس المعهد الجديد، الذي أشغل في السابق منصب نائب رئيس «مجلس الأمن القومي» للسياسات والشؤون الدولية؛ ود. دافيد كورن، المحاضر في قسم الدراسات الشرق أوسطية في جامعة بار إيلان و«مستشار رئيس بلدية القدس لشؤون العرب والقدس الشرقية»، والذي كان أشغل في السابق منصب «رئيس شعبة الشرق الأوسط» في «مجلس الأمن القومي».

من جهتها، اعتبرت صحيفة «مكور ريشون» اليمينية الدينية أن «معهد القدس للدراسات الاستراتيجية» يأتي ليكون «الرد اليميني المحافظ على معهد دراسات الأمن القومي»! وأشارت (يوم ٢٠١٧/١٠/٢٠) إلى حقيقة أن الأحرف الأولى من اسم المعهد الجديد باللغة الإنكليزية (JISS) قريبة/ مشابهة للأحرف الأولى من اسم «المعهد القديم» (معهد دراسات الأمن القومي) باللغة الإنجليزية (INSS) وإلى أن «رؤساء المعهد الجديد لا يخفون سعيهم لطرح توجهات مختلفة عن تلك التي يطرحها المعهد التل أبيبي» («معهد دراسات الأمن القومي» يعمل كمعهد خارجي مستقل، لكنه تابع لجامعة تل أبيب ويحتل مقرّه إحدى بناياتها، وهو يعمل بالتعاون مع ديوان رئاسة الحكومة).

وفي حديث مع رئيس المعهد الجديد، البروفسور إفرايم عنبار، قال للصحيفة إياها إن «اختيار المعهد أن يكون مقره في مدينة القدس وأن يخصص حفل افتتاحه الرسمي لموضوع وحدة القدس ليس صدفة وليس عبثيا»، موضحاً أن «الصراع على مستقبل القدس يدور بأقصى حدته هذه الأيام، كما أثبتت أحداث صيف ٢٠١٧ في «جبل الهيكل» (الحرم القدسي الشريف)». ويضيف عنبار أن المعهد الجديد برئاسته «سيبذل كل طاقته لطرح المسوغات الضرورية ـ نحو الداخل ونحو الخارج، على حد سواء ـ لفهم مدى أهمية السيادة الإسرائيلية وسيطرتها المحكمة على القدس الموحدة، ثم تقصّي السبل التي من شأنها ضمان، تعزيز وتحصين المكانة الإسرائيلية في القدس الموحدة، كمصلحة قومية عليا وحيوية».

وفي مقال مطوّل نشره في صحيفة «جيرزاليم بوست»، الإسرائيلية اليمينية الناطقة بالإنكليزية (يوم ٢٠١٧/١٠/٢٧)، للتعريف بالمعهد الجديد والترويج له، اعتبر نائب رئيس المعهد، ديفيد فاينبرغ، أن تأسيس هذا المعهد الجديد يندرج في إطار «المعركة الفكرية على الخطاب الأمني»، وفي صلبها «تعزيز الخطاب الاستراتيجي الإسرائيلي بمفاهيم دفاعية، مثل الحرب الاستباقية والحدود الآمنة».

تقارير خاصة

السيرورة السياسية ـ الحزبية التي ستفضي إلى تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة

من المتوقع أن يُسمي رئيس الدولة الإسرائيلية، رؤوفين ريفلين، عضو الكنيست الذي ستلقى عليه مهمة تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة (الحكومة رقم ٣٥)، طبقا للنتائج التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية الأخيرة في إسرائيل وعدد المقاعد الذي فازت به كل واحدة من القوائم الانتخابية التي نجحت في عبور «نسبة الحسم».

وسيعلن ريفلين قراره هذا بعد أن ينهي سلسلة المشاورات التي يجريها مع ممثلي جميع الكتل البرلمانية الجديدة التي فازت بتمثيل في الكنيست الـ ٢٢، في الانتخابات التي جرت يوم ١٧ أيلول الحالي.

وبموجب «قانون أساس: الحكومة»، يمنح رئيس الدولة عضوَ الكنيست المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة (وهو صاحب الحظوظ الأوفر في تشكيل الحكومة غالبا) مهلة مدتها ٢٨ يوما لإنجاز المهمة، قابلة للتمديد بـ ١٤ يوما إضافية، إذا لم يفلح في نهايتها بتشكيل حكومة جديدة يمكن لرئيس الدولة أن يلقي المهمة على عضو كنيست آخر تتاح له المهلة الزمنية ذاتها من غير تمديد، فإن نجح كان به وإلا فيصار إلى إعادة الانتخابات من جديد.

هنا عرض للتذكير بالسيرورة السياسية ـ الحزبية التي ستفضي إلى تشكيل وعرض الحكومة الجديدة في إسرائيل.

التكليف بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة

تعتمد إسرائيل نظام الديمقراطية البرلمانية الذي لا ينتخب فيه المواطنون رئيس حكومتهم في انتخابات مباشرة (اعتمدت إسرائيل هذا النظام لفترة قصيرة جدا بين الأعوام ١٩٩٦ و٢٠٠١ حيث جرى خلالها اعتماد قانون الانتخاب المباشر لمنصب رئيس الحكومة)، بل تتحدد هويته (رئيس الحكومة) وفق موازين القوى الحزبية في الكنيست. ونظرا لأن أيا من الأحزاب لم يفز، لوحده، بأغلبية المقاعد في الكنيست في أية انتخابات في إسرائيل منذ تأسيسها، فليس في وسع نتائج الانتخابات أن تشكل مؤشرا دقيقا دائما إلى هوية رئيس الحكومة الجديد وتشكيلة حكومته الجديدة.

ويضع القانون الإسرائيلي بين يدي رئيس الدولة صلاحية اختيار الشخص (عضو الكنيست) وتكليفه بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة عقب الانتخابات البرلمانية، بعد أن يقدم رئيس لجنة الانتخابات المركزية إليه، رسميا، النتائج النهائية والرسمية للانتخابات. ولا يفعل رئيس الدولة هذا إلا بعد إجراء مشاورات مع جميع الكتل البرلمانية التي فازت بتمثيل في الكنيست الجديد الذي تم انتخابه. فخلال هذه المشاورات، يستكشف رئيس الدولة موقف الكتل المختلفة بخصوص المرشح الذي تراه كل منها الأنسب لتشكيل الحكومة الجديدة. وفي ختام هذه المشاورات، يكوّن رئيس الدولة رأيا بصدد عضو الكنيست صاحب الحظوظ الأكبر في النجاح في تشكيل حكومة جديدة، وهو الذي يقوم بإلقاء المهمة عليه. ويتمتع رئيس الدولة في هذا السياق بمساحة واسعة من حرية الرأي والتقييم، إذ ينص «قانون أساس: الحكومة» ببساطة ووضوح على أنه «من أجل تشكيل حكومة جديدة، يلقي رئيس الدولة، بعد التشاور مع ممثلي الكتل في الكنيست، مهمة تشكيل الحكومة على عضو في الكنيست أعلن موافقته وقبوله».

وقد درجت العادة في إسرائيل على تكليف رئيس الدولة، غالبا، رئيس الكتلة الأكبر في الكنيست بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة، أي الكتلة التي حصلت على العدد الأكبر من أعضاء الكنيست في الانتخابات. وعلى الرغم من أن العادة قد درجت على ذلك، إلا أن هذا ليس إلزاميا، في أي نص قانوني. ذلك أن المبدأ الموجّه في اعتبارات رئيس الدولة وقراره هنا هو الجواب عن السؤال التالي: مَن هو عضو الكنيست صاحب الحظوظ الأكبر والأوفر في تشكيل الحكومة الجديدة؟

ففي الانتخابات للكنيست الـ ١٨، التي جرت في العام ٢٠٠٩، مثلا، فاز حزب كديما بمقعد واحد أكثر مما فاز به حزب الليكود (٢٨ عضوا مقابل ٢٧). واستنادا إلى ذلك، دعت رئيسة كديما آنذاك، تسيبي ليفني، رئيس الدولة في حينه، شمعون بيريس، إلى إلقاء مهمة تشكيل الحكومة الجديدة عليها هي، لكن بيريس قرر تكليف رئيس الليكود، بنيامين نتنياهو، بالمهمة، بعدما تبين له ـ في ختام مشاوراته مع ممثلي الكتل البرلمانية المختلفة ـ أن الأخير يحظى بدعم عدد أكبر من أعضاء الكنيست، ولذا فهو صاحب الحظوظ الأوفر في إنجاز المهمة.

وكما في إسرائيل، كذلك هي الحال في غالبية الدول التي تعتمد الديمقراطية البرلمانية، يتولى رئيس الدولة ـ وهو، في العادة هناك، رئيس أو ملك يشغل منصبا رمزيا لا تنفيذيا ـ صلاحية القرار بشأن هوية الشخص الذي ستناط به مهمة تشكيل حكومة جديدة. وهذا خلافا لنموذج آخر لنظام سياسي لا يتولى فيه رئيس الدولة صلاحية تعيين المكلف بتشكيل حكومة جديدة، بل يقر القانون، بصورة واضحة وصريحة، منح رئيس الحزب الأكبر (صاحب الكتلة الأكبر في البرلمان) الفرصة الأولى لتشكيل حكومة جديدة.

المفاوضات الائتلافية

القبول بالتكليف لا يشكل ضمانة لنجاح المكلّف في إنجاز مهمته، وخلال المهلة الزمنية المحددة. ففور تكليفه بالمهمة رسميا، يشرع المكلف في إجراء «مفاوضات ائتلافية» مع الكتل المختلفة المرشحة للانضمام إلى الحكومة الجديدة، بغية بلورة وبناء ائتلاف حكومي يستند إلى أغلبية برلمانية من بين أعضاء الكنيست. وغالبا ما ينجح الشخص المكلف بإنجاز مهمته خلال المهلة الزمنية التي حددها له رئيس الدولة (كما يحددها القانون)، رغم وجود حالات أخرى لم تكلل مساعي المكلفين بالنجاح، كما حدث بعد انتخابات نيسان الماضي. كذلك في العام ١٩٩٠، وبعد سقوط حكومة إسحاق شامير في تصويت نزع ثقة عنها في الكنيست، ألقى رئيس الدولة، حاييم هيرتسوغ، على شمعون بيريس مهمة تشكيل حكومة جديدة. لكن المفاوضات الائتلافية التي أجراها بيريس منيت بالفشل وأخفق في مهمته هذه. وحيال ذلك، ألقى رئيس الدولة على شامير مهمة تشكيل الحكومة الجديدة، فأفلح هذا الأخير في تشكيل حكومة يمينية. وفي العام ٢٠٠٨، في أعقاب تقديم رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، استقالته إلى رئيس الدولة، شمعون بيريس، ألقى الأخير على تسيبي ليفني (التي انتخبت آنذاك لخلافة أولمرت في رئاسة حزب كديما) مهمة تشكيل حكومة جديدة، غير أن المفاوضات الائتلافية التي أجرتها ليفني لم تبلغ النتيجة المرجوة وكان إخفاقها السبب المباشر في تبكير موعد الانتخابات للكنيست الـ ١٨.

نتائج الانتخابات الإسرائيلية: لغز المَخرج. (أ.ف.ب)

ومع تكليف رئيس الدولة ريفلين عضو الكنيست المعنيّ بتشكيل الحكومة الجديدة تتاح له مهلة زمنية من ٢٨ يوما لإنجاز المهمة. وإذا لم تكف المهلة الأولى، يمكنه أن يطلب من رئيس الدولة تمديدها فيستجيب هذا للطلب وفقا للقانون، فيمنحه مهلة إضافية مدتها ١٤ يوما. وإذا ما انتهت المهلة الإضافية، أيضا، من غير إنجاز المهمة، يكون رئيس الدولة حرا في إلقاء المهمة على عضو آخر من أعضاء الكنيست تتاح له مهلة زمنية مدتها ٢٨ يوما فقط، غير قابلة للتمديد.

وتتراوح المدة الزمنية التي تستغرقها عملية ومساعي تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل، عادة، ما بين ٢٠ يوما في الحد الأدنى و١٠٠ يوم في الحد الأقصى. ولا تتميز إسرائيل بطول المدة الزمنية التي تستغرقها سيرورة تشكيل الحكومة بشكل خاص، قياسا بما يحصل في دول أخرى، كما في بلجيكا مثلا، التي تسجل الرقم القياسي في هذا المجال.

وفي إسرائيل، كانت مهمة تشكيل الحكومات الجديدة خلال العقدين الأولين من عمر الدولة تستغرق وقتا أطول مما تستغرقه اليوم.

كم كتلة برلمانية في الائتلاف الحكومي؟

إن حاجة أية حكومة جديدة إلى ثقة الكنيست لتصبح حكومة شرعية تستطيع مزاولة أعمالها وممارسة صلاحياتها القانونية، إلى جانب حقيقة أن أي حزب لم يفز بأغلبية برلمانية لوحده، على الإطلاق، تفسران حقيقة أن جميع الحكومات التي قامت في إسرائيل منذ تأسيسها وحتى اليوم هي «حكومات ائتلافية»، أي تتكون من ائتلاف عدة أحزاب معا، من بين الأحزاب الممثلة في الكنيست.

وقد تراوح عدد الكتل البرلمانية (الأحزاب) التي شاركت في الائتلافات الحكومية المتعاقبة على مر السنوات ما بين ٣ – ٩ كتل.

أما الرقم القياسي من حيث عدد الكتل البرلمانية المشاركة في ائتلاف حكومي فقد بلغ ٩ كتل وسجلته «حكومة الوحدة الوطنية» التي أقيمت في العام ١٩٨٤ وضمت، إضافة إلى كتلتي الحزبين الكبيرين المعراخ والليكود، كتل الأحزاب التالية: المفدال، شاس، أغودات يسرائيل، ياحد، شينوي، موراشاه وأومتس. وضمت الحكومة التي شكلها أريئيل شارون في العام ٢٠٠١، مثلا، سبع كتل هي: الليكود، حزب العمل، شاس، الاتحاد القومي ـ إسرائيل بيتنا، يهدوت هتوراه، يسرائيل بعلياه وعام إيحاد. أما حكومة إسحاق رابين التي أقامها بعد انتخابات العام ١٩٩٢، فقد ضمت ثلاث كتل فقط: حزب العمل، ميرتس وشاس.

ويمكن القول إنه باستثناء حالتين فقط (في العامين ١٩٩٢ و٢٠٠٣)، كانت كتلة رئيس الحكومة، دائما، في وضعية الأقلية في داخل الائتلاف الحكومي. وهذا الأمر ناتج عن ضعف قوة كتل السلطة (الكتل التي يشكل عضو منها الحكومة) خلال العقدين الأخيرين. فبينما كان رئيس الحكومة يتمتع في الماضي بدعم كتلة برلمانية كبيرة يبلغ تعداد أعضائها ٤٠ أو حتى ٥٠ عضو كنيست، فإننا نرى أن الواقع اليوم مختلف تماما. فقد كانت المرة الأخيرة التي تمتع فيها رئيس الحكومة بكتلة برلمانية كبيرة خلفه وإلى جانبه في العام ٢٠٠٣، حينما قاد أريئيل شارون حزب الليكود إلى انتصار كبير فاز خلاله بـ ٣٨ مقعدا في الكنيست.

والمعنى السياسي ـ الحزبي لمثل هذا الوضع واضح تماما، كما نراه خلال العقدين الأخيرين على نحو خاص: رئيس الحكومة الذي تقف خلفه كتلة برلمانية صغيرة يجد نفسه مضطرا، كل الوقت، إلى المناورة بين الشركاء الآخرين في الائتلاف الحكومي، مما يعزز قدرتهم على الابتزاز والمساومة، وهو ما يؤدي ـ في المقابل ـ إلى إضعاف قدرته على السيطرة والحكم والمحافظة على ائتلاف ثابت وقوي.

وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه أن نحدد منذ الآن عدد الكتل البرلمانية التي ستكون شريكة في الائتلاف الحكومي الجديد الذي سيقام قريبا، إلا أن نتائج الانتخابات الأخيرة تدل على أن تجميع ٦١ عضو كنيست على الأقل (مؤيدين للحكومة الجديدة لتتمكن من نيل ثقة الكنيست) يحتاج إلى خمس كتل على الأقل، إلا في حال تشكيل «حكومة وحدة».

ورقة «تقدير موقف» جديدة لـ«معهد دراسات الأمن القومي»:

الخطوات الإيرانية الأخيرة تحمل بالنسبة إلى إسرائيل رسالة غير مباشرة وواضحة إزاء قدراتها العسكرية المتقدمة!

إيران تستطيع استخدام هذه القدرات من خارج أراضيها في مواجهة استمرار الهجمات الإسرائيلية في سورية والعراق كما تنطوي على تلميح في حال حدوث تدهور عسكري بين إسرائيل وحزب الله في لبنان

قالت ورقة تقدير موقف جديدة صادرة عن «معهد دراسات الأمن القومي» إن الخطوات الإيرانية الأخيرة تحمل بالنسبة إلى إسرائيل رسالة غير مباشرة وواضحة إزاء قدراتها العسكرية المتقدمة، التي تستطيع استخدامها من خارج أراضيها، في مواجهة استمرار الهجمات الإسرائيلية في سورية والعراق، كما تشتمل أيضاً على تلميح في حال حدوث تدهور عسكري بين إسرائيل وحزب الله في لبنان.

وحملت الورقة عنوان «الهجوم على منشآت النفط في السعودية – ارتفاع درجة في مستوى الجرأة الإيرانية» وكتبها ثلاثة باحثين من المعهد.

وجاء فيها:

الهجوم الذي وقع في ١٤ أيلول الحالي على منشآت النفط في السعودية، ومن بينها بقيق التي تعتبر المنشأة الأكبر من نوعها في العالم، هو الهجوم الأخطر على منشآت النفط في الخليج منذ حرب الخليج الأولى من ناحية حجم الضرر وانعكاساته الاقتصادية. والمقصود إلحاق الضرر مؤقتاً بإنتاج ٥٫٧ مليون برميل من النفط يومياً أي ٥٠٪ من قدرة الإنتاج السعودية (وصل مجموع الإنتاج السعودي في آب إلى ٩٫٨٥ مليون برميل من النفط يومياً، أي نحو ٥٪ من الإنتاج العالمي). حتى الآن يحافظ السعوديون على التعتيم بشأن التفصيلات الكاملة للحادثة، ويحاولون الإيحاء بأن «الأعمال تجري كالعادة»، من خلال تشديدهم على عدم وقوع إصابات في الأرواح، وأن باستطاعتهم العودة إلى الوتيرة العادية لإنتاج النفط العادي بسرعة. في هذه المرحلة امتنعوا من توجيه إصبع الاتهام نحو إيران، بخلاف ردودهم بعد الهجمات التي نُسبت إلى إيران في أيار وتموز على ناقلات نفط في الخليج ومنشآت نفطية في المملكة. وحتى لو نجح السعوديون في العودة إلى إنتاج جزئي، وربما كامل، بسرعة، فقد أثبتت الهجمات سهولة إصابة سلسلة إنتاج النفط في الخليج.

من جهته، وزير الخارجية الأميركي سارع إلى توجيه التهمة إلى إيران، لكن الرئيس دونالد ترامب كان أكثر حذراً في كلامه وغرّد بأن الولايات المتحدة تعرف من يقف وراء الهجوم، لكنه امتنع من تسمية إيران بالاسم، وقال إن بلده «جاهز ومستعد للرد»، بشرط موثوقية المعطيات. وبحسب كلامه «الإدارة تنتظر رد السعوديين بشأن من يقف وراء الهجوم وكيف يريديون المضي قدماً».

إذا كان لا يزال هناك تساؤلات بشأن الخصائص التكتيكية للهجوم، وفي الأساس نوع الطائرات من دون طيار، ومن أين أُطلقت، فالأكيد أن تنفيذ الهجوم يشكل ارتفاعاً في درجة أهمية المعركة الدائرة بين إيران وحلفائها في المنطقة وبين دول الخليج العربية وعلى رأسها السعودية.

التهديد الإيراني بضرب إنتاج النفط العالمي رداً على العقوبات المفروضة على إيران، في هذا التوقيت الحساس الذي يحاول فيه الرئيس الفرنسي الحصول على موافقة أميركية على تعويضات جزئية لإيران، يدل على إصرار إيران على تجسيد قدرتها على الأذى حتى لو كان ثمن المخاطرة حدوث تدهور. أيضاً من المعقول الافتراض أنه في تقدير النظام الإيراني لن يسارع السعوديون والإدارة الأميركية إلى جر المنطقة إلى معركة عسكرية واسعة.

الانعكاسات المحتملة

في هذه المرحلة لا يزال من غير الواضح حجم الضرر على المدى البعيد الذي أصاب منشآت النفط السعودية، والتقدير الآن أن جزءاً من قدرتها على الإنتاج سيعود في الأيام المقبلة، لكن القدرة على الإنتاج الكامل ستعود خلال عدة أسابيع على الأقل. من أجل مواجهة الارتفاع في الأسعار أعلن السعوديون أنهم سيحررون النفط الموجود في خزاناتهم، وأعلن الرئيس ترامب أن الولايات المتحدة ستعمل على تخفيف الضرر اللاحق بسوق النفط العالمي، ومن أجل هذه الغاية ستدرس تحرير نفط من مخزونها الاستراتيجي عند الحاجة. لكن إذا استمر توقف العمل في بقيق، فمن المحتمل على المدى الأبعد أن يكون من الصعب تحمل ذلك، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع أكبر في الأسعار.

يحاول الإيرانيون، بواسطة حلفائهم الحوثيين الذين أعلنوا مسؤوليتهم عن الهجوم، أن يظهروا أن هذا الهجوم هو جزء من الحرب المستمرة في اليمن، التي هاجم خلالها الحوثيون عدة مرات أهدافاً في أراضي السعودية، وأيضاً صناعة النفط في المملكة. لكن الأحداث الأخيرة تجاوزت كثيراً حدود الحرب في اليمن، وخصوصاً إذا ما اتضح بصورة لا يرقى إليها الشك أن الهجوم نُفذ من أراضي إيران. في مثل هذه الظروف، يجب أن نأخذ في الحسبان أنه حتى لو كان الإيرانيون غير معنيين بالتسبب بتدهور واسع في مواجهة الولايات المتحدة، فإنهم مستعدون للمخاطرة والذهاب إلى أبعد مما فعلوه حتى الآن. وذلك انطلاقاً من التقدير أن الرئيس الأميركي أو السعوديين ودول الخليج، على حد سواء، ليسوا معنيين بتصعيد واسع، وأن الأوروبيين سبق أن أثبتوا في جولة الهجمات السابقة على ناقلات في الخليج مدى تخوفهم من تصعيد عسكري. ويكشف استعداد إيران لأن تأخذ على عاتقها هذه المجازفة الكبيرة، قبل كل شيء، الثمن الذي هي مستعدة لدفعه من أجل إنقاذ نفسها من العقوبات الأميركية، وأساساً من الضغط الكبير الذي يمارس على قدرتها على تصدير النفط، ولو بكميات محدودة. لكن تتضمن هذه الخطوات نوعاً من التلميح غير المباشر لإسرائيل، التي تتباهى بهجماتها في سورية والعراق، بشأن قدرة إيران العسكرية على الرد وليس تحديداً من أراضيها، بواسطة طائرات من دون طيار متطورة.

الردود من قبل السعودية والولايات المتحدة يحددها مزيج من المصالح المتضاربة في جزء منها: من جهة، الدولتان مهتمتان بمعاقبة إيران وردعها، ومن جهة أُخرى هما ليستا معنيتين بالمخاطرة وجر المنطقة إلى معركة واسعة، وخصوصاً بعد أن تبين بوضوح شديد سهولة تعرض السعودية للاستهداف.

السعوديون غارقون منذ عدة أعوام في حرب معقدة في اليمن أصبحت مؤخراً أكثر صعوبة في ضوء تصعيد هجمات الحوثيين على أهداف في السعودية، ونجاحاتهم في اليمن، والانسحاب العسكري للإمارات المتحدة من اليمن. هذا بالإضافة إلى الضرر الذي لحق بصورة السعودية كـ «نمر من ورق»، واتهامها بأنها هي سبب الكارثة الإنسانية في اليمن. من الناحية السياسية الدبلوماسية، كان الرد السعودي حتى الآن مدروساً ومحدوداً، مقارنة بحجم الضرر. وبحسب وكالة الأنباء السعودية شدد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في حديث هاتفي مع الرئيس ترامب ومع ولي العهد الإماراتي محمد بن زايد، على أن المملكة جاهزة ومستعدة للرد على هجمات إرهابية ومواجهة انعكاساتها، لكن من دون اتهام إيران، كما في الماضي. عملياً توجد في السعودية كوابح متعددة، في الأساس تلك المتعلقة كما قلنا بدونيتها العسكرية في مواجهة إيران، وسهولة إصابة منشآتها الاستراتيجية. من الناحية الاقتصادية، يمكن أن يكون لاستهداف المنشأة الأكثر أهمية «أرامكو» انعكاسات سلبية على قدرة السعودية على إصدار سندات للجمهور لتمويل الإصلاحات الحيوية، ومن الناحية السياسية ستختبر مجدداً زعامة محمد بن سلمان، الذي تسجلت حرب اليمن على اسمه، ولم يراكم إنجازات في مجال السياسة الخارجية.

في السعودية كانوا يفضلون أن تُظهر الإدارة الأميركية تصميماً، وأن تتحرك عسكرياً ضد الإيرانيين. مع ذلك، التردد السعودي حتى الآن في توجيه إصبع الاتهام ضد إيران يمكن أن يدل على المخاوف من تدهور كبير، ومن المحتمل أيضاً وجود شكوك في نوايا الرئيس ترامب، وفي مدى استعداده للقيام بخطوة عسكرية ضد إيران، ولا سيما التعهد بالدفاع عن السعودية. ويجب التشديد على أنه حتى لو كان هناك استعداد من الناحية العسكرية العملياتية، فإن الإمكانات السعودية محدودة، وبالتأكيد إذا ما كان السعوديون يفكرون في رد مباشر ضد أرصدة إيرانية، فإن الأكثر معقولية، هو أنهم سيختارون القيام «بمزيد مما فعلوه سابقاً» في اليمن، وسيحاولون زيادة وتيرة هجماتهم ضد أهداف تابعة للحوثيين. بالطبع إعلان الحوثيين مسؤوليتهم عن الهجوم سيسهل على السعوديين لأنه سيسمح لهم بخفض ألسنة اللهب والرد فقط «في اليمن». في المقابل يشدد السعوديون، من خلال انكشاف ضعفهم، على أن الهجوم هو بمثابة اعتداء خطر على الأمن العالمي للطاقة، وبناء على ذلك ثمة ضرورة لعملية دولية للدفاع عن منشآتهم النفطية.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة، الرئيس ترامب في فخ لأن هدف استئناف المفاوضات مع إيران بشأن اتفاق جديد، واحتمال حدوث لقاء بينه وبين الرئيس الإيراني، في مقابل الامتناع من الانجرار إلى خطوات عسكرية، كلها أمور كانت وستبقى المصالح الموجهة له. لكن مهاجمة أهداف نفطية يشكل اعتداء على مصالح جوهرية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، والدليل على ذلك إعلان الرئيس الأميركي أنه قد يفكر في فتح مخازن النفط الاستراتيجية. كما تدرك الإدارة الأميركية أن الارتفاع درجة بمستوى أهمية العملية الأخيرة، وحقيقة تردد الرئيس ترامب حتى الآن في الرد عسكرياً على خطوات إيران، شجع النظام في طهران على رفع عتبة المخاطرة.

دلالات مركزية

إن الهجوم الدقيق على أهداف في السعودية هو عرض إيراني لقدرتها العملياتية، ويظهر إصرارها على أنها جدية في تهديداتها بالتسبب بأضرار كبيرة في سوق النفط ما دامت الضغوط مستمرة عليها. وهذه الخطوة تصبح أكثر فعالية عندما تنفذ بموازاة جهود متواصلة من قبل الرئيس ماكرون، على ما يبدو بالتنسيق مع الرئيس ترامب، للدفع قدماً بحل يسمح بتخفيف العقوبات والبدء بمفاوضات.

الضعف السعودي على خلفية الحرب المستمرة في اليمن، وتردد ترامب في الرد عسكرياً على خطوات إيران، بما فيها إسقاط الطائرة الأميركية من دون طيار، أدى إلى تآكل قوة الردع الأميركية، وشجع على ما يبدو الإيرانيين على رفع مستوى الحرب في الخليج.

أثبتت إيران تفوقها غير المتناسب مع القوة الأُخرى في الخليج، وسهولة إلحاق الضرر بخصمها الإقليمي المركزي بصورة يمكن أن تزعزع أكثر الجبهة العربية في مواجهتها، وأن تتسبب بضرر إضافي على المستوى الأمني لدول الخليج العربية التي تستند أمنياً على الأميركيين.

أيضاً حتى لو أنه في الوقت الحالي لم يؤد الرد الأميركي على الهجوم على السعودية بالضرورة إلى اندلاع مواجهة شاملة، فإنه سيؤدي بالتأكيد إلى عرقلة الجهود للتوصل إلى تهدئة، وسيسرع حدوث عمليات إيرانية إضافية ضد أهداف في الخليج، وفي السياق النووي - تآكل إضافي لالتزاماتها بالاتفاق.

وبالنسبة إلى إسرائيل، وعلى الرغم من الاختلاف في نمط الساحات، تحمل الخطوات الإيرانية رسالة غير مباشرة وواضحة إزاء قدراتها العسكرية المتقدمة، التي تستطيع استخدامها من خارج أراضيها، في مواجهة استمرار الهجمات الإسرائيلية في سورية والعراق، كما تشتمل أيضاً على تلميح في حال حدوث تدهور عسكري بين إسرائيل وحزب الله في لبنان.

مدار الإسرائيلي المشهد

صورة إشكالية غير جديدة لأوضاع التعليم العربي مُضافاً إليها فرض تدريس «قانون القومية» العنصري!

كتب هشام نفاع:

عـاد إلى مقاعد التعليم في مطلع أيلول الجاري نحو ٥٥٦ ألف طالب وطالبة عـرب، وذلـك من بين نحـو مليونين و٣٥٠ ألـف طالب في جهـاز التعليم الإسـرائيلي. وكما في كل عام تتكشف صورة إشكالية، غير جديدة، لأوضاع التعليم العربي، سببها سياسة حكومية منهجية، لا تنصف الطالب العربي بسـبب عقليّة تمييز اليهودي عليه، وكل هذا ضمن ما يصحّ اعتباره عقيدة في دولة تصرّ مؤسسـتها الحاكمة ونخبها المختلفـة على أولوية المركب اليهـودي فيهـا، إن كان فـي التعريف أو فـي القانون أو في السياسـات المكتوبة والقرارات الحكومية وتطبيق هذه كلها معاً.

ربما الوضع الأقسى هو الذي يعاني منه الطلاب بل كل المجتمع العربي فـي النقب. فهناك ألوف الطلاب الذين لا يحظون بغرف دراسـية لائقة. ففي المجلس الإقليمي القصوم، الذي يضم عدداً من القرى العربية التي ترفض السلطات الإسـرائيلية الاعتراف بها، وبالتالي تسلب منها جميع الحقوق والخدمات الأساسـية المتعـارف عليها في كل العالم، هناك ١٨ ألـف طالـب يتعلمون في مبان مؤقتـة غير لائقة، أي ما يشـبه العربات المتنقلـة، التي تفتقر إلى مقومات الأمان الأساسـية، بالإضافة إلى أنها لا تشـكل مدارس! بل إن المدرسـة كمقر وحيّز بكل خصوصيته وملامحه التعليمية والاجتماعية، غير موجودة. انها عبارة عن مراكمة لمبان مؤقتة غيـر ثابتة، يجب الطرح السـؤال عما يتركه مبناها على نفسـية الطلاب الذين يُحشرون فيها.

مجلـس إقليمي القصـوم يضم، على الورق، ٢٣ مدرسـة و٩٩ روضة أطفال مـن بينها ٥ مـدارس و٣٢ روضة خارج منطقة نفـوذ المجلس، يتعلم فيها طلاب القرى التي ترفض السلطات الاعتراف بها، وهي الغرة، تل الملح، السر، زعرورة، الباط، بير الحمام، تل عراد، الرويس، لقرين الحمرا والفرعة.

سياسة ترفض احترام حقوق وكرامة الطلاب والمعلمين والأهالي

تأخر افتتاح السـنة الدراسـية في المدارس المذكورة بسـبب السياسة الحكومية، ممثلة بوزارة التعليم، نحوها. وقدم عدد من الهيئات التماسا إلى المحكمة العليا طالبوا فيه بتغيير السياسـة واحترام حقوق وكرامة الطلاب والمعلمين والأهالي.

لجنة متابعة قضايا التعليم العربي قالت بهذا الصدد: نشـأت المشـكلة بعد أن اضطر المجلس الإقليمي القصوم في الأسـبوع الأخير إلى الإعلان عن وقـف خدمات التعليم لطلاب خارج منطقة نفوذ السـلطة المحلية، بسـبب رفض وزارة التربية والتعليم تمويل ذلك بشـكل يضمن مسـتوى تعليميا لائقـا وبالحد المطلوب، الأمر الذي كان قد طالب به رئيس المجلس، منذ وقت طويـل وتجاهلته الـوزارة. نحن نقف إلى جانب الطلبـة والأهالي في القرى مسـلوبة الاعتراف ونطالـب وزارة التربية والتعليم بضمـان حقهم الكامل في التعلم ونعالج المشـكلة بشتى الوسائل وبالتنسيق مع اللجنة القطرية للرؤساء والأهالي والمحامية سناء بن بري من جمعية حقوق المواطن.

ومما جـاء في كتاب الالتماس الذي قدمه كل مـن جمعية حقوق المواطن ولجنـة متابعة قضايا التعليم ومجلس القـرى غير المعترف بها في النقب وعـدد من الأهالي أن «عدم التوصل إلـى اتفاق بين مجلس إقليمي القصوم والوزارة يمس بشـكل سـافر بحق الطلاب في التعليم وبكرامتهم وبحقهم في المساواة مع باقي أبناء جيلهم الذين عادوا بانتظام إلى مقاعد الدراسة، كما عارض الالتماس التعامل مع ١٨ ألف طالب كرهائن لتحصيل الحقوق من الـوزارة». وهؤلاء الأخيرون هم ١٨ ألف طالب من القرى غير المعترف بها في جيل ٣ سنوات حتى ١٨ سنة، وقد حُرموا من الانسجام في العملية التعليمية مطلع أيلول كسائر أترابهم، وبقوا في منازلهم بسبب مماطلة وزارة التعليم في التوصل إلى اتفاق يفصّل الميزانيـة المطلوبة لتوفير خدمات ضرورية (يقدمهـا المجلس) لهـؤلاء الطلاب منها السـفريات، مولـدات الكهرباء، الحراسة، الصحة، الإدارة ومقومات وأنظمة الأمان. والحال نفسها قائمة طبعا بدرجات متفاوتة في مواقع أخرى من النقب».

الإجحاف في التمويل ينعكس بالنتائج

المثـال أعلاه هو تعبيـر عن الحال المتطرفة لكن هناك مشـاكل وحواجز ومعيقات تشـمل جميع المدارس العربية تقريبا من الجنوب حتى الشمال. وكمـا قالت لجنة متابعة قضايـا التعليم العربي واللجنة القطرية لرؤسـاء السـلطات المحليـة العربية قبـل افتتاح العـام الدراسـي، فإنها تضطر لمواصلـة معالجة قضايا عديدة وهامـة مقابل وزارة التعليم بكل ما يتعلق بالموارد والميزانيات المطلوبة وضرورة سـد الفجـوات الهائلة بين الطلاب العرب واليهود، في الاسـتثمار وفي التحصيل العلمي، وفي البنية التحتية والتعليـم اللامنهجـي وخطة التطويـر الاقتصادي، وكذلـك في ما يخص مضامين التعليم والمناهج وكتب التدريس.

المعطيات التي وفرتها لجنة متابعة التعليم العربي تشـير إلى أن معدل الطلاب للمعلم في التعليم العربي تبلغ ٣ر١١ طالب للمعلم بالمجمل، مقارنة مع ٨ر١٠ بشـكل عام و٦ر١٠ طلاب بالتعليم الرسـمي اليهـودي العام، وفي المرحلـة الثانوية ٤ر١٠ مقارنة مـع ٥ر٨ بالمعدل و٦ر٧ بالتعليم الرسـمي اليهـودي. والإجحاف في التمويـل ينعكس بالنتائج، فتشـير المعطيات إلى أن نسـبة تحصيل شـهادة إنهاء التعليم المعروفة باسم «بجروت» في المجتمـع العربي تصل إلى ٦٤٪ مقارنة مـع ٧٩٪ للمجتمع اليهودي، وفقط ٤١٪ من الحاصلين على شهادة بجروت عرب يستوفون الشروط للانخراط في التعليم العالي الجامعيّ مقارنة مع ٥٣٪ في المجتمع اليهودي.

محاولة فرض تعليم «قانون القومية» يحولنا إلى غرباء في وطننا

اللجنة أشـارت بشـكل خاص إلى إعلان وزير التربية والتعليم الإسرائيلي في الحكومة التي انتهت ولايتها، المستوطن رافي بيرتس، أواسط شهر آب المنصرم، عن أنه أصدر تعليمات للجهات المختصة في الوزارة برغبته إدراج «قانون القومية» الإسرائيلي في مناهج التعليم في إسرائيل.

وقالت اللجنة: نحن نرفض «قانون القومية» ونرفض تدريسه بالشكل الذي تريده وتطرحه وزارة التعليم، وفق قرارها وما نشـر في المرشـد للمعلمين الـذي عممته مؤخرا. نريد لطلابنـا أن يكونوا على قدر كبير من الوعي بحيث يعرفـون عن القانـون ودوافعه ومعانيـه وتأثيره علينـا- الأقلية العربية الفلسطينية، ومواقفنا الواضحة منه وتناقضه مع القيم الديمقراطية.

اللجنة عبـرت عن رفض عربي عـام لنهج وتوجـه وزارة التعليم والذي يهدف إلى «تذويت مضمون القانـون لدى معلمينا وطلابنا والذي يحولنا إلـى غرباء في وطننا ويريد منـا أن نتقبل مكانة دونيـة في هذه الدولة التـي تعرف نفسـها بأنها دولة اليهود؛ هذا توجـه عنصري نرفضه. إن هـذا النهج المهيمن في مناهج التعليم، الذي يشـن الحرب على وجودنا وهويتنـا القومية والثقافية وانتمائنا الجمعـي ولغتنا العربية وروايتنا التاريخيـة واحتياجاتنا كمجتمع، يعمق الأزمة في التعليم العربي ويزيد من حالة الاغتراب والعجز لدى المؤسسـات التربوية والتعليمية. إن وزارة التربية والتعليـم تريد أن يذوت الطلبة القانـون وليس أن يتعلموا عنه بشـكل حقيقي ونقدي». لقد سـبق أن أعدّت اللجنة مـواد تعليمية تبرز مميزات هـذا القانون ومواقف المواطنين العـرب منه وهي بصدد إعداد مواد جديدة قريبا. ويجري العمل بالتنسـيق مع منتدى معلمي المدنيات الذين يعقدون لقاء سـنويا يتناولون فيه المضامين الرسمية وما تفرضه من إشـكاليات تتعلق بجانب الهوية والانتماء لدى الطلاب العرب. اللجنة تقـول: إن المعلـم الواعي والمثقـف بإمكانه أن يجعل حتـى من المواد الإشكالية والخلافية فرصة جيدة لعملية تربوية وتعليمية هادفة لصالح طلابنا ومجتمعنا.

ولقد أثارت محاولة فرض تعليم القانون بمفردات السـلطة رفضاً واسـعاً، فلجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية أعلنت عن رفضها للقرارات التي أطلقها وزير التعليم الإسـرائيلي، رافي بيرتس، بفرض تعليم «قانون القومية» في كل جهـاز التعليم. وأوضحت «العليا» فـي بيان أصدرته قبل أسـبوع من افتتاح العام الدراسي أنها «ترفض قرار الوزير المتطرف بفرض تعليـم القانون العنصري وفـق الرؤيـة الصهيونية المتطرفـة. وتتبنى المواقف الصادرة بهذا الشأن عن اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربيـة واللجنة القطرية لأولياء أمور الطلاب العـرب ولجنة متابعة قضايا التعليم العربي».

وتمـت دعوة المربيـن والطلاب ولجـان الأهالي إلى التأكيـد على الطابع العنصـري الخطيـر لـ«قانون القومية» بوصفه قانونا يشـرّع سـلب الأرض والحقـوق والتاريخ، ويؤسـس لنظام فصل عنصري ضـد المواطنين العرب الذين يعيشون في وطنهم الذي لا وطن لهم سواه. وقالت اللجنة إنها عملت في السـنوات الأخيرة، وبالتعـاون مع منتدى معلمـي المدنيات ومع لجنة متابعة التعليم العربي ومع اللجنة القطرية لأولياء الأمور، على وضع ونشـر كراس المصطلحـات البديلة للمصطلحات المفروضة من المؤسسـة، وعلى وضع كتاب مدنيات يحتوي فصولا بديلة لفصول التشـويه والتزييف التي تعمل المؤسسة على فرضها على مدارسنا وطلابنا.

اللجنة التي تضم ممثلين عن كافة الأحزاب والحركات السياسـية العربية قالت إن «دورنا في التصدي لمنهج التحريف والتزييف والتهجين السلطوي لـم ينتهِ والتعاون الخلاق بين الجهـات ذات العلاقة بالتعليم في مجتمعنا يشـكّل عنصراً أساسـيا وإسـتراتيجيا للنهوض بالتعليم وفق مقتضيات العصر وللتصدي للتجهيل والتحريـف. التعاون بين المعلمين ونقابييهم والطـلاب، ولجانهم واللجنة القطريـة لأولياء الأمور وأقسـام المعارف في السـلطات المحلية ولجنة متابعة قضايا التعليم والنواب العرب، وبالأخص أعضـاء لجنة المعارف البرلمانية واللجنة القطرية للرؤسـاء ولجنة المتابعة العليا، هو الضمانة لتحقيق الأهداف الواردة أعلاه».

الميزانيات لا تكفي لحل عقدة سياسة إسرائيلية لا ترى في الطلاب العرب أصحاب هوية وانتماء مشتركين

هنـاك تعارض يصل حدّ الصدام في تحديد المعطيات ورؤية التوجهات، ما بين الحكومة الإسـرائيلية ممثلة بوزارة التعليـم، والهيئات التمثيلية والمهنية التربوية العربية العاملة في هذا المجال. ففي بيانات الوزارة قبل افتتاح السنة الدراسـية وفي بدايتها، يظهر «التفاخُر» بإنجازات الحكومة، وتقسيمها على نحو طائفي: «عرب ودروز وبدو» إلى آخره. وهو تقسيم يجسّد المشـكلة الشـاملة الكبرى في هذه السياسـة، وهي عدم احترام الهوية الجامعة للطلاب العرب، بل تقسيمهم وتصنيفهم وفقاً لعقيدة أيديولوجية لا ترى فيهم أبناء وبنات أقلية وطن ذات تاريخ وحاضر وخصوصية مشتركة. من هنا يصعب القول إن رفع حجم ونسبة الميزانيات المخصصة لحل مشكل جهاز التعليـم المخصص للعرب (والمفكّك إلـى مديريات بعضها طائفي وجهوي)، من شأنه توفير حلول عميقة في صلبها المساواة وكرامة الطالب.

فمثـلا يرى وزيـر التعليم فـي الحكومة التـي أنهت ولايتهـا مع إعلان الانتخابات التي جرت قبل أسـبوع، رافي بيرتس، إلى وجود: «مؤشّـر إيجابي في موضوع الاستثمار بجهاز التّعليم وفي أجور المعلّمين. وهذا الأمر مبارك وأنا سـعيد به. والأمر الذي يقلقني هو الاستثمار في الطالب الفرد وعليه لا بدّ من سدّ هذه الفجوة ووضع الحلول اللازمة. طلابنا أذكياء ويملكون القدرة والكفـاءة ويسـتحقّون أن نوفّر لهم كل يلزم بهـدف إعدادهم للتأقلم مع تحدّيات المسـتقبل. نحن نقود تغيّرات جذريّة في جهـاز التّعليم كفيلة بإحـداث التّغييـر المطلوب وإلى جانب ذلك علينا سـد الفجـوة المتعلّقة بالميزانيّات لتحقيق الهدف».

مدير عام الوزارة شـموئيل أبوآب يقول في بيان رسـمي: «لدينا ما نفتخر به. طلاب دولة إسرائيل يحصلون على تعليم أكثر. المصروفات على التّربية دائمـا بارتفاع، أطر التّربية ذات جودة أكثر وإلى جانب كل ذلك فإنّنا ما زلنا نـرى بأنّ الميزانيّة الفرديّة لكل طالب تختلف عن الميزانيّة الفرديّة للطالب في الدّول النّامية. وبناء على ذلك سنسـتمر في دعم وتطوير جهاز التّربية وسنسـتمر في ملاءمة جهاز التّربية لمتطلّبات القرن الـ ٢١ وسنسـتمر في اعداد الطلاب لعالم الغد».

تقول الـوزارة في بيان لها إن «طـلاب المجتمع العربـي: ٣٩١ ألف طالب، وطـلاب المجتمع البـدوي: ١٢٣ ألف طالب، وطلاب المجتمـع الدّرزي: ٤١ ألف طالب، وطلاب المجتمع الشّركسي: ١٠٠٠ طالب».

وتعقيبـاً على هذا التقسـيم يؤكد رئيس لجنة متابعـة التعليم العربي شـرف حسّـان أن اللجنة «تعالج قضايا التعليم العربي أجمع ولا تتبنى بل وترفض تقسـيمات وزارة التربية والتعليم إلـى تعليم عربي ودرزي وبدوي التي تحقق وتطبق سياسة «فرق تسد». لجنة متابعة التعليم العربي تطالب باسـتقلالية للتعليم العربي داخل وزارة التربية والتعليم أسـوة بالتعليم الحريدي. هنـاك رفض حكومي لهـذا المطلب، ولذلك علينـا أن نبادر إلى تعميق اسـتقلالية التعليم العربي من خلال أخذ دور فعال لجميع الأطراف العربية الفاعلة وبشـكل خاص السـلطات المحليـة والمعلمين والمدارس وأوليـاء أمور الطلاب، واسـتغلال الحد الأقصى من المسـاحة التي بالإمكان التأثير عليها، الأمر الذي يعزز مـن نضالنا لتغيير جذري في تعامل الدولة مع التعليم العربي».

تراجع البناء في المجتمع العربي ونقص بنحو ٥٠٠٠ غرفة تدريسية!

قبل افتتاح السـنة الدراسـية لوّحت نقابة المعلمين الثانويين ومنظمة المعلميـن الابتدائيين بإعـلان الإضراب على خلفية أزمـة التعليم العامة، التي تشـمل نقصا في الوظائـف والتجهيزات المختلفة، وبسـبب إخفاق الوزارة بتطبيـق التوصيات الخاصة بتنفيذ الإصلاح فـي مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وهذا على الرغم من تعهدها بتمويل دمج هؤلاء طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس عادية، بمبلغ وقدره ١٠٥ ملايين شيكل. أبـوآب قـام بعدد مـن الجولات فـي عدة مـدارس قبيل افتتاح السـنة الدراسـية، وقال خلال زيارة لمدرسة في اللد: «سـنرمّم المكتبات، سنبني فناءات تعليميّة، وسـنخرج الطلاب للتعلّم خارج الصّفوف، كذلك سنعمل على إعداد طالب، مسـتقّل، مفكّر، بالغ جاهز للتّعليم العالي ولسوق العمل. سنوسـع الخدمات المحوسـبة للطلاب وللمعلّمين وسـنعمل على تذويت القيم وزيادة عدد الطلاب في حركات الشّبّيبة ومنظّمات الشّبّيبة وفي برامج معرفة البلاد».

لقـد تعهدت الوزارة ببنـاء ٦٠٠ حيّز تعليمي، العـام المقبل، إضافة إلى ٦٠٠ أنشـئت العام الماضي. وفيما يخص السنة الدراسية المقبلة تعهدت الـوزارة بترميـم ٧٠ مكتبة أسـوة بـ٧٧ مكتبـة رممتها العـام المنصرم. وتعهدت في مجال تقليص الفجوات (وهو الاسـم الحركي لنتائج سياسـة التمييز العنصري ضد العرب): «ستنهي الوزارة هذا العام موضوع الميزانيّة التّفاضليّة في المرحلتين الابتدائيّة والإعداديّة، الأمر الذي سيجعل الطالب مـن كل عنقود اجتماعي اقتصادي ضعيف يحصل على ٦ سـاعات إضافيّة والطالـب من عنقود عال يحصل على سـاعة إضافية وذلك في إطار تقليص الفجوات، كذلك سيتم العمل على تقليص نسبة التّرسّب».

بالمقابل تقـول لجنة متابعة قضايا التعليم: الفجـوة ما زالت كبيرة جداً جداً. التمويل التفاضلي لم يمرر بالكامل لغاية الآن، ولا يزال التمويل جزئيا فقـط. هناك تراجع للبناء في المجتمع العربـي، ونقدّر أن النقص يصل إلى نحو ٥٠٠٠ غرفة تدريسية. في مدينة رهط في النقب يوجد ١٤٠ مبنى مؤقتا غير آمن، الطلاب ما زالوا يتعلمون فيها منذ عشـرين سنة. في النقب عموماً هنـاك نقص بآلاف الغرف التدريسـية، وفي بعض المدارس يسـتخدمون المختبـر والملجأ وكل زاويـة متاحة لأجل التدريس. ومـن بين ١٠٠٠ غرفة دراسـية يجب أن تبنى، بنيت ١٥٠ غرفة فقط. وبشأن ساعات التعليم تقدر لجنة متابعة التعليم أن هناك نقصاً بـ١٤٠ ساعة تدريسية لكل طالب عربي. والمطلب هو وضع قرار حكومي رسـمي واضح بتخصيص أموال لبناء الغرف في المدارس العربية.

معطيات سابقة تبيّن منهجيّة في التمييز وما ينجم عنه

في مطلع هذا العام، في شـهر شباط، نشر معهد أبحاث الكنيست تقريرا بعنوان «التعليم البدوي في النقب» وجاء فيه أن نسـبة التّسرب من التعليم بيـن العرب في النقب هـي الأعلى في البلاد، إذ وصلت إلـى ٢٤٪ في العام ٢٠١٦ فيما بلغت نسـبة التسرب في جهاز التعليم العربي إجمالا ١٠٪، وفي جهاز التعليم اليهودي ٥٪ فقط. وبلغت نسـبة تحصيل شهادات الثانوية العامة «البجروت» لمجموع السكان في البلاد ٦٢٪ وفي التعليم العربي ٤٨٪. وجاءت نسـبة التحصيل في التعليم العربي في النقـب في المكان الأخير وهي ٣١٪ فقط.

هذا الوضع تراكميّ، فالعودة إلى معطيات وبيانات إحصائية سابقة تبيّن أن هناك منهجيّة في هذه الظاهرة. ووفقاً لبحث وضعه مركز «عدالة» لحقوق الأقلية العربية في إسـرائيل، عـام ٢٠١٣، ففي الغالبيـة المطلقة من قرى النقـب لا توجد خدمات مواصلات عامة، خدمـات رفاه اجتماعي، بريد وبنك. في ٥ من ١٣ قرية لا توجد مدرسة ثانوية، وفي ٨ من ١٣ قرية لا توجد مكتبة عامة ولا حتى مكتبات مدرسية. المدرسة الابتدائية والثانوية القائمة غالباً ما تكون في مبان مؤقتة (كرافانات) وتعاني من نقص شـديد في المعدات واللوازم المدرسية.

وبموجب تقرير أصدره مركز أدفا في العام ٢٠١٠، نسـبة مستحقي شهادة البجـروت من ضمن من يتعلمون في الصفوف الثاني عشـر تصل إلى ٤٨٪، لكن نسـبة التسرب من جهاز التعليم في القرى العربية البدوية هي الأعلى في البلاد، وبهذا فإن الكثيرين لا يصلون إلى الصف الثاني عشـر أصلاً. فقط ٧ر٦٤٪ من أبناء الشبيبة في القرى البدوية يكملون ١٢ سنة تعليمية، وذلك بالمقارنة مع ٦ر٨١٪ في القرى العربية بشكل عام و٥ر٩٣٪ من أبناء الشبيبة في البلدات اليهودية.

وبموجب تقرير أعده مركز المعلومات والأبحاث التابع للكنيست عام ٢٠١٠ اتضح أنه في البلدات البدوية بشـكل عام، وفي المجلس الإقليمي أبو بسمة بشـكل خاص، هناك نقص حاد في الموظفين المختصين بمحاربة التسرب (ضباط دوام) في المـدارس. بموجب هذا التقرير، عدد الوظائف المخصصة لضبـاط دوام في مجلس أبو بسـمة هو اثنان فقط، رغـم أن عددها بموجب معاييـر وزارة التربية والتعليـم يجب أن يكون ٢ر٥ وظيفـة. هذه العلاقة الطردية بين نسـبة التسـرب العالية وبين النقص في ضباط الدوام قائمة أيضا في البلدات البدوية عرعرة، اللقية وحورة.

مركز عدالة كان قدم قبل سـنوات التماسـاً للمحكمة العليا باسـم أهالي طلاب من ٧ مدارس من قرى أبو بسـمة، أم بطين، كحلة والسـيد وذلك بطلب ربط المدارس بشـبكة الكهربـاء القطرية. وجاء في الالتمـاس أن عدم ربط المدارس في هذه القرى بشـبكة الكهرباء، يضـر بتعليم الأطفال وبحقهم بالتعليم اللائق والمناسب. أبحاث كثيرة، تقارير مختلفة ومقاييس متعددة تشـير إلى صورة قاتمة بالنسبة لاستثمار الدولة في جهاز التعليم البدوي في النقـب والإنجازات المتدنية التي يحققها هذا الجهاز بسـبب الإهمال وقلـة الاسـتثمار، وذلك مقارنـة مع جهـاز التعليم في أوسـاط أخرى في إسـرائيل. وادعى الالتماس أن إسقاطات عدم ربط المدارس بشبكة الكهرباء تؤدي وتعزز هذه النتائج السلبية.

ولكن في العديد من المدارس، كما أشرنا في القسم الأول من هذا التقرير، مـا زالت المدارس تحصل على الطاقة الكهربائية من مولدات كهرباء، تعمل لمدة سـاعات قليلة خلال اليوم. وهذه المولدات لا تستطيع تزويد المدارس بالكمية الكافية من الكهرباء وبشكل متواصل مما يؤدي إلى مشاكل كثيرة في تشغيل المكيفات، الحواسيب، خدمات الإنترنت والمختبرات العلمية.

صـدر عـن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

لمُعاينة الجُمهور

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونة سيلع

ترجمة: علاء حليحل

هذا الملحق بدعم من وزارة الثقافة الفلسطينية

تابعونا على الفيسبوك facebook http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب YouTube http://tiny.cc/nkdop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 2966201 – 2 – 00970

فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي